

٦٧

فتح رب البرية
على
الدرة الهمية نظم الآجرومية
(الشيخ الاسلام)
الشيخ ابراهيم البيجورى
رحمه الله آمين

(ربهامنه نظم الآجرومية للشيخ العربطى)

طبع بمطبعة

مطبعة الجبالي ابي خنبلين واولاده بمصر

رمضان سنة ١٣٤٣ هـ

تعلّموا العربية وعلّموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمدك اللهم - من رفع نفسه إلى المعالي ونصب ذاته لطاعتك على التوالي وأصلى وأسلم على من خفض جناحه لامته وعلى آله وأصحابه الذين جزموا ضميرهم ببعثته وبعده فيقول إبراهيم البيهقي ذو التقصير غفرله مولاه الخبير البصير قد التمس مني بعض الإخوان أصلح الله لي وله الحال والشان شرعا لطيفا على نظم الآجرومية في علم العربية لشرف الدين يحيى العمر يطى رحمه الله تعالى فأجبتة إلى ذلك وإن لم أكن أهلا لما هنالك فجاء بحمد الله شرحا يحل ألفاظه ويبين مراده ويتم مفاده ويذلل صعابه ويكشف نقابه سميت في فتوح رب البرية على السيرة البهية نظم الآجرومية في والله أسأل أن ينفع به النفع العقيم انه جواد كريم في مقدمة في ينبغي لكل شارح في فن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وفائدته إلى آخر المبادئ العشرة المشهورة في هذه الفن علم بأصول يعرف بها أحوال وأحوال السكك اعرابا و بناء وحكمه الوجوب السكفائي كما قاله النووي وغيره في فان قيل كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضي الله عنهم ما قالوه اذ لو كان فرض كفاية لم تركوه في أجيب بمنع أنهم ما قالوه وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول كان مركزا في طبائهم ففاتهم الا مجرد الاصطلاحات في وموضوعه السككات العربية في وفائدته صون اللسان عن الخطأ في الكلام والاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله في وهما أنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول والله التوفيق في قد افتتح الناظم رحمه الله تعالى بالبسملة حيث قال (بسم الله الرحمن الرحيم) لفتتاح الكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجز وفي رواية فهو أقطع وفي رواية فهو أجند والمعنى على كل أنه ناقص وقليل البركة لانه وإن تم حسلا لا يتم معنى ولا يعارض ذلك خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لان الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء وإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء وعلى الأول جل حديث البسملة وعلى الثاني جل حديث الحمد ولم يعكس عملا بالاجماع في والجوار والمجور ومتعلق بمحذوف والاولى تقديره فعلا خاصا مؤخر او هذا على ما هو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلي وقيل زائدة لاتعلق بشيء وعلى الأول فامم محذور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وعلى الثاني فامم مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتمعت بها حرف الجر الزائد والخبر محذوف تقديره مبدوء به

ولفظ الجلالة مجرور بالضاف على الراجع وقيل بالاضافة وقيل بحرف الجر المقدر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وللرحمن الرحيم مجوز جرهما وهو متعين قراءة ويجوز أيضا رفعهما ونصبهما ورفع الاول مع نصب الثاني والعكس وجر الاول مع رفع الثاني أو نصبه فيهم سبعة أوجه وبقي وجهان آخران وهما رفع الاول أو نصبه مع جر الثاني فقل بمنعنا لما فيهما من القطع ثم الاتباع ولذلك قال بعضهم

لن ينصب الرحمن أو يرتفع • فالجر في الرحيم قطعاً منعا

وان يجر فأجز في الثاني • ثلاثة الأوجه خذ ياتي

فهذه تضمنت تعامع • وجهان منها فادر هذا واستمع

لكن الصحيح جوازهما فكان على الناظم أن يقول في الشطر الثاني من البيت الاول • فالجر في الرحيم وجهها منعا • (الجدلة) أي مختص أو مستحق أو مملوك فاللام للاختصاص أو للاستحقاق أو للملك وعلى كل فال اما الجنس أو للاستغراق أو للعهد فالاحتمالات سبعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لكن الاولى جعل اللام للاختصاص وأل للجنس وانما عدل عن الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية لانها تدل على الدوام والاستمرار ووجه العدول أن الاصل حمد الله أي حمدت حمد الله فادخلت أ ل على المصدر ورفع فصار الحمدلة (الذي قدوفقا) بألف الاشباع وقد هنا للتحقيق ويحتمل أنها للتقليل لما اشهر من أن التوفيق عزيز والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه ومن القواعد المقررة أن الموصول وصلته في قوة المشتق فكأنه قال للموفق (للعلم) للشرعي كعلم التفسير والحديث ونحوهما (خير) بالنصب على المفعولية وهو أفعّل تفضيل فأصله أخير حذف منه الهمزة للتخفيف ونقل حركة الباء للساكن قبلها فصار خير (خلقه) أي مخلوقه فالمصدر بمعنى اسم المفعول مجازا بحسب الاصل لكن صار حقيقة عرفية ولا يخفى أن قوله خير خلقه فاصل بين المتعاطفين أعني قوله للعلم (وللتقى) امم من التقوى وهي امثال المأمورات واجتناب المنهيات ثم فرع على ذلك ما ذكره بقوله (حتى نحت) أي قصت (قلوبهم) أي قلوب خلقه والقلوب جمع قلب وهو لحم صنوبري الشكل وسمى قلبا لثقله (لنحوه) أي لجهته فن معاني النحول جهة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال

قصد ومثل جهة مقدار • قسم وبعض قاله الاخيل

والضمير لله تعالى وكذلك الضمير في قوله (فن عظيم شأنه) والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للموصوف والاصل فن شأنه العظيم (لم نحوه) أي لم تحط به وفي ذلك تقديم العلة على المعلول وعلم من ذلك أن من هنا للتعليل (ق) بسبب توفيقهم للعلم وللتقى (أعربت) بالبناء للمفعول الذي هو ضمير القلوب أي أدخل فيها وتداخلها حب (معنى ضمير الشأن) كما تدخل الثوب الصبغ وكما يمزج اللون باللون يقال يياض مشرب بحمرة إذا امتزج البياض بها واختلط وضمير الشأن هو المذكر كور في قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله فان الضمير في ذلك ضمير الشأن معناه كلمة التوحيد (ق) بسبب ذلك الاشرب (أعربت) أي بينت ضميرها (في الحان) أي الحانة وهي حانوت الخمار (بالحان) وهي ثقات الاوتار والمراد بالحانة هنا مقام المحبة أو حضرة الرب التي يسبق من دخلها من الرحيق المختوم فيدرك كل سرفى الكون مكتوم وقد عطف الناظم على جملة الجدلة جملة الصلاة والسلام ثم المفيدة للتزيت والتراخي اشارة الى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق متراخية عن رتبة ما يتعلق بالخالق فقال (ثم الصلاة) أي الرحمة المقرونة بالتعظيم (مع سلام) أي تحية واعظام (لاتقى) بجناحه صلى الله عليه وسلم لان ما يعطيه الله لنبيه يزيد على جميع ما يعطيه لاهل عنايته والصلاة امم مصدر لعل والمصدر التصليية ولم يعبر بها لانهما العذاب والسلام امم مصدر لسلام والمصدر التسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة وإنما قرن بينهما لكرامة افراد أحدهما عن الآخر عند التأخرين (على النبي) بالتشديد ويجوز تركه مع الهمز

الجدلة التي قد وفقا
للعلم خير خلقه وللتقى
حتى نحت قلوبهم لنحوه
فن عظيم شأنه لم نحوه
فأعربت معنى ضمير
الشان
فأعربت في الحان
بالحان
ثم صلاة مع سلام لاتقى
على النبي

وهو فعيل إما بمعنى فاعل أو مفعول وغيره دون الرسول لأنه أكثر وروداً في القرآن وبعضهم يختار التعبير
 بالرسول دون النبي لأن الرسالة أفضل من النبوة خلافاً للعربين عبد السلام (أفصح التلخيص) أي أشتم
 فصاحة لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالمد والقصاحة بوصفها المتكلم والكلام والكلمة
 فيقال متكلم فصيح وكلام فصيح وكلمة فصيحة بخلاف البلاغة فلهذا يوصف بها المتكلم والكلام دون
 الكلمة فيقال متكلم بليغ وكلام بليغ ولا يقال كلمة بليغة ومعنى فصاحة المتكلم قدرته على الاتيان بكلام
 فصيح ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة خلوه من التنافر والحشو والتحقيق ومعنى بلاغة المتكلم
 قدرته على الاتيان بكلام بليغ ومعنى بلاغة الكلام مطابقته لقتضى الحال مع فصاحته (محمد) يجوز فيه
 أوجه الأعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب الأعلى طريقة من يرسم المنسوب بصورة المرفوع
 والمجرور وأولى الثلاثة الجريد لا أو عطف بيان لا اعتلاله علم والعلم لا يعتبه نعم يصح أن يكون نقلاً بالنظر
 لأصله لأنه في الأصل اسم مفعول الفعل المصغوف هو وحده بتشديد الميم ومحل قوله العلم لا يعتبه إذا كان
 جامداً أو مستقاولاً ينظر لأصله (و) على (الآل) هو اسم جمع لا واحده من لفظه وأصله أول بكمل
 بدليل تصغيره على أويل (و) على (الأصحاب) هو جمع لصحاب بكسر الحاء مخفف محب بسكونها أو
 مخفف صاحب بخفف الألف وليس جمعاً لصحاب بسكون الحاء لأنه لم يطر دمج فعل بسكون العين على
 أفعال إلا إذا كان معتل العين كشوب وأتواب وباب وأبواب وللصاحب بالألف لأنه لم يطر دمج فاعل
 بالألف على أفعال وقد أبدل الناطم من الآل والأصحاب قوله (من) أي الذين (أتقنوا) أي أحكموا
 (القرآن) من القراء وهو الجمع ومعناه الكلام المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته
 المتحدى بأقصر سورة منه (ب) سبب (الاعراب) اذلول الأعراب لم يعلم المراد وقد أحكى أن سبب
 وضع النحوان أعراباً يقدم فيهم من عمر فقال من يقرئني مما أنزل الله على محمد فأقرأه رجل براءة فقال ان
 الله يرى من المشركين ورسوله بالجرف فقال الأعرابي أو قبرى من رسوله ان يكن الله برى من رسوله
 فانا أبرأ منه فبلغ عمر مقال الأعرابي فدعاه وقال يا اعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقص
 عليه القصة فقال عمر ليس هكذا يا اعرابي فقال كيف هي يا أمير المؤمنين فقال ان الله يرى من المشركين
 ورسوله بالرفع فقال الأعرابي وأنا والله أبرأ مما يرى الله ورسوله منه فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن الا عالم
 بلفظة وأمر بأبا الأسود المؤلى بوضع النحو ولا يخفى ما في ذكر النحو وضمير الشأن والأعراب من براءة
 الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طاعة كلامه بما يشعر بمقصوده (و بعد) البناء على الضم لحذف
 للمضاف اليه ونية معناه فلان الأصل وبعدها تقدم والمراد بمعناه النسبة التقيسية التي بين المضاف والمضاف
 اليه وانما سميت معناه مع انها بينهما لانها لا تتحقق الا به وليس المراد بمعناه ملو له كما هم فيه بعضهم
 ويصح قراءته بالنصب بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى لفظه لكن الاول هو المشهور على الألسنة
 والواو إما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة وإما أن تكون نائية عن أملاهي نائية
 عن مهمالها وإما أن تكون نائية الثابت بعد تقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيراً مكان قليلاً وهي هنا
 صالحة للزمان باعتبار اللفظ ولما كان باعتبار الرقم والعامل فيها على أن الواو عاطفة محذوف تقديره أقول
 أو نحوه وعلى أنها نائية عن أما النائية عن مهما ما فعل الشرط فتكون من متعلقات الشرط ولما جواب
 الشرط فتكون من متعلقات الجزاء فان قلت أيهما أولى قلت الثاني لأنه صريح في المقصود ويستحب
 الاتيان بها في أول الكتب لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في كتبه ومراسلاته وصح أنه خطب
 فقال أما بعد والتحقيق أنها فصل الخطاب فهي المرادة به في قوله تعالى وآتينا الحكمة وفصل الخطاب
 قبل المراد به الفرق بين الحق والباطل (فاعلم) بزيادة الغاء على جعل الواو عاطفة لتوهم أما فيكون قد

أفصح التلخيص • محمد
 والآل والأصحاب
 من أهدوا القرآن
 بالاعراب
 وبصفاً علم أنه

نزل المتوهم منزلة المحقق وأما على جعلها ثابتة عن أمثلة التثنية عن مهماتها لربط (أنه) أي الحال والشان
 (لما) سيأتي جوابها بعلة ثابتة في قوله ونظمتها الخ (اقتصر) من الاقتصار (جل الوري) بضم الجيم
 أي معظم الخلق (على الكلام المختصر) دون الكلام المطول لقصورهم والمختصر هو ما قل لفظه
 وإن لم يكن معناه خلافا لمن اشترط ذلك (وكان) معطوف على مدخول لما (مطلوبا) بالنصب على أنه خبر
 مقدم لكان وقوله (أشد الطلب) صفة لمصدر مخدوف والتقدير طلبا أشد الطلب (من الوري) أي من
 الخلق والجور متعلق بقوله مطلوبا (حفظ) بالرفع على أنه اسم مؤخر لكان وحفظ مضاف
 و (اللسان) مضاف إليه والمراد باللسان اللغة مجاز الان اللسان اسم للجراحة المخصوصة وهي آلة للكلام
 (العربي) أي المنسوب للعرب وهو صفة للسان وانما طلب منهم ذلك أشد انطلب (نكي يفهموا) فكى
 مصدرية بتقدير اللام قبلها ويحتمل أنها تعليلية فلا تقدر اللام قبلها وعلى الأول فالفعل منصوب بكى نفسها
 وعلى الثاني فهو منصوب بأن مضمرة بعدها والتقدير كي أن يفهموا (معاني القرآن و) معاني (السنة
 الدقيقة المعاني) أي خفية المعاني ويقال دق الشيء إذا خفي والمعاني جمع معنى وهو اسم مفعول من عني يعني إذا
 قصدوا يقال له مفهوم ومملول (والنحو) أي والحال أن النحو (أولى) أي أحق (أولا) منصوب على أنه
 ظرف مقدم لقوله (أن يعلم) بالف الاشباع فينبغي تقديمه على غيره من العلوم (إذا الكلام) حال كونه
 (دونه) أي دون النحو (لن يفهما) بالف الاشباع أي لن يفهم معناه ولهذا اتفق العلماء على أن علم النحو
 وسيلة لسائر العلوم لاسيما علم التفسير والحديث فإنه لا يجوز لاحد أن يتكلم في كلام الله ورسوله حتى يكون
 ملما بالعربية فقد قال الأصمعي إن أخوف مما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في قول النبي
 صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فلينبأ مقعده من النار لأنه لم يكن يلحن فيما روى عنه فاذا لحن
 فيه فقد كذب عليه (وكان) معطوف على ما تقدم (خير) بالرفع على أنه اسم لكان (كتبه) بسكون والتاء
 أي كتب النحو (الصغيره) أي صغيرة الحجم (كراسة) بالنصب على أنه خبر لكان والكراسة واحدة
 الكراريس وهو أجزاء الصحيفة وقوله (لطيفة) صفة لكراسة وكذا قوله (شبهه) أي مشهورة فهي
 فعيلة بمعنى مفعولة والمراد بكونها لطيفة أنها صغيرة الحجم لأن اللطافة رقة القوام (في عربها) بضم أوله وسكون
 ثانيه (و) في (عجمها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) في (الروم) الجار المجرور في ذلك متعلق بقوله شهيرة
 (أنفها) أي جمعها على وجه الالفة بضم الهزرة (الخبر) بفتح الخاء أي العلم ويجوز كسرهما ويكون المعنى
 على التشبيه أي الذي هو كالخبر وهو المدد في الاتفاقيات (ابن آجروم) بهمزة مفتوحة بعدها ألف جيم
 مضمومة ثم راء مشددة فواو فيم ومعناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود
 الصنهاجي نسبة لصنهاجة وهي قبيلة بالمغرب (و) قد (انتفعت أجلة) جمع جليل كعظيم وزنا ومعنى (بعلمها)
 أي بالعلم الذي فيها (مع) بسكون العين للضرورة وهو مضاف و (ما) مضاف إليه موجهة (تراه) أما صلتا وصفة
 وقوله (من لطيف حجمها) بيان لما تری هنا بصرية فلذلك تعدت إلى واحد (نظمتها) أي جعلتها
 على وجه التقفية والوزن وقوله (نظما) مفعول مطلق وقوله (بديعا) صفة له والبديع هو الذي ليس على مثال
 سبق حال كوني (مقتدى) في هذا النظم (بالاصل) لهذا النظم والمراد بالاصل الكراسة السابقة (في
 تقريره) فهم (المبتدى) وهو من ابتدأ في العلم ولم يقصر على تصوير المسألة فان قدر على تصويرها دون إقامة
 الدليل عليها فتوسط فان قدر على إقامة الدليل عليها أيضا فنته * ثم استأنف النظم فقال (وقد حذفت منه)
 أي من الاصل (ما عن غنى) بالكسر والقصر والجار والمجرور خبر مقدم وغنى مبتدأ مؤخر والمجتهمة وصفة
 (وزدته) أي الاصل (فوائد) بالتنوين للضرورة (ها) أي بهن الغوائد (الغنى) عما عدلها والفوائد جمع
 فائدة وهي لغتها استغنته من علم أو مال أو غيرهما وامطالع الملحة للتقربة على الفعل من حيث هي ثمرة

لما اقتصر
 جل الوري على الكلام
 المختصر
 وكان مطلوبا أشد
 الطلب
 من الوري حفظ اللسان
 العربي
 كي يفهموا معاني
 القرآن
 والسنة الدقيقة المعاني
 والنحو أولى أولا أن
 يعلم
 اذ الكلام دونه لن
 يفهما
 وكان خير كتبه الصغيره
 كراسة لطيفة شهيرة
 في عربها وعجمها والروم
 ألفها الخبر ابن آجروم
 وانتفعت أجلة بعلمها
 مع ما تراه من لطيف
 حجمها
 نظمتها نظما بديعا
 مقتدى
 بالاصل في تقريره
 للمبتدى
 وقد حذفت منه ما عن غنى
 وزدته فوائد الغنى

وتبيحه وخرج بهذه الحثية الغاية فانها المصلحة من حيث هي في طرف الفعل والعلية الغاية فانها تلك
 المصلحة من حيث هي باعثة للفاعل على الفعل والغرض فانه تلك المصلحة من حيث هي مقصودة للفاعل
 من الفعل فالأربعة متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا ولا يخفى أنه لا يطاء في هذه القافية لاختلاف آخر الشطر الاول
 وآخر الشطر الثاني تعريفا وتكبرا فان من شروط الايطاء أن يتحد تعريفا وتكبرا وما هنا ليس كذلك
 حل كوني (متمما) ما ذكره الاصل في (غالب الابواب) بذكر ما تركه منها (ف) بسبب ذلك (جاء) أي
 تحقق وثبت هذا النظم حال كونه (مثل الشرح) الموضوع (للكتب) أي على الكتب الذي هو الاصل
 ومعنى الشرح لغة الكشف واصطلاحا ألفاظ مخصوصة وضعت على ألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص
 (مثلت) بالبناء للفعول (فيه) أي في هذا النظم سؤالا صادرا (من صديق) بفتح الصاد وتخفيف الهمزة وهو
 من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده العدو والتحليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته
 في أعضائك والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته في أعضائك وتقديه بمالك وأما
 صاحب فهو من طالت عشرتك به فهو أعم جميعها (صادق) في صداقته بحيث تكون عن صميم القلب
 وفي نسخة أخرى حاذق وهو مأخوذ من الحذق وهو قوة الفهم وجملة (يفهم) صفة لصديق فهو من باب
 للوصف بالجملة بعد الوصف بالمفرد (قولي) أي معناه (الاعتقاد) منه أي أهل لقلبك (واثق) أي أقوى فالاعتقاد
 نافع لا محالة ولو كان في الأحجار كما تشير إليه الآثار والأخبار وبه يحصل الانتفاع والارتفاع كما أشار إليه بقوله
 (إذا لفتي) أي لان الفتى (حسب اعتقاده) أي على حسب اعتقاده وبمقداره (رفع) بالبناء للفعول أي رفعه
 الله إلى المرتبة العليا فكل من اعتقد انتفع (وكل من لم يعتد لم ينتفع) أي ولم يرتفع فإياك وعدم الاعتقاد
 (فنسأل) الكريم (المنان) أي كثير المن وهو الانعام أو تعداد النعم وهو بهذا المعنى صفة مدح في حقه
 تعالى صفة مذم في حق غيره إلا ما استثنى (أن يجيرنا) أي يحفظنا (من الرياء) وهو أن يعمل ليراه الناس حال
 كونه (مضاعفا أجورنا) على هذا النظم وعلى غيره من سائر الأعمال وأي الناظم بنون للتكلم المعظم نفسه
 اظهارا لتعظيم الله تعالى به العلم ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره فتكون للتكلم ومعه غيره لا للتكلم المعظم
 نفسه ويكون على الأول عاملا بقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وعلى الثاني عاملا بقوله تعالى فلا تزكوا
 أنفسكم ثم عطف على المسؤل الاول قوله (وأن يكون) سبحانه وتعالى (نافعا بعلمه) أي العلم الذي فيه
 (من) أي الذي (اعتنى بحفظ) ألفاظ (موفهم) معاني (ه) وقيد بفهم معانيه لان مجرد حفظ الألفاظ
 لا يجدي نفعا

﴿ باب الكلام ﴾

الاصل هنا باب الكلام بناء على انه خبر لمبتدأ محذوف أو باب الكلام هذا موضعه بناء على انه مبتدأ خبر
 محذوف واذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ وكونه الخبر ففي الاولى خلاف فليل الاولى كونه المبتدأ
 لان الخبر محط القائل وقيل الاولى كونه الخبر لان المبتدأ مقصود لذاته بخلاف الخبر وأيضا الخذف بالاعجاز
 أليق منه بالصورة هنا كله على الرفع وهو الاولى ويليها النصب على انه مفعول لفعل محذوف والتقدير مثلا
 اقرأ باب الكلام وأما الجر فضعيف لانه على حذف حرف الجر والتقدير انظر في باب الكلام والجار لا يعمل
 محذوفا لا شذوذا وهذه الترجمة من زيادة الناظم تبعا لكثير من النحاة لكن الاصل نظر الى ان الكلام من
 المقدمات فلا يحتاج الى ترجمة بخلاف الاعراب وما بعده على انه يحتمل انه حذف الترجمة اختصارا وإنما
 اقتصر الناظم في الترجمة على الكلام دون الكلمة وما بعدها لانه المقصود بالنسبة لتلك ومن عاداتهم انهم
 يقتصرون في الترجمة على المقصود ويحتمل ان في الترجمة حذف على ان الترجمة شئ والزيادة عليه ليست
 بمعينة وإنما المعبى الترجمة شئ والنقص عنه وبعده أن كتبت ذلك رأيت في نسخة أخرى ملحقا بآخره وهي

متما للقلب الابواب
 جاء مثل الشرح
 للكتب

مثلت فيه من صديق
 صادق

يفهم قولي لاعتقاد
 واثق

لذا الفتى حسب اعتقاده
 رفع

وكل من لم يعتد لم
 ينتفع

فنسأل المنان أن
 يجيرنا

من الرياء مضاعفا
 أجورنا

وأن يكون نافعا بعلمه
 من اعتنى بحفظه وفهمه

﴿ باب الكلام ﴾

قلاهرة * ثم لن الناظم قسم تعريف الكلام على تعريف الكلمة وما بعدها لان الكلام هو الذي به يقع
 التفاهم فقال (كلامهم) اي النحويين بقريته السياق واحترز بذلك عن كلام اللغويين فانه عبارة عن
 القول وما كان مكتفيا بنفسه كافي القاموس وليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى بل مطلق اللفظ ولو
 مهمل ومراده بما كان مكتفيا بنفسه نحو الخط والاشارة ولسان الحال وحديث النفس فمن الاول قول
 الصديقة بنت الصديق رضي الله تعالى عنها عن ابيها ما بين دفتي المصحف كلام الله ومن الثاني قول الشاعر
 أشارت بطرف العين خيفة أهلها * أشارت محزون ولم تكلم
 فايقنت ان الطرف قد قال مرحبا * وأملا وسهلا بالحبيب المتيم
 ومن الثالث قول بعضهم أمتلا الخوض وقال قطبي * مهلا رويدا قد ملأت بطني
 ومن الرابع قول الشاعر ان الكلام لفي القوادد وانما * جعل اللسان على القوادد ليلا
 واحترز بذلك أيضا عن كلام الفقهاء فانه كل ما أبطل الصلاة وهو حرف مفهم أو حرفان وان لم يفهما وقد
 اشتمل التعريف على جنس وفصلين فالجنس هو قوله (لفظ) وهو في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمي
 مطلقا وقيد بعضهم بكونه من الفهم ولا يرد قوه لفظ الرحا الدقيق لانه مجاز كما صرح به في الاساس ثم جعل
 بمعنى اسم المفعول وخص بما يطرحه اللسان والخلق والشفقان وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف
 الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كغالب أصوات الحيوانات ويقال له
 غفل ويقال له أيضا ساذج ولا يرد على ذلك أن اللفظ حينئذ مجاز والحدود تصان عنه لانه صار حقيقة عرفية
 في ذلك على ان حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة ولو عبر بالقول بدل اللفظ
 لكان أولى لان القول جنس قريب فانه لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ لكن لما شاع استعمال القول في
 الرأي والاعتقاد لم يعبر به وان كان استعماله في ذلك مجازا مرسلًا وخرج باللفظ ما ليس لفظا كالخط وما ذكر
 معه فان قيل شأن الجنس الادخال لا الاخراج وقد تقرر أن اللفظ جنس فما بالك أخرجتم به * أجيب بما قاله
 بعضهم من أن الجنس قسمان أحدهما جنس أعم من الفصل فهو ما مطلقا وهذا هو الذي لا يخرج به وثانيها
 جنس أعم من الفصل عموم ما من وجه وهذا يخرج به من جهة خصوص ما دخل الفصل من جهة عموم مدلول اللفظ
 في هذا المقام مع المفيد بهذه المثابة فلذلك أخرج به والفصل الاول هو قوله (مفيد) وهو من الاقادة بمعنى
 تحصيل الفائدة ان لم تكن حاصلة والتفات النفس اليها ان كانت حاصلة فلا يشترط تجدد الفائدة على الصحيح
 وعليه فما كان معلوما لم يخاطب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا من الكلام خلافا لما جرى عليه بعض
 فراح الاصل وخرج بالمفيد ما ليس مفيدا كجملة الشرط نحو ان قام زيد لأن الفائدة لا تتم الا بلجواب نحو
 يقوم عمرو أو فعمرو قائم والفصل الثاني هو قوله (مسند) وهو الاسناد بمعنى ضم كلمة الى أخرى على وجه
 يفيد كضم الفعل الى فاعله نحو قام زيد وضم الخبر الى المبتدأ نحو زيد قائم وخرج بالمسند ما ليس مستند من
 المفرد كزيد والمركب الاضافي كعبد الله والمزجي كعبيك فتعريف الناظم بالمسند أولى من تعبيره الاصل بتركيب
 لانه يشمل الاسناد وهو المراد هنا الاضافي والمزجي وقد أغفل الناظم فصلا آخر ذكره الاصل وهو أن
 تكون اقادته بالوضع خرج بذلك ما لا تكون اقادته بالوضع كأن تكون بالعقل كاللفظ الذي اقادته حياة
 المتكلم من ورله جدار فانه بالنظر لذلك لا يسمى كلاما وهذا على ما قاله الجمهور من تفسير الوضع بجعل شيء بازاء
 شيء آخر بحيث اذا فهم الأول فهم الثاني وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به ما لا تكون
 اقادته مقصودة كاللفظ الذي يخرج من النائم والساهي والطير الملعنة فان ذلك كله لا يسمى كلاما على هذه
 الطريقة * ولما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الكلمة فقال (والكلمة) بكسر الكاف
 وسكون اللام على وزن سيرة كما هو احدى اللغات الثلاث فيها وثانيها كلمة بفتح الكاف وكسر اللام على

كلامهم لفظ مفيد
 مسند * والكلمة

فمن نبتة وثالثها كلمة بفتح الكاف وسكون اللام على وزن فاعلة وهذه اللغات تجري في كل ما كان على وزن فعل نحو كبد وكتف فان كان وسطه حرفا حلقيا جاز فيه لغتا رابعة وهي اتباع فائه لعينه في الكسر اما كان نحو نقد أو فعلا نحو مهد وقد اشتمل التعريف على جنس وفصل كما تقدم في تعريف الكلام فالجنس هو قوله (اللفظ) وقد تقدم الكلام عليه قريبا ولما أخذ اللفظ جنسا في التعريف احتاج الى التقييد بـ (المفيد) وهو الفصل الأول احترازاً من غير المفيد وهو المهمل كدبر مقلوب زيد فان اللفظ كما يطلق على المفيد وهو الموضوع لمعنى يطلق على غير المفيد وهو المهمل كما عرفت ومن أخذ القول جنسا في التعريف كابن هشام لم يحتج الى التقييد بالمفيد احترازاً من غير المفيد لان القول خاص بالمفيد كما يعلم من تعريفه الآتي والفصل الثاني هو قوله (المفرد) وخرج به المركب فلا يسمى كلمة الا بحجازا مرسلًا كما في قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها والضمير راجع لقوله رب ارجعون الخ وكما في قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ألا كل نبي ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل

وقد عرفت ان المفرد بانه لا يبدل جزؤه على جزء معناه نحو زيد فان جزأه كلزاي لا يبدل على جزء معناه والمركب بانه ما يبدل جزؤه على جزء معناه نحو غلام زيد فان جزأه كالغلام يبدل على جزء معناه واعتراض ذلك بان فيه خلط اصطلاح باصطلاح فان ما ذكره هو اصطلاح المناطقة وأما اصطلاح النحاة الذي الكلام فيه فهو ان المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين فاكثر كغلام زيد وعلى الاول فعبد الله علما من قبيل المفرد بخلافه على الثاني ولما ذكر تعريف الكلمة ذكر أنها تنقسم الى الاسم والفعل والحرف فقال (الاسم وفعل ثم حرف تنقسم) أي الكلمة فهي المقسم وكل من الاسم أو الفعل أو الحرف قسم منها وكل من الثلاثة قسم لاخويه ففرق بين المقسم والقسم والقسم اذ المقسم هو المحل الذي وردت عليه القسمة والقسم ما كان مندرجا تحت الشيء وأخص منه والقسم ما كان مبينا للشيء ومندرجا معه تحت أصل كلي فاذا قسمت الحيوان الى انسان وحمار وفرس مثلا كان الحيوان مقسما وكل من هذه الثلاثة قسما منه وكل منها قسما للآخرين ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده وثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للتراخي بين الاقسام لا يقال بل له معنى وهو الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيمه لانا نقول يكفي في ذلك ترتيب الناظم لها في الذ كر على حسب ترتيبها في الشرف والنحويون مجمعون على انحصار الكلمة في الثلاثة ولا التفات الى من زاد رابعا وماه خالفة وعنى بذلك اسم الفعل لأن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل * واعلم أن تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام من تقسيم الكلي الى جزئياته اذ يصح الاخبار بالمقسم عن كل من الاقسام كما هو ضابط ذلك فيصح أن يقال الاسم كلمة ومكذا لا من تقسيم الكل الى أجزائه اذ لا يصح تحليل المقسم الى أقسامه كما هو ضابط ذلك كما في تقسيم الحنظل الى خيط وسمرافاته يصح تحليل المقسم وهو الحنظل الى أقسامه وهو الخيط والسمر (تنبيه) الحرف الذي هو قسم الاسم والفعل اسم الحرف الذي جاء بمعنى كمن وفي وعن فكان على الناظم أن يقيده بذلك كما صنع الأصل احترازاً من الحرف الذي لم يحجى لمعنى وهو اب ت ث الى آخرها وهذه تسمى حروف المباني وأما السابقة فتسمى حروف المعاني وانما قلنا اب ت ث الى آخرها ولم نقل ألف باء تاء ثاء الى آخرها لأن تلك هي حروف التهجي الحقيقية بخلاف هذه فانها أسماء لتلك ولهذا لما قال الخليل لأصحابه كيف تنطقون بل نعيم بن جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه والجواب ج لأنه المسمى لكن يجز زيادة هاء السكت لضرورة الوقف فيقال جهه ولما أنهى الكلام على الكلمة أخذ في الكلام على الكلم فقال (وهذه) أي التي هي الاسم الفعل والحرف والاضافة في قوله (ثلاثها) من اضافة اسم العدد للعدد (هي الكلم) فهو اسم لمجموع ثلاثة محو ان قام زيد لكن يرد على ذلك ان الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على

اللفظ المفيد للمفرد
الاسم وفعل ثم حرف
تنقسم
وهذه ثلاثها هي الكلم

كل ثلاث كلمات فصاعدا اتحد نوعها أو لم يتحد فأنت أولم تفيد وعلم من ذلك أن الكلم اسم جنس جعي وهو المختار وعليه فيجوز في ضميره التأنيت ملاحظة للجمعية والتدكير على الأصل وهو ألا كثرة في التنزيل بحر فون الكلام عن مواضعه إليه يصعد الكلم الطيب (تنبيه) بين الكلم والكلام عموم وخصوص من وجه فأنهما يجتمعان في نحو قولك قام أبوزيد وينفرد الكلام في نحو زيد قائم وينفرد الكلم في نحو ان قام زيد * وقد أخذ النظم في تعريف القول فقال (والقول) على الصحيح (لفظ) قد تقدم الكلام عليه قريبا (قد أفاد) بأن يكون موضوعا واحترز بذلك عما إذا لم يفد بأن كان مهمل فلا يسمى قولا ومقابل الصحيح أن القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد خاصة فيكون مرادف للكلام بخلافه على الصحيح فإنه يكون أعم مطلقا من الكلام كالكلم والكلمة فكل كلام أو كالم أو كلمة قول ولا عكس حال كونه (مطلقا) عن التقيد بالتركيب وقد مثل له بقوله (كقم) فعل أمر من القيام (وقد) حرف تحقيق كافي قولك قد قام زيد أو تقليل كافي قولك قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب أو تقريب كافي قولك قد قامت الصلاة أي قرب قياسها (وان زيدا ارتقى) أي علا وارتفع ولما قسم النظم الكلمة فيما تقدم إلى اسم وفعل وحرف شرع بين العلامات التي تميز كلامها عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (فالاسم) المتقدم في التقسيم قال فيه للعهد الذي كرى والفاء فاء الفصيحة لأنها أفصح عن شرط مقدر والتقدير إذا أردت بيان كل من الاسم والفعل والحرف فالاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا واعلم أن الاسم له حدود حكم واشتقاق وعلامة * فحده لغة ما دل على مسمى واصطلاحاً كلمة دل على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا * وحكمه الأعراب وما جاء منه مبنيا فعلى خلاف الأصل * واشتقاقه من السمو وهو العلو ومن السعة وهي العلامة * وعلاماته كثيرة أوصلها بعضهم إلى خمسين لكن النظم اقتصر على أربعة منها حيث قال (بالتنوين و) (ب) الخفض عرف) أي علم فتحوز زيد من قولك زيد قائم اسم لوجود التنوين في آخره ونحو رجل من قولك مررت برجل اسم لوجود الخفض في آخره والتنوين لغة مطلق التصويت ومنه قولهم نون الطائر إذا صوت واصطلاحاً نون زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم في اللفظ وتنفقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم وأقسامه عشرة لكن المختص منها بالاسم أربعة وهي المرادة هنا الأول تنوين التثنية وهو اللاحق لغير جمع المؤنث السالم من الأسماء المعربة المنصرفة كزيد ورجل والثاني تنوين التثنية وهو اللاحق للأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فانون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة ويقع مباحا في باب اسم الفعل كصه وقياسا في العلم المحتوم بويه كسيبويه والثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات وعمما جمع بالف وتاء من يدين والرابع تنوين العوض وهو ما عوض عن جملة أو جعل نحو قوله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون وقوله تعالى يومئذ نحدث أخبارها وما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته وما عوض عن حرف أو حركة نحو جولو وغواش في حالي الرفع والجر بخلافه في حالة النصب وهذه الأربعة هي المختصة بالاسم والخامس تنوين الزيادة كافي قوله تعالى سلاسل أغلالا في قراءة من قرأ سلاسل بالتنوين فإنه قد زيد فيه التنوين لمناسبة أغلالا والسادس تنوين التثنية وهو اللاحق للقوافي المطلقة كافي قول الشاعر

أقل اللوم عاذل والعتاب * وقولي ان أصبت لقد أصابن

والسابع تنوين الحكاية كافي قولهم قالت عاقلة بالتنوين مسمى به مؤنث فإنه أبقى فيه التنوين مع أن حقه المنع من الصرف لأنه أمية والتأنيت حكيم كما كان فيه قبل العلمية والثامن تنوين الضرورة كافي قول الشاعر

سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

فانه قد نون مطر في الشطر الأول مع أن حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة والتاسع التنوين العالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كافي قول الشاعر

والقول لفظ قد أفاد
مطلقا
كقم وقد وبن زيدا
ارتقى
فالاسم بالتنوين
والخفض عرف

قالت بنات العم ياسلمى واتن * كان فقيرا معد ما قالت واتن
والعائرتنوين الشنوذ سمع من كلامهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء على سبيل الشنوذ وقد نظم بعضهم
الاقسام المذكورة بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وقابل وعوض والمنكرزد * رنم أواحك اضطررغال وما همزا

والخفص عبارة كوفية والجر عبارة بصريّة وانما كان الخفص علامة للاسم لان كل بحر ور مخبر عنه في المعنى
ولا يخبر الا عن الاسم فان قيل حينئذ كان ينبغي التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفص أجيب بان
الاخبار عنه علامة خفية لا يدركها المبتدئ بخلاف الخفص (و) عرف أيضا بقبول دخول (حرف خفص)
عليه في أوله (و) قبول دخول (لام وألف) عليه في أوله فزيد في قولك مررت بزيد اسم لدخول حرف
الجر عليه ورجل في قولك جاء الرجل اسم لدخول الالف واللام عليه ولا فرق في الالف واللام بين المعرفة
والزائدة والموصولة بخلاف الاستفهامية فانها تدخل على الفعل تقول آل فعلت كذا بمعنى هل فعلت كذا ولا
يردد دخول الموصولة على الفعل في قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * لانه شاذ على الراجح ولعل تعبير
الناظم بالالف واللام للتوضيح أو لضرورة الناظم والاف كان الأولى أن يعبر بأل لان القاعدة أن الكلمة اذا
كانت على حرفين نطق بلفظها مكن وعن بخلاف ما اذا كانت على حرف واحد فانه ينطق باسمها كواو
العطف وفائه * تنبيه * لا يخفى أن الناظم قد تكلم أولا على ما يدخل في آخر الاسم وثانيا على ما يدخل في أوله
تبعالا لاصل لكن المناسب عكس ذلك وعذر الاصل طول الكلام على حروف الخفص فناسب تأخيرها
وماتاسبها لان عاداتهم تقديم ما يقل الكلام عليه ليتفرغوا لما يطول الكلام عليه * ولما أنهى الكلام على
علامات الاسم شرع في الكلام على علامات الفعل فقال (والفعل) المتقسم في التقسيم قال فيه للعهد الذ كرى
كما تقدم في الاسم واعلم أن الفعل له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة * فحده لغة الحدث الذي يحدثه الفاعل
واصطلاحاً كلمة دل على معنى في نفسها واقتربت بأحد الازمنة الثلاثة وضعاً * وحكمه البناء وما جاء منه معرباً
وهو الفعل المضارع الخالي من النونين فعلى خلاف الاصل * واشتقاقه من الفعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم
خلافاً لمن قال من المصدر فضرب من الضرب وقعد من القعود وهكذا لان ذلك ليس قياس ما قالوه في الاسم
والحرف * وقد ذكر الناظم علامته بقوله (معروف) أى معلوم (ب) صحة دخول (قد) عليه وهي مشتركة بين
الماضي والمضارع تقول قد قام وقد يقوم والمراد بقدهنا قد الحرفية دون الاسمية لأنها تدخل على الاسم
تقول قدز بد درهم أى حسبه درهم ولا يعترض على الناظم كالاصل في ترك التقييد بالحرفية لانها هي
المفهومة عند الاطلاق (و) بصحة دخول (السين) عليه وهي مختصة بالمضارع تقول سيقوم وفي التنزيل
سيقول السفهاء من الناس لا يرد على الناظم شمول السين لسين الصبرورة والسين الهجائية ولغيرهما مع أنه
ليس نبي من ذلك علامة للفعل لان آل في السين للعهد والمعهود عند النحاة سين الاستقبال وهي التي معناها
التنفيس ومثل السين سوف تقول سوف أفعل كذا وفي التنزيل سوف أستغفر لكم ربى ومعناها التنفيس
كالسين لانها أكثر نفيساً منها ومذهب الجمهور ان السين وسوف كلمتان مستقلتان أصلان برأسهما وقيل
ان السين منقوصة من سوف (و) بصحة دخول (تاء تأنيث) للسند اليه فاعلا كان أو نائباً عنه (مع التسين)
أصالة ولو عرض نحر بكها نحو قالت اخرج عليهن ونحو قالتا أين طائعتين بخلاف المتحركة أصالة فليست علامة
للفعل واحترزنا بقوله للسند اليه عن تاء رب وثمت فانها فيهما لتأنيث اللفظة (و) بصحة دخول (تا) الفاعل
وهي التي في (فعلت مطلقاً) أى سواء كانت للتكلم بأن كانت مضمومة أو للمخاطب بأن كانت مفتوحة
أو للمخاطبة بأن كانت مكسورة فالأولى كما في قولك جئت لك والثانية (ك) ما في قب (حت) يا زيد الى

وحرف خفص ولام
وألف
والفعل معروف بقد
والسين
وتاء تأنيث مع التسين
وتأفعلت مطلقاً جئت
لى

والثالثة كافي قولك جئت ياهندي وكل من تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل مختص بالماضي (و) بقبول (النون) التي للتوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة دلالة على الطالب (و) بقبول (اليا) التي للمخاطبة مع الدلالة المذكورة فالاول كما (في) قولك (افعلن) بتشديد النون ومثله افعلن بتخفيفها (و) الثاني كافي قولك (افعل) ياهندي وكل من النون مع الدلالة على الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الامر وعلم من اعتبار الدلالة أيضا أن هذه العلامة مركبة فالأظم اقتصر على أحد الجزأين ولعل ترك الأصل هذه العلامة لعسرها على المبتدئ بسبب تركيز من شينين كما علمت ﴿تنبيه﴾ قد عرفت مما تقدم أن علامة الفعل أقسام أربعة منها ما هو مشترك بين الماضي والمضارع ومنها ما هو مختص بالمضارع ومنها ما هو مختص بالماضي ومنها ما هو مختص بالامر * ولما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع في الكلام على علامات الحرف فقال (والحرف) المتقدم في التقسيم فالعهد الذي كرى كما تقدم في كل من الاسم والفعل * واعلم أن الحرف له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة * فحد لغة الطرف واصطلاحاً كلمة دللت على معنى في غيرها * وحكمه البناء ولم يجيء منه شيء على خلاف الأصل * واشتقاقه من التحرف وهو التطرف * وعلامته عدمية كما أشار إليه بقوله (لم يصلح له علامة) تميزه عن قسميه (الاتفاقبوله العلامة) التي لكل من الاسم والفعل فعدم العلامة له علامة لا يقال العدم لا يصح أن يكون علامة لانا نقول محل ذلك في العدم المطلق بخلاف المقيد كما هنا لان المراد عدم علامة الاسم والفعل لا العدم مطلقاً فان قيل لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا أجيب بان ذلك للتناسب بين كل وعلامته فان الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف من العدمية فجعلوا الأشرف للأشرف والأخسر للأخسر ﴿تنبيه﴾ نفي الصلاحية انما هو باعتبار اللغة لان هذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه فتنى شهداء أهل اللغة بان دخولها عليه معيب تحقق عدم الصلاحية ﴿باب الاعراب﴾

ومعناه في اللغة الابانة يقال أعربت الشيء أبنته وعدم اللحن في الكلام يقال أعربت الكلام أي لم ألحن فيه والتعجب الى الغير ومنه العروبة أي المتحبة الى زوجها وغير ذلك وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما انه لفظي وعليه في حديثه ما جى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وثانيهما انه معنوي وهو الذي مشى عليه الناظم تبعاً للأصل حيث قال (اعرابهم) أي النحاة (تغيير آخر الكلم) ذاتاً أو صفة فالاول بان يبدل حرف بآخر كما في المثني والجمع والثاني بان تبدل حركة بأخرى كما في المفرد وشمل الآخر في كلامه الآخر حقيقة كما في زيد وعمرو والآخر حكماً كما في يدودم فان قيل الكلم اسم جنس جعي فأقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات وحينئذ فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين أجيب بان المراد جنس الكلم وبانه على حذف مضاف أي آخر أحد الكلم وخرج بالتقييد بآخر الكلم تغيير أول الكلم أو وسطه كقولك في زيد زيد أوز بود فلا يسمى اعراباً وانما اختص بالآخر لانه طارئ على الكلمة وحق الطارئ أن يكون في الآخر والمراد بالكلم هنا خصوص الاسم المعرب والفعل المضارع اختالى من النونين لان الاعراب لا يكون الا فيهما بخلاف الاسم غير المعرب والفعل الماضي والحرف والامر والمضارع الذي اتصل به احدي النونين سواء كان ذلك التغيير من حيث علامته (تقديراً) كما في قولك جاء الفتي (أولفظاً) كافي قولك جاء زيد وبقولنا من حيث علامته اندفع ما قد يقال من أن التغيير أمر معنوي فلا يكون تارة تقدير أو تارة لفظاً وأوفي كلامه للتنويع لا للشك فكأنه قال وذلك التغيير نوعان تقديرى ولفظي وترك نوعاً ثالثاً وهو المحلى كافي قولك جاء سيبويه وقد يقال أراد بالتقديرى ما عدا اللفظي فيشمل المحلى وذلك التغيير (ل) أجل (عامل) وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لفظياً كان وهو ظاهر ومنه ما كان جتداء ونحوه مقدماً كان وهو ظاهر أيضاً ومؤخراً كافي قولك زيداً رأيت كما يبدل على

والنون واليا في افعلن
وافعل
والحرف لم يصلح له
علامة
الاتفاقبوله العلامة
﴿باب الاعراب﴾
اعرابهم تغيير آخر
الكلم
تقديراً أولفظاً لعامل

ذلك كله تنكير عامل (علم) ولو متحد والليل كما في قولك زيد في جواب القائل من جاء وخرج بذلك تغيير آخر الكلام لا لاجل عامل بان لم يكن لسبب أصلاً كما في حيث اذا قصت أو كسرت بعضهما أو كان لسبب آخر كالاتباع في نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعاً للام والنقل في نحو من أمن بنقل حركة الهمزة الى النون والحكاية في نحو من زيد بالنصب بعد قول القائل رأيت زيدا والتقاء الساكنين في نحو لم يكن الذين كفروا فان ذلك لا يسمى اعراباً بل كحقيقة الاعراب كأن قال قال له هل هذه الحقيقة شيء واحد أو لها أقسام فاجاب بقوله (أقسامه) أي الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (أربعة) سواء قلنا بان الاعراب لفظي كما هو التحقيق أو بأنه معنوي كما جرى عليه الناظم وباعتبار الحثية المذكورة اندفع ما قيل من جعله أقسام الاعراب أربعة غير صحيح لانه ان أراد أقسام اعراب الاسم فلا يصح لانها ثلاثة رفع ونصب وخفض وان أراد أقسام اعراب الفعل فكذلك لانها ثلاثة رفع ونصب وجزم ووجه اندفاع ذلك أنه لم يرد ما ذكر بل أراد أقسام الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل وتعبيره كالاصل بالاقسام أولى من تعبیر بعضهم بالالقب لان من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به وهو غير صحيح هنا لان فيه حمل الاخص على الأعم فلا يقال الاعراب رفع مثلاً ولا يخفى أن تقسيم الاعراب الى هذه الأقسام من تقسيم الكل الى جزئياته وقد تقدم ضابطه (فلتعتبر) أي الأقسام المذكورة ثم أبدل الناظم من الاربعة قوله (رفع) في اسم وفعل نحو يقوم زيد وهو لغة العلو والارتفاع واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وماناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الضمة وماناب عنها وانما سمي بذلك لارتفاع الشفتين عند النطق به (ونصب) في اسم وفعل أيضاً نحو لن أضرب زيد وهو لغة الاستقامة واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وماناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الفتحة وماناب عنها وانما سمي بذلك لاتصاف الشفتين عند النطق به (وكذا) أي مثل ما ذكر في كونه من أقسام الاعراب (جزم) في فعل فقط نحو لم يقم وهو لغة القطع واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وماناب عنه وعلى أنه لفظي نفس السكون وماناب عنه وانما سمي بذلك لان الجازم يقطع من المجزوم شيئاً وقد عرفت أن الجزم في اللغة القطع (وجز) في اسم فقط نحو زيد في قولك مررت بزيد وهو لغة السحب واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وماناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الكسرة وماناب عنها وانما سمي بذلك لاجترار الشفة السفلى عند النطق به وقد تقدم أن الجر عبارة بصرية والخفض عبارة كوفية وعلم مما تقدم أن الأقسام الأربعة ترجع في الحقيقة الى قسمين مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ومختص بأحدهما وهو الجزم والجر ولعل ذلك نكتة فصلها في كلام الناظم ولا يرد ذلك على التشبيه لان المراد التشبيه في كون كل من أقسام الاعراب كما تقدم • ولما ذكر الناظم هذه الأقسام مجتمعة باعتبار محلها مخرج في تفصيلها بذلك الاعتبار فقال (والكل) من الأقسام المذكورة (غير الجزم) من الرفع والنصب والجر (في الاسماء) والمعربة ولو محلاً (يقع) أي الكل المذكور (وكلاً) أي الأقسام المذكورة لكن غير الخفض بقريضة كلامه بعد يقع (في الفعل) المعرب وهو الفعل المضارع الخالي من النونين ولذلك أفرد الناظم وانما عبر الأصل بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو المضارع نظراً لتعدد الافراد المعربة (والخفض امتنع) وقوعه في الفعل المذكور وانما أعطى الخفض للاسم والجزم للفعل لان الاسم خفيف بخلاف الفعل والخفض ثقيل بخلاف الجزم فاعطى الثقل للثقيل وبالعكس ليتعادلا • ولما أنهى الكلام على الاعراب وأقسامه مخرج يتكلم على المعرب مستبعداً للكلام على المبني فقال (وسائر الاسماء) بالذات أي جميعها فسائر بمعنى جميع هنا وقد يكون بمعنى باقي (حيث لا شبه) بها (قربها من الحروف) لقوته بان لم يكن بها شبه أصلاً وكان شبه لم يقربها من الحروف لضعفه وهو الذي عارضه نبي من خواص الاسم (معربة) من

علم
أقسامه أربعة فلتعتبر
رفع ونصب وكذا جزم
وجز
والكل غير الجزم في
الاسماء يقع
وكلاً في الفعل والخفض
امتنع
سائر الأسماء حيث
لا شبه
قربها من الحروف
معربة

الاعراب وقد هـ الكلام عليه (وغير ذى) أى هذه (الاسماء) بالمدودخل تحت الغير المدكور كل من
الاسماء التي قام بها به قربها من الحرف كأسماء الشروط والاستفهام وسائر الحروف والفعل الماضي
اجماعا لفعل الاسر على مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة لانه
مقتطع عندهم من المضارع قال في المغني وبقولهم أقول والفعل المضارع غير الخالي من النونين كما سيأتي
فكل ذلك (مبنى) من البناء وهو لغة وضع شئ على شئ بحيث يراد به الثبات وأما في الاصطلاح ففيه
منهتان كما تقدم في الاعراب أحدهما أنه لفظي وعليه فيجذبانه ما سجي به لالبيان مقتضى العامل وليس
حكاية ولا اتباعا ولا تقلا ولا تخلصا من سكونين وثانيهما أنه معنوي وعليه فيجذبانه لزوم آخر الكلمة حالة
واحدة لغير عامل أو اعتلال ثم استثنى الناظم من الغير المدكور المضارع الخالي من النونين بقوله (خلا) هو هنا
حرف استثناء بخلافه في آخر الشطر الثاني فلا يطاء فعل (مضارع) بالجر بخلاف بشرط أن يكون (من كل
نون) من نون الاناث ولا تكون الامباشرة ومن نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا وتقديرا
(قد خلا) يتعلق به الجار والمجرور قبله والتقدير قد خلا من كل نون فان لم يخل من كل نون بان لحقته نون الاناث
ولا تكون الامباشرة كما علمت بنى على السكون نحو النسوة يضربن أو لحقته نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة
المباشرة له لفظا وتقديرا بنى على الفتح نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين وقد شمل ذلك المستثنى منه كما
تقدم التنبيه عليه بخلاف غير المباشرة لفظا نحو لتباون أو تقدير انحو ولا يصدنك فانه لا يثنى بل يعرب ولما
ذكر أقسام الاعراب وكانت محتاجة الى علامات تميزها أعقبها بذكر العلامات فقال

(باب) بيان (علامات) أقسام (الاعراب)

المتقدمة وهي أربعة عشر علامة أربعة للرفع وخمسة للنصب وثلاثة للخفض واثنان للجزم والاصل منها
أربعة الضمة أصل في الرفع والفتحة أصل في النصب والكسرة أصل في الخفض والسكون أصل في الجزم
وما عدا هذه الاربعة على خلاف الاصل كما سيتضح لك ان شاء الله تعالى وانما قد رونا أقساما لانه مراد الناظم
كلاصل بدليل كلامه به بدأ أيضا هذه العلامات ليست لمطلق الاعراب والامدادت الضمة مثلا على
خصوص الرفع وانما تدل على مطلق الاعراب وازافة العلامات الى ما بعدها على معنى اللام بناء على
ما مشى عليه الناظم كلاصل من ان الاعراب معنوي وبدأ بعلامات الرفع لانه اعراب العمدة فقال
(الرفع) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (منها) أى من تلك العلامات أربعة وباعتبار
الحينية المذكورة اندفع ما قد يقال ان أراد ذكر علامات الرفع في الاسم فكلامه غير صحيح لان علاماته
فيه الضمة والواو والالف فقط وان أراد ذكر علامات الرفع في الفعل فكذلك لان علاماته فيه اثنتان
الضمة والواو فقط العلامة الاولى (ضمة) على الاصل وقلبك قدسها الناظم العلامة الثانية (واو)
على النيابة عن الضمة وثنى بها لانها تنسب الضمة العلامة الثالثة (ألف) على النيابة عن الضمة وثالث
بها لانها أخى الواو في المدوالين والعلامة الرابعة أشار إليها بقوله (كذلك) أى مثل المدكور في أن كلا
علامة للرفع (نون ثابت) في اللفظ (لا منحنف) منه وفي ذلك إشارة الى أن قول المعربين مرفوع
وعلمة رفعه بون النون معناه مرفوع بالنون الثابت فهو من اضافة الصفة للموصوف وانما ذكر
الوصف باعتبار كونه حرفا لاجل النظم وختم بالنون لانها علامة للرفع في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا
علامته وإذا ردت بيان موضع كل من هذه العلامات (ف) أقول لك (الضم) أى الضمة فراده بالضم الضمة
تسمعا يكون علامة للرفع (في اسم مفرد) والمراد به هنا ليس مشى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من
الاسماء الخمسة بخلافه في باب الخبر وباب لا وباب المنادى كما سيأتي ولا فرق بين أن يكون منصرفا كما في قولك
جاء زيد أو أن يكون غير منصرف (ك) ما في قولك جاء (أحد) فكل من زيد أو أحد مرفوع ولا فـ

وغير ذى الاسماء مبنى

خلا

مضارع من كل نون قد

خلا

(باب) علامات

الاعراب

لرفع منها ضمة واو

ألف

كذلك نون ثابت

لا منحنف

فالضم في اسم مفرد

كأحد

رفعة الضمة (و) في (جمع تكسبر) وهو ما تكسرفيه بناء واحده اما بز ياده فقط كما في صنو وصنوان
أو بنقص فقط كما في تخمة وتخم أو بتبديل الشكل فقط كما في أسد وأسداً وبألز يادة والنقص وتبديل الشكل
كما في غلام وغلما ن أو بألز يادة مع تبديل الشكل كما في رجل ورجال ومن هذا القسم مثال المصنف الذي أشار
إليه حيث قال (ك) قولك (جاء الاعبد) جمع عبداً والنقص مع تبديل الشكل كما في رسول ورسول
أو بألز يادة والنقص ولم يوجد له مثال وإن اقتضته القسمة العقلية (و) في (جمع تأنيث) اسما كان كهندات أو
صفة (كسلمات) والتقييد بالجمع والتأنيث جرى على الغالب لأنه قد يكون اسم جمع كولات ومفردا كعشرات
وقد يكون مذكرا كالحامات وكذا تقييد الأصل بالسالم لأنه قد يكون مكسرا كحبيبات وجعل بعضهم جمع
المؤنث السالم كاللقب لكل ما كان في آخره ألف وتاء مزيدتان (و) في (كل فعل معرب) وهو الفعل
المضارع الخالي من النونين لكن بشرط أن لا يتصل به ضمير ثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة
واحترز الأصل عن ذلك بقوله الذي لم يتصل بآخره شيء لكن الناظم اتكل على علمه مما سيأتي ولا فرق بين
أن يكون صحيح الآخر كيقوم أو معتل الآخر (كياتي) بتسهيل الهمزة فكل منهما مرفوع بضمة ظاهرة في
الأول مقدرة في الثاني ولما بين موضع الأصل نمرع بين موضع النائب فقال (والواو) تكون علامة للرفع
(في جمع كور السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مقدرا انفصالها وإنما كان سالما
لأنه سلم فيه بناء واحده ولا يرد أنه مما تغير بألز يادة لتقدير انفصالها هنا كما علمت ويشترط فيه أن يكون
مفردا علما أو صفة فالأول كما في قولك جاء الزيدون والثاني (ك) كما في قولك (الصالحون هم أولو المكارم)
وأن يكون للذكر عاقل خال من تاء التأنيث وما ذكر جار في كل من العلم والصفة ويختص العلم بأن لا يكون مركبا
تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين ويختص الصفة بأن لا تكون من باب أفعل فعلاء ولا فعلان فعلى
ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ويلحق به أربعة الأول أسماء جوع لا مفرد لها كعشرون وبابه الثاني
جوع تكسبر كسبون وبابه الثالث جوع تصحيح لم تستوف الشروط كاهلون ووابلون الرابع ماسمى به من
هذا الجمع كز يدون مسمى به وبذلك يعلم أن في عبارة الناظم كاصلة قصورا وأجيب بأن التعبير بالجمع وبالسالم
جرى على الغالب وبأن المراد بجمع المذكر السالم كل ما جمع بواو ونون أو ياء ونون (كما أنت) أي الواو علامة
للرفع (في الخمسة الأسماء) بالمد في عبارته تقديم اسم العدد على المعداد والأصل في الأسماء الخمسة وهو الواقع
في أكثر نسخ الأصل ووقع في بعض نسخها الأسماء الستة بزيادة الهن وهو كناية عما يقبح التصريح به وأعرابه
بالحروف لفة قليلة ولذا سقط في أكثر نسخ الأصل كما علمت (وهي) أي الأسماء الخمسة (التي تأتي) قريبا
(على الولا) بالمد في قوله (أب) نحو جاء أبوك و (أخ) نحو جاء أخوك و (حم) نحو جاء حموك بكسر
الكاف لأن الحم اسم لا قارب الزوج على المشهور وقيل اسم لا قارب الزوجة وقيل مشترك بينهما ففيه ثلاثة
أقوال (وفو) وهو لغة في الفم نحو هذا فوك (وذو) نحو جاء ذو مال والخال أنه قد (جرى كل) من الأسماء
الخمس (مضافا) لغرياء المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف أو مضافا إلى المتكلم فإنه يرفع بالضمة الظاهرة في
الأول نحو جاء أب والمقدرة في الثاني نحو جاء أبي (مفردا) بخلاف ما لو كان مثنى أو مجموعا جمع تصحيح
أو تكسبر فإنه يرفع بما يرفع به المثنى والجمع السالم وغير السالم نحو جاء أبوك ونحو جاء أبون ونحو جاء أبوك
(مكبرا) بخلاف ما لو كان مصغرا فإنه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا أخى زهيدة أربعة شروط بزيادة
قولنا لغرياء المتكلم ويزاد أيضا أن يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوباً فإنه يرفع بالضمة الظاهرة
نحو جاء أبوك وأن يكون الفم خاليا من الميم كما أشار إليه الناظم بخلاف ما لو لم يكن خاليا منها فإنه يرفع بالضمة
الظاهرة نحو هذا فوك وأن تكون ذو مضافة إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وأن تكون بمعنى صاحب فلو
كانت موصولة بنيت على المشهور وقد تعرب جلا على التي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله

وجع تكسبر كجاء
الاعبد

وجع تأنيث كسلمات

وكل فعل معرب كياتي

والواو في جمع الله كور

السالم

كالصالحون هم أولو

المكارم

كما أنت في الخمسة

الأسماء

وهي التي تأتي على قولاء

أب أخ حم وفو وذو

جرى

كل مضاف مفردا مكبرا

• خشي من فزع عندهم ما كفلها • (والمثني) وهو كل اسم دل على اثنين بز يندفع في آخره وصلح التجريد
وصفته عليه وذلك (نحو زيدان) في قولك جاء الزيدان (الالف) فهي علامة للرفع فيمنه بلثني
أولى من نصير الأصل بالثنية لأن الالف تسمى علامة للرفع في المثني لأن الثنية لكن أجيب عن الأصل
بأن الأصل للمصدر اسم المفعول ويشترط له ثمانية شروط أشار إليها بعضهم بقوله

شروط المثني أن يكون معربا • ومفرد لمنكرا ماركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له • مماثل لم يثن عنه غيره

ويصح بما نحن واقفان وما سمي به مطلقا وكلاهما أن أضيفا إلى الضمير فإن أضيفا إلى قاهر أعربا
بحركات مقصورة كالفتى ونحوهم (والنون) الثابتة تكون علامة للرفع (في) الفعل (المضارع) المتصل به ضمير
ثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة وهو (الفتى عرف) عندهم (ب) موازينه وهي (يفعلان) بالياء
التحتانية وهي الغائبين المذكورين إما كانت الالف فيه كافي قولك الزيدان يضربان أو حرفا كافي قولك
يضربان الزيدان على لغتا كلوني البراضيت ففيه صورتان و (تفعلان) بالياء الفوقانية وهو للمخاطبين
للمذكرين كافي قولك تضربان (أتما) يلزبان والمخاطبتين المؤنثتين كافي قولك تضربان أتما ياحندان
والمؤنثتين المؤنثتين إما كانت الالف فيه كافي قولك الهندان قومان أو حرفا على اللغة المذكورة كافي
قولك قومان الهندان ففيه أربع صور (ويفعلون) بالياء التحتانية وهو لجمع المذكور الغائبين إما كانت
الواو فيه كافي قولك الزيدون يضربون أو حرفا على تلك اللغة كافي قولك يضربون الزيدون ففيه
صورتان و (تفعلون) بالياء الفوقانية وهو لجمع المذكور المخاطبين كافي قولك تضربون يلزبون
ولا تكون الواو فيه إلا إما مخفية صور أو ملحقة حال كونهما (معهما) بكون العين أي مع يفعلان وتفعلان
(وتفعلين) ولا يكون إلا بالياء الفوقانية وهو للمخاطبة المؤنثة كافي قولك (ترحين) ياحند (حالي) القائم في
ولا تكون الياء فيه إلا إما مخفية صورة واحدة (وهذه الموازين) (اشتهرت) عندهم (بالخسة الأفعال)
لكنها باعتبار ما تقسم ترجع إلى عشرة بل قسز يد على ذلك وفي عبارته تقديم اسم العدد على المعلوم والأصل
بلافعال الخمسة ولما نهى الكلام على علامات للرفع نزع في الكلام على علامات النصب وعقد بابا فقال

(باب) بيان (علامات النصب)

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها لدخولها في الترجمة السابقة وقد بينها بقوله (لنصب) من حيث هو أو بالنظر
لجسوع الاسم والفعل كما تقسم في الرفع (خمس) من العلامات (و) إذا أردت بيانها ف (هي فتحة) على الأصل
فلذلك قدمها الناظم و (ألف) على النيلية عن الفتحة وثني بها لأنها تكتب بالفتحة و (كسر) على النيلية
عن الفتحة والمراد به الكسرة فعبر به عنها تسميها وتكتب بها لأنها أخت الفتحة (وياء) على النيلية عن
الفتحة وقسمها على النون لأنها أخت الالف (ثم نون تنحرف) في اللفظ وفي ذلك إشارة إلى أن قول
المعربين منصوب وعلامة نصبه حذف النون معناه منصوب بالنون المحذوفة فهو من إضافة الصفة إلى
الموصوف وختم بالنون لأنها علامة للنصب في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذلك علامته كما تقسم في الرفع
وقد بين موضع كل من هاتين العلامتين في قوله (فانصب بفتح) أي فتحة فعبر بالفتح عنها تسميها (ما) أي الفتى
أوشيا (بضم) أي ضمة ففيه التسمي السابق (قصر رفع) يتعلق به الجار والمجرور قبله والجملة صلة وصفة والمعنى
أن الفتحة تكون علامة للنصب فيما تكون فيه الضمة علامة للرفع مما تقسم (ال) جمع التأنيت (كهندات)
ومسلمات (فتحة منع) بالبناء للمفعول فلا ينصب بالفتحة بل بالكسرة كإسائي ولما بين موضع الأصل
نزع بين موضع النائب فقال (واجعل) علامة (لنصب الخمسة) أو الستة (الاسماء) المتقدمة (ألف)
بكون الفاء للضرورة والاف كان عليه أن يقول ألفا لأنه مفعول لا جعل ويحتمل أنه جرى على لغة من وقف

وفي المثني نحو زيدان

الالف

والنون في المضارع الذي

عرف

ببعضه تفعلان أي

ويضربون تفعلون معهما

وتفعلين ترجين حالي

واشتهرت بالخسة الأفعال

(باب علامات النصب)

لنصب خمس وهي

فتحة ألف

كسر وياء نون

تنحرف

فانصب بفتح

قصر رفع

ألا كهندات فتحة

منع

واجعل لنصب الخمسة

الاسماء ألف

على المنصوب بصورة المرفوع والمجرور والمعنى أن الالف تكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة أو الستة نحو رأيت أباك وأخاف إلى آخرها (وانصب بكسر) أي بكسرة ففيه التسميح المتقدم (جمع تأنيث) كهندات ومسلمات (عرف) فيما تقدم بمثيله له وفي التنزيل خلق الله السموات (والنصب في الاسم الذي قد ثنيا) كالزبد في قولك رأيت الزبد (و) في (جمع تذ كير مصحح) لا مكسر كسامين في قولك رأيت مسامين (يا) مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها في المثني وبالعكس في جمع المذكور المصحح والمعنى أن الياء تكون علامة للنصب في المثني وجمع المذكور السالم وإنما أطلق الأصل الجمع حيث لم يقيد بمبدأ كره الناظم لأن مراده الجمع الذي على حد المثني بقريته ذكره معه والذي على حد المثني إنما هو جمع المذكور السالم (والخمس الأفعال) أي والأفعال الخمسة المتقدمة وهي يفعلان وتفعلاون ويفعلون وتفعلاون وتفعلاين (حيث تنصب) بأن دخل عليها عامل النصب كلن (خذف نون الرفع) أي التي تكون علامة للرفع عند رفع هذه الأفعال (مطلقا) أي من غير تفصيل (يجب) حيث قد تقول لن يفعل ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلا فلهذه كلها منصوبة وعلامة نصبها النون المخوفة نيابة عن الفتحة ولا يرد على ذلك قوله تعالى إلا أن يعفون لأن النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير النسوة والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل ولما أنهى الكلام على علامات النصب شرع في الكلام على علامات الخفض وعقد لها بابا فقال

(باب) بيان (علامات الخفض)

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها الماسر في علامات النصب وقد بينا بقوله (علامة الخفض) أي علاماته فاندفع ما قد يقال كيف يخبر عن المفرد بجمع مع أنه يشترط تطابق المبتدأ والخبر ووجه الاندفاع أن التطابق حاصل معنى لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم مكانه قال علامات الخفض (التي بها انضبط) وتبرز عن غيره ثلاثة العلامة الأولى (كسر) على الأصل ولذلك قدمه الناظم وقد عرفت أن المراد به الكسرة ففيه التسميح السابق (و) العلامة الثانية (ياء) بالمد على نيابة عن الكسرة وثني بها لأنها تناسب الكسرة والعلامة الثالثة ذكرها بقوله (ثم فتحة) على نيابة عن الكسرة وثلاث بها لأنها أخت الكسرة وكما نابت الفتحة عن الكسرة هنا نابت الكسرة عن الفتحة فيما تقدم فقد تقارضا وهذه المذكورات هي علامات الخفض (فقط) أي حسب زيادة الفاء ليزيل اللفظ وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فاخفض بكسر) أي بكسرة ففيه التسميح الماسر (ما) أي الذي أو شيئا (من الأسماء) لأن الأفعال (عرف في) حال (رفعه بالضم) أي بالضمه ففيه التسميح السابق وذلك هو الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث فالكسرة تكون علامة للخفض في كل من هذه الثلاثة (حيث ينصرف) أي ينون بتنوين الصرف وهو تنوين التمكين ويسمى الاسم حينئذ متمكنا أمكن واحترز بذلك عما إذا لم ينصرف ذلك فإنه يخفض بالفتحة كما سيأتي لكن الأصل إنما قيد كلامنا من الأولين أعني الاسم المفرد وجمع التكسير بالنصرف ولم يقيد الأخير أعني جمع التأنيث بذلك لأنه لا يكون إلا منصرفا فلا حاجة إلى التقييد به إلا أنه إذا سمي به نحو عرفات وأندرات جاز فيه الصرف وعدمه لأن العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق فبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية فقط فيعربه بالكسرة مع التنوين كما كان قبل التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية وبعدها فيعربه بالكسرة نظرا لما قبل التسمية ويترك تنوينه نظرا لما بعد التسمية وبعضهم ينظر لحاله بعد التسمية فقط فعربه بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ولعل الناظم راحي ذلك فقيد في الكل بالقيد المذكور ولما بين موضع الأصل شرع يبين موضع النائب فقال (واخفض ياء) بالمد (كلما) أي الذي أو شيئا (بها) أي بالياء (نصب) بالبناء للفعول وبه يتعاق الجار والمجرور قبله وذلك هو المثني وجمع المذكور السالم (و) اخفض بها أيضا (الخمس) أو الستة (الأسماء) المتقدمة (بشرطها) أي بشرطها

وانصب بكسر جمع
تأنيث عرف
والنصب في الاسم الذي
قد ثنيا
وجع تذ كير مصحح
يا
والخمس الأفعال حيث
تنصب

خذف نون الرفع مطلقا

يجب

(باب علامات

الخفض)

علامة الخفض التي بها
انضبط

كسرو ياء ثم فتحة فقط

فاخفض بكسر ما من

الاسماء عرف

في رفعه بالضم حيث

ينصرف

ولخفض ياء كل ما بها

نصب

والخمس الأسماء بشرطها

لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم كما مر وقد تقدم بيان شروطها وهي كون كل مضافا لغير الياء مفردا مكبرا غير منسوب إلى آخر ما سبق فتلخص أن الياء تكون علامة للخفض في المثني كفاي قولك مررت بالزيدين وفي جمع المذكور السالم كفاي قولك مررت بمسلمين وفي الأسماء الخمسة أو الستة على ما تقدم فإذا فعلت ذلك (نصب) أي توافق الحق (واخفض بفتح) أي فتحة ففيه التسميع المار (كل ما) أي الذي أو اسم (لم ينصرف) أي لم ينون تنوين الصرف وهو تنوين التمسكين كما مر ثم بين ما لم ينصرف بقوله (مما) أي من الذي أو من اسم (بوصف الفعل) من العلتين الفرعيتين واحدة منهما ترجع إلى اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصريين وشبه التركيب عند الكوفيين لأنه يدل على الحدث والزمان والنسبة والأخرى ترجع إلى المعنى وهو احتياجه إلى الفاعل في الافادة وقوله (صار يتصف) يتعلق به الجار والمجرور قبله والأصل مما صار يتصف بوصف الفعل ولما انصف الاسم بوصف الفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر مع التنوين واتصافه بوصف الفعل (بأن يحوز) بالحاء المهملة الزاى المعجمة من الحيازة وهي الجمع (الاسم) سواء كان مفردا أو جمعا تظاهر الأعراب ومقدره (علتين) فرعيتين ترجع أحدهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى بخلاف ما كان كل منهما يرجع إلى اللفظ كفاي نحو أجيال بالجميم تصغير أجيال أو إلى المعنى كفاي نحو حائض (أو) يحوز الاسم (علة) واحدة (تغني عن اثنتين) من العلة فلا بد من علتين معا أو علة تقوم مقام العلتين وانما لم يكتب بعلة واحدة إلا إذا أغنت عن اثنتين لأن مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة فلا تثبت إلا بعلتين أو بعلة تقوم مقام العلتين وقد بين الناظم ذلك على اللف والنشر المشقوش بقوله (فألف التأنيث) مقصورة كانت وهي ألف لينية كفاي حبل أو ممدودة وهي ألف قبليها ألف قلبت هي همزة كفاي صحراء (أغنت) عن علتين حال كونها (وحدها) وانما أغنت عن علتين لانها دالة على التأنيث ولازمة لما هي فيه فالتأنيث بمنزلة علة وهي ترجع إلى المعنى وال لزوم بمنزلة علة أخرى وهي ترجع إلى اللفظ وعلم من ذلك أن الفتحة تقدر في نحو حبل جرا كما تقدر في ذلك انصبا وهذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح النجفي إلى أن المقدر في ذلك جرا انما هو الكسرة لانه لا تقل مع التقدير (و) كذلك أغنت وحدها (صيغة الجمع الذي قد انتهى) بحيث لا يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد حصوله على هذه الصيغة وضابطه كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كما سجد أو ثلاثة أو سطرها ساكن كصايح والتفديد بالتكسير لجواز جمعه جمع سلامة كفاي صواحب فانه يجوز جمعه على صواحب ووجهه أن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يضرب في نهاية الجمعية وانما أغنت صيغة منتهى الجموع عن علتين لأن الجمعية بمنزلة علة هي ترجع إلى المعنى وكونه أقصى بمنزلة علة (أخرى) وهي ترجع إلى اللفظ وخرج بقولنا أو سطرها ساكن نحو ملائكة لان أو سطر الثلاثة فيه متحرك وبعضهم أخرجه باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيث ولما بين العلة التي تقوم مقام العلتين شرع بين العلتين فقال (والعتان) اما (الوصف) أي الوصفة ولو عبر بها لكان أولى لان الوصف هو الاسم بخلاف الوصفية فانها كون الاسم يدل على حال من أحوال الذات (مع) بسكون العين للضرورة (عدل) وهو في اللغة تقيض الجور ويطلق على الميل عن الطريق وعلى غير ذلك وفي الاصطلاح تحويل الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى لغير اعلال ولا الحاق مع اتحاد المعنى وأشار بقوله (عرف) إلى أنه لا بد وأن يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو العدل التحقيقي كفاي مثني وثلاث ورابع ومحل اشتراط ذلك في العدل الدر مع الوصفية بخلاف الذي مع العلمية فانه لا يشترط فيه ذلك ولذلك اكتفوا معها بالعدل التقديري وهو الذي لا يدل عليه دليل الامنع الصرف كفاي عمر فانهم لما لم يجدوا فيه علة أخرى مع العلمية قدروا أنه معدول عن عامر لثلاث لم يزم خرم ما هو القاعدة من أن الاسم لا يكون ممنوعا من الصرف إلا لعلتين أو علة تقوم مقام العلتين (أو) الوصف مع (وزن فعل) أي مع كون الاسم على وزن فعل ما كفاي أجمروا فضل (أو) الوصف

نصب
واخفض بفتح كل ما لم
ينصرف
مما بوصف الفعل صخر
يتصف
بأن يحوز الاسم علتين
وعلة تغني عن اثنتين
فألف التأنيث أغنت
وحدها
وصيغة الجمع الذي قد
انتهى
والعتان الوصف مع
عدل عرف
أو وزن فعل أو

الملتبس (بنون وألف) زائدتين كافي سكران وعطشان وقد اختلف النحاة فعند الاكثر انه يشترط في ذلك أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلاثة وقيل الشرط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى ويظهر أثر الاختلاف فيما لا مؤنث له أصلا كرحن فعلى الأول يمنع من الصرف بخلافه على الثاني ﴿ تنبيه ﴾ يشترط في الوصفية حتى تمنع الصرف مع علامة أخرى أن تكون أصلية بحيث يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفى وإن غلبت عليه الاسمية فلا نظر الى الاسمية العارضة كما لا نظر الى الوصفية العارضة ولذلك قال ابن مالك

والعين عارض للوصفية * كتر بع وعارض الاسم

(وهذه الثلاث) التي هي العلة ووزن الفعل والألف والنون الزائدتان كما تمنع مع الوصفية (تجمع) مع العلمية (العلم) فالعدل مع العلمية كافي عمر لأنه معطول عن عامر كما تقدم وقد قتل عن السعد التميمي أن رجب وصفر إذا لم يرد بهما معين صرفا وإن أريد بهما معين منع من الصرف فيكون المانع لهذا حيث لا العلمية والعدل لانهما معطولان عن رجب والصفر وعلى هذا فرجب في حديث من صام يوما من رجب منصرف لان المراد به غير معين ووزن الفعل مع العلمية كافي أجدو يزيد وشمر أعلاما والألف والنون الزائدتان مع العلمية كافي عمران وعثمان وحسان وخرج بقولنا الزائدتان الألف والنون الأصليتان والفتان احدهما أصلية كافي مستعان ولان تجاذبه أصلان الصرف وعدمه سيلان وذلك نحو شيطان فإنه ان أخذ من شطن بمعنى بعد كان منصرفا لاصالة النون حيث لا وان أخذ من شاط بمعنى احترق كان ممنوعا من الصرف ولذلك لما قيل لبعضهم هل عفان مصروف أو ممنوع من الصرف أجاب بقوله ان هجونه صرفته لأنه حينئذ من الغفوة وان مدحته منعه من الصرف لأنه حينئذ من العفة (وزاد) أى العلم عن الوصف (تركيبا) وهو جعل اسمين بمنزلة اسم والمراد تركيبا من جيا ليس عدديا ولا مختوما بويه كافي معديكرب فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف الاضافى والاسنادى والتقييدى والعددى والمختوم بويه (و) زاد أيضا (أسماء العجم) كإبراهيم واسحق ويعقوب فكل من هذه ممنوع من الصرف للعلمية والحجوة وهل يشترط أن تكون العلمية في لغة العجم أولا ذهب قوم الى الأول قال أبو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحويين على الثانى وبه جزم الرضى قال لا ترى أن قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فصار غير منصرف * واعلم أن أسماء الأنبياء كلها أعجمية الأربعة كونك أسماء الملائكة فكذلك أعجمية الأربعة وقال بعضهم

هود شعيب صالح محمد * أوضاعها في العجم ليست توجد

رضوان مالك نكير منكر * أمثالها في حكم ما قد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة فانها مصروفة فتكون كذلك الأربعة الأولى فهي مصروفة ومثلها نوح ولوط وشيث وقد جمعها بعضهم في قوله

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * ولوطا وشيثا ثم هودا ومحمدا

(كذلك) أى مثل ذلك (تأنيث) معنوية أو لفظية (بماعد الألف) المتصورة أو الممدودة فلما التأنيث اللفظي بماء الألف فلا شرط له الا انضمامه الى العلمية نحو طلحة وفاطمة وأما التأنيث المعنوي فيشترط فيه زيادة على انضمامه الى العلمية املا زيادة الاسم على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعد ولما كونه امما أعجميا نحو جاور ولما تحرك الوسط نحو سقر واما كونه منقولا من مذكر نحو زيد مسمى به امرأة فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه وجهان ولم يتبع أجودا أكثر عن سيبويه وقد جمع بينهما الشاعر في قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد لم تسق دعد في العلب

وقد أشار ابن مالك الى ذلك كله بقوله

بنون وألف

وهذه الثلاث تمنع العلم

وزائد تركيبا وأسماء العجم

كذلك تأنيث بماء

الألف

سكناء مؤنث بهاء مطلقا * وضرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث وكجور أو ستر
أوز ميامم امرأة لا اسم ذكر * وجهان في العادم تذ كيرا بقى * وعجمة كهند والمنع أحق
فتلخص أن مواعيد الصرف تسع نظمها بعضهم في قوله

مواعيد الصرف تسع كما اجتمعت * ثنتان منها فالصرف تصويب * عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب * والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب
وأخصر منه قول بعضهم اجمع وزن عادلا أنت بحرفة * ركبوزد عجمة فالوصف قد كمل
وعلم من كلام الناظم أن بعض هذه العلل يستقل بالمنع لقيامه مقام العلتين وبعضها الآخر لا يستقل بذلك
فالاول هلهو وبعض علتهما البعض فهو ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة وأما العلة فهي صيغة متبهي
الجموع والثاني السبعة الباقية وبعض الثامنة وهذه على قسمين ما يمنع منها مع كل من الوصفية والعلمية وما
يمنع منها مع خصوص العلمية وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان لتنافيهما لان العلمية تقتضي التحصيل
والوصفية تقتضي الاشتراك ولذلك أشار بعضهم بقوله

عدل ووزن ونون قبلها ألف * كل مع الوصف صرف الاسم قد منعنا
وزد عليها مع التعريف عجمة أو * تركيب مزج أو التأنيث فاستمعنا
وامنع بجمع تنامي حسب ألف الـ * تأنيث مدا وقصر وكيفما وقعا

ومحل منع الاسم الذي وجد فيه العلتان أو علة تقوم مقامها من الصرف مالم يصف أو يأت بعدل (فان
يصف) كما في قوله تعالى في أحسن تقويم (أو يأت بعدل) كالأعشى والأصم (صرف) أي جر بالكسرة
وان لم ينون وظاهر ذلك أن الناظم جرى على القول بان الاسم حينئذ غير باق على منع الصرف ولولم تزل
احدى علية بالاضافة أو بال والتحقق أنهما زالت احدى علية بذلك لم يبق على الصرف نحو باجركم
وباليزيد فان العلمية لا تبنى مع الاضافة أو أل وان لم تزل فهو باق على منع الصرف نحو باحسنكم والأعشى
والأصم * ولما أنهى الكلام على علامات التحفص أخذ في الكلام على علامات الجزم وعقد لذلك بابا فقال

(باب بيان علامات الجزم)

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها لما صرف في علامات النسب وقد بينها بقوله (والجزم في الافعال) لافي الأسماء
ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو الفعل المضارع نظرا للأفراد المعربة كما تقدم
(بالسكون) على الأصل ولذلك قدمه الناظم وهو لغة ضد الحركة واصطلاحا حذف الحركة (أو) بـ (حذف
حرف علة) على النيابة عن السكون وحرف العلة اما الواو أو الياء أو الالف كما سيأتي وانما سمي كل منها
بذلك لانه يدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التي تقوم بالمريض ولما كان حرف العلة ضعيفا كان شبيها
بالحركة ولذلك تسلط عليه الجزم فحذفه (أو) بحذف (نون) الرفع على النيابة عن السكون وقد بين مواضع
كل من هذه العلامات لا على اللف والنون المرتب ولا على اللف والنون المشوش بل على اللف والنون المختلط فقال
(حذف نون الرفع) أي التي تكون علامة للرفع (قطعا يلزم) أي لزوما مقطوعا به (في الخمسة الافعال) أي
في الافعال الخمسة المتقدمة (حيث تجزم) أي في حالة جزمها نحو لم يضرب با ولم يضربوا ولم تضربوا
ولم تضربوا فهذه كلها مجزومة وعلامة جزمها حذف النون (وبالسكون اجزم) فعلا (مضارعا) بشرط أن
يكون قد (سلم من كونه) أي المضارع (بحرف علة ختم) به يتعلق الجار والمجرور قبله والاصل ختم بحرف علة
وقد فصل ذلك بقوله (امباو أو ياء أو) بـ (الف) بشرط أن لا يتصل بآخره شيء يوجب بناء أو ينقل
أهرا به فالاول نون التوكيد بقسميه لنون الاناث والثاني ألف الاثنتين وواو الجماعة وياء المخاطبة ولم ينبه على
ذلك أن كالا على علمه مما سبق ولا يخفى ان مثال الفعل المذكور نحو لم يضربوا في التنزيل لم يلد ولم يولد فكل

فان يصف أو يأت بعد
أل صرف

(باب علامات الجزم)
والجزم في الافعال
بالسكون

أو حذف حرف
أو نون

حذف نون الرفع قطعا
يلزم

في الخمسة الافعال حيث
تجزم

وبالسكون اجزم مضارعا
سلم

من كونه بحرف علة
(ختم)

امباو أو ياء أو ألف

من ذلك مجزوم وعلامة جزمه السكون (وجزم معتل بها) أي بالواو نحو يغزوا وبالياء نحو يهتدي أو بالالف نحو يخشى (بأن تنحذف) أي بحذفها فتقول لم يغز لم يهتد ولم يخش فكل منها مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وعلى هذا الحرف العلة حذف بالجازم لا عند الجازم وذهب سيبويه إلى أنه حذف عند الجازم لا بالجازم والمخدوف به انما هو الحركة المقصورة وأما حرف العلة فانما حذف لالتباس المجزوم بالرفوع وعدم حذف حرف العلة في قول الشاعر

هجو تزيان ثم جئت معتبرا * من هجوز بان لم تهجو ولم تدع

للضرورة وقيل الحرف الاصل مخدوف والله كور انما هو حرف اشباع وكذلك يقال في قول الآخر

ألم يأتيك والانباء تنمي * بمالقت لبون بني زياد

ومحل تعيين حذف حرف العلة للجازم اذا كان أصليا والابان كان بدلا من همزة كافي يوضو ويقرأ جازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداء بالعارض والاعتداد به والاول هو الاكثر وهذا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وهو حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة والحرف المتحرك متعاص بالحركة عن الابدال فان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه والابدال حينئذ قياسي لكون الهمزة حينئذ ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي * ولما تكلم الناظم على جزم الفعل المعتل باحد الاحرف الثلاثة تكلم على نصبه وغيره تيمنا للفائدة فقال (ونصب) فعل (ذى واو) نحو يغز (و) فعل (ذى ياء) نحو يهتدي (يظهر) فتقول لن يغزوا أحب أن يهتدي خلفه الفتحة على كل من الواو والياء وأما قول الشاعر * أنى الله أن أسمو بام ولا أب * فضرورة وخرج ذوالالف نحو يخشى فالنصب لا يظهر عليه بل يقدر لان الف لا تقبل الحركة أصلا (وماسواه) أي وماسوى النصب من الرفع فقط اذا جزم قد تقدم الكلام عليه وأما التخفيض فلا يدخل الافعال كما سبق (في الثلاث) التي هي ذوالواو ونحو يغزو وذوالياء نحو يهتدي وذوالالف نحو يخشى (قدروا) أي النحاة أو العرب وبه يتعلق الجار والمجرور قبله والواو داخلة عليه وفي الحقيقة والأصل وقدروا مسواه في الثلاث لكن في الاولين الثقل لان الحرف يقبل الحركة الا أنها عليه ثقيلة وفي الاخير للتعذر لان الحرف لا يقبل الحركة أصلا وقد ذكر ضابط المعتل والسالم بقوله (فنحو يغزو) من كل ما كان آخره واو ونحو (يهتدي) من كل ما كان آخره ياء ونحو (يخشى) من كل ما كان آخره ألفا (ختم) بالبناء للجهول (ب) بحرف (علة) وهو الواو في الاول والياء في الثاني والالف في الثالث (وغيره) أي وغير ذلك وهو الذي لم يختم باحد الاحرف الثلاثة بل ختم بحرف صحيح نحو يضرب (منها) أي من العلة (سلم) به يتعلق الجار والمجرور قبله ولما ذكر الناظم المعتل من الافعال جزم ذلك الى ذكر المعتل من الالماء بقوله (وعلة الالماء) أي العلة التي تكون في الالماء (ياء) كافي القاضى (وألف) كافي الفتى (فنحو قاض) كداع (و) نحو (الفتى) كالعصا (بها) أي بالعلة (عرف) به يتعلق الجار والمجرور قبله الاول يسمى منقوصا وضابطه كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة بخلاف المبني نحو الفتى وما آخره ألف نحو الفتى وما آخره ياء غير لازمة كالمثنى في حالة النصب نحو رأيت غلاميك وما آخره ياء لازمة ليس قبلها كسرة نحو ظبي والثاني المقصور وضابطه كل اسم معرب آخره ألف لازمة لينية بخلاف المبني نحو منى والذي آخره ياء نحو القاضى والذي آخره ألف غير لازمة كالمثنى في حالة الرفع نحو جاء الزيدان والذي آخره ألف غير لينية كصحراء و (اعراب كل منهما مقدر) بالاشباع لكن تقديره على الاول للثقل وعلى الثاني للتعذر (فيها) أي في العلة أي حرفها وهو اما الياء أو الف وفي بمعنى على فتقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وتقول أيضا جاء القاضى ومررت بالقاضى ولا تقل رأيت القاضى باسكان الياء بل بفتحها كما أشير اليه بقوله (ولكن نصب) نحو (قاض يظهر) خلفه الفتحة ومن العرب من يسكن الياء في النصب أيضا جلا لحالة النصب على حالة الرفع والجزم وعليه قول الشاعر

وجزم معتل بها ان

تنحذف

ونصب ذى واو وياء

يظهر

وماسواه في الثلاث

قدروا

فنحو يغزو يهتدي

بخشى ختم

بعلة وغيره منها سلم

وعلة الالماء ياء وألف

فنحو قاض والفتى بها

حرف

اعراب كل منهما

مقدر

فيها ولكن نصب قاض

يظهر

ولو أن واش بالجملة دلره • ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا
ولما ذكر الناظم الاعراب التصري الأصلي أخذ به كالمعارض فقال (وقضوا) أى النحاة والعرب (ثلاثة
الاقسام) أى التى هى الرفع والنصب والجركن هذا على رأى الجمهور ونصب ابن مالك الى أنه انما يقدر
الرفع والنصب دون الجر لأنه لا حاجة الى التقدير مع وجود الكسرة والجمهور يجعلونها للنسبة وحركة
الاعراب مقصورة (في الميم) أى على الميم الكلمة (قبل الياء) التى للتكلم (من علامى) وكذلك فى الدال قبل
الياء من عبرى ونحو ذلك فتقول جاء غلامى وعبدى ورأيت غلامى وعبدى ومررت بغلامى وعبدى
ولما ذكر الناظم الاعراب التصري فى الحركات ذكر التصري فى الحروف بقوله (والواو فى ك) تقولك جاء
(مسلمى) ومؤمنى (أضمرت) والأصل مسلمون لى ومؤمنون لى خذفت النون للإضافة واللام للتخفيف
فصار مسلموى ومؤمنى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة
وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار مسلمى ومؤمنى (و) كذلك (النون فى) نحو
(تبلون) بالبناء للفعول (قدرت) لأنها حذفت لتوالى النونات والأصل تبلون بواو ين قلبت الواو الاولى
ألغا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وأدخلت عليه لام القسم ثم أكد بنون
التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات خذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ولما حذفت التتى ساكنان فحركت
الواو بحركة تناسبا وهى الضمة وانما تحذف الواو كفى ولا يصح ذلك لعدم ما بدل عليها فان قيل قد اجتمعت
النونات فى قولهم النساء جنن ويجنن أجيب بأن النونات فى ذلك ليست كلها زائدة بل منها نونان من الفعل
بخلافها فى تبلون فانها زائدة كلها والثقل انما يحصل بالزوائد وقد ذكر الناظم حاصل ما تقدم كالأصل تمرينا
للبتدى على عادة المتقنين وعقل ذلك فصلا فقال

(فصل) أى هذا فصل هوام اخر لبتدى محذوف ومبتدا والخبر محذوف ويجوز فيه
النصب وان كان لا يساعده الرسم وكذا الجر وان كان ضعيفا وقد بين ذلك بقوله (المعربات) جمع مغرب
وهو مفرد مذكر لكن لما كان صفة لغیر عاقل جمعه الناظم بالالف والياء والنون (كلها) فسمان
قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف كما أشار اليه بقوله (فتعرب بالحركات) وجودا أو عدما فدخل
فيه للمعرب بالسكون فإنه هدم الحركة وبذلك يندفع ما يقال ان للمعرب بالسكون ليس داخل فى المعرب
بالحركات (أو) تعرب بـ (حروف تقرب) من الحركات وجودا أو عدما فدخل فيه للمعرب بحذف حرف
العلّة وللمعرب بحذف النون وبذلك يندفع ما يقال للمعرب بحذف حرف العلة وللمعرب بحذف النون كل
منهما لا يدخل فى المعرب بالحروف وإذا أردت بيان ذلك (فأول القسمين) المذكورين (منها) أى من
المعربات (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لا أفراد لأنها لا تنحصر وقد بين ذلك الاربع بقوله (وهى
التي سهت بضم) أى ضمة (ترفع) به يتعلق الجار والمجرور قبله والأصل ترفع بضم وهى الاسم للفرد
وجع التكسير وجع المؤنث السلم والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ (وكل ما بضمه فله رفع) من
الاربعة المذكورة الاجمع للمؤنث السلم كما يعلم من الاستدراك الآتى (فنصبه بالفتح) أى الفتححة
(مطلقا) أى فى الاسم والفعل (يقع) أى بالنصب (ونقص الاسم) دون الفعل (منه) أى مما بضمه
قدر ترفع (بالكسر) أى بالكسرة (الترزم) بالبناء للفعول ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كما يعلم من
الاستدراك الآتى (والفعل) دون الاسم (منه) أى مما بضمه فله ترفع (بالسكون) منطلق بقوله (منجزم)
ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاستدراك الآتى ولما ذكر هو الأصل وخرج عن ذلك الأصل
بالنسبة لغیر الرفع ثلاثة أشياء وثالث استترك الناظم على الأصل المذكور بقوله (لكن كنهلت) أى مثل
الهندات من كل ما كان مجموعا بالفتواته مزيجين (نصبه بالكسرة) فنصبه بالكسرة نية عن الفتححة

وقضوا ثلاثة الاقسام

فى الميم قبل الياء من

غلامى

والواو فى كسلى أضمرت

والنون فى تبلون قدرت

(فصل)

المعربات كلها قد تعرب

بالحركات أو حروف

تقرب

فأول القسمين منها أربع

وهى التى سهت بضم ترفع

وكل ما بضمه قد ارتفع

فنصبه بالفتح مطلقا يقع

ونقص الاسم منه

بالكسر التزم

والفعل منه بالسكون

منجزم

لكن كنهلت نصبه

انكسر

(و) لكن (غير مصروف) وهو الاسم الذي لا ينصرف (بفتحة) متعلق بقوله (يجر) نيابة عن الكسرة فقد تعارضا كما تقدم (و) لكن (كل فعل كان معتلا) بأن كان آخره حرف علة (جزم • بحذف حرف علة) وهو ما لا واو وما الياء وما الألف (كما علم) مما تقدم وقد أشار الأصل إلى هذا الاستدراك بقوله وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة والاسم الذي لا ينصرف ينخفض بالفتحة والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره • ثم بين الناظم ثانی القسمين بقوله (والمعربات بالحروف) وجودا أو عدمًا كما مر (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لأفراد الماسر (وهي المثني) نحو الزيدان (وذ كور) أي ودال ذ كور (تجمع) أي يجمع مفردهما (جمعًا صحيحًا) لاجتماع مكسرا وذلك (كالمثال الخالي) أي الماضي في قوله • كالصالحون هم أولو المكارم • (وخسة الأسماء) أي الستة نحو أبوك وأخوك إلى آخرها (و) خسة (الأفعال) وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ثم فصل ذلك بقوله (أما المثني فله رفعه الألف) كما في قولك جاء الزيدان (ونصبه وجره) كل منهما (بالياء عرف) كما في قولك رأيت الزيدان ومررت بالزيدين (والمثني الجمع) أي جمع الذكور جمع تصحيح فآل للعهد والمعهود ماذا كر (في نصب) فينصب بالياء كما في قولك رأيت مسلمين (و) كذا في (جر) فيجر بالياء كما في قولك بمسلمين (و) أما (رفعه) فهو (بالواو) كما (مر واستقر) في قولك جاء مسلمون (والخسة الأسماء) بالقصر (كذا الجمع في رفع) فترفع بالواو كما في قولك جاء أبوك وأخوك إلى آخره (و) كذا في (خفض) فتخفض بالياء كما في قولك مررت بأبيك وأخيك إلى آخرها وأما النصب فليست فيه كالجمع كما أشار إليه بقوله (وانصبين) بنون التوكيد الخفيفة والمفعول محذوف والتقدير وانصبين الأسماء الخمسة (بالألف) بالاشباع كما في قولك رأيت أباك وأخاك إلى آخرها (والخسة الأفعال) وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (رفعها عرف • بنونها) الثابتة كما في قولك الزيدان يضربان وتضربان يازيدان إلى آخرها (وفي سواء) أي سوى الرفع من النصب والجزم وأما الخفض فلا يدخلها كما لا يخفى (تنحذف) أي تلك النون فتنصب وتجزم بحذفها كما في قولك لمن يضرب بولم يضرب بولم تضرب با إلى آخرها • ولما أنهى الكلام على المعربات عقب ذلك ببيان المعرفة والنكرة فقال

﴿ باب بيان (المعرفة والنكرة) ﴾

وقدم هنا المعرفة لأنها تعرف من حيث دلالتها على التعريف وقدم فيها يأتي النكرة لتمام الكلام عليها ولأنها الأصل إذ الشيء أول وجوده يلزمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل ثم علم وقديين حد النكرة بقوله (وان ترد) أيها المخاطب (تعريف الاسم) بدرجة الهمزة للضرورة (النكرة ف) أي أقول (هو) الاسم (الذي يقبل) بحسب اللغة لا بحسب العقل (أل) بحيث إذا دخلت عليه لم تنكره أهل اللغة وزاد على الأصل التقييد بقوله (مؤثره) فيه التعريف احترازًا من أل الزائدة فانها تدخل على المعرفة كما في العباس والفضل وعلى النكرة كما في قولك ادخلوا الأول فالأول وطلبت النفس • تنبيه • لا يرد على التعريف أسماء الشروط والاستفهام والتعجب ونحو ذلك لأنها وإن لم تقبل أل بنفسها لكنها تقبلها بمرادفها والمراد في التعريف ما يقبلها أما بنفسه أو بمرادفه ولعلكم لم يحتج الناظم إلى زيادة ذلك في التعريف كما صنع ابن مالك حيث قال

نكرة قابل أل مؤثرًا • أو واقع موقع ما قد ذكر

وقد استغنى الناظم بحد النكرة عن حد المعرفة لأن كل ما غاير للنكرة فهو معرفة كما أشار إليه بقوله (وذهب) أي غير الذي يقبل أل مؤثره (معارف) بالتنوين للضرورة وقد حدها ابن الحاجب حيث قال المعرفة ما وضع لشيء بعينه لكن قال ابن مالك في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة محجز عن الوصول إلى بدون

وغير مصروف بفتحة
يجر
وكل فعل كان معتلا جزم
بحذف حرف علة كما علم
والمعربات بالحروف أربع
وهي المثني وذ كور تجمع
جمعًا صحيحًا كالمثال الخالي
وخسة الأسماء والأفعال
أما المثني فله رفعه الألف
ونصبه وجره بالياء عرف
والمثني الجمع في نصب
وجر
ورفعه بالواو وروا واستقر
والخسة الأسماء كهذا
الجمع في
رفع وخفض وانصبين
بالألف
والخسة الأفعال رفعها
عرف
بنونها وفي سواء تنحذف
﴿ باب المعرفة والنكرة ﴾
وان ترد تعريف الاسم
النكرة
هو الذي يقبل أل مؤثره
وغيره معارف

استمرارك عليه (وتحصر) بالبناء للفعول (في ستة) من الانواع وان جعلها الاصل خمسة لانه أغفل الكلام على الموصول ولعله أدرجه في المبهم وبعضهم يجعل المعارف سبعة فزاد النكرة المقصودة في النداء كقولك يا رجل اذا أردت به شخص بعينه بناء على أن تعريضة بقصد الاقبال وقد جرى على ذلك جلال الدين صالح البلقيني وجعلها في قوله * أنا صالح إذا ما الفتى ابني يا رجل * وإذا أردت بيان الستة المذكورة (ف) أقول لك (الاول) منها (اسم مضمير) يقال له ضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمسكنى لانه (يكنى به عن) اسم (ظاهر) وقد قسموا أولا الى ضمير متكلم ومخاطب وغائب كما أشار اليه بقوله (فيتمي) أي ينتسب (للقب) بان دل على مخاطب كهو (والحضور) بان دل على مخاطب كانت (والتكلم) بان دل على متكلم كأنا وهي في التعريف على عكس هذا الترتيب كما أثرنا اليه فأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ولعل الناظم لم يرتبها هكذا اضرورة النظم (وقسموه ثانيا) بهذا أن قسموه أولا الى ما ذكر (لمتصل) بعامله وهو ما لا يتدأ به ولا يلي الا في الاختيار وان وليها في الاضطرار كما في قول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

وأشار بقوله (مستتر أو بارز) الى أن المتصل قسمان مستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ وبارز وهو ما له صورة فيه والمستتر أيضا قسمان مستتر وجو با وهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل ومستتر وجو ازا وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل هذا تقسيم الجمهور وذهب بعضهم الى أن الاستتار واجب دائما غاية الامر أن العامل تارة يرفع الضمير فقط وتارة يرفع الضمير والظاهر (أو منفصل) عن عامله وهو ما يتدأ به أو يقع بعد الا في الاختيار وهذا القسم لا يكون الا بارزا فلذلك خص التقسيم الى مستتر وبارز بالقسم الاول (ثاني المعارف) أي الثاني منها (الشهير) أي المشهور (بالعلم) شخصيا كان أو جنسيا والاول ما وضع لمعين في الخارج كزيد وعمر والثاني ما وضع لمعين في الدهن كأسماء وقد قسموا العلم الى ثلاثة أقسام وهي اسم وكنية ولقب ومثل الاول بقوله (كجعفر) هو في الاصل اسم للنهر الصغير ثم سمي به (ومكة) بالتنوين للضرورة وهي اسم للبلد المشرفة (وكالحرم) هو اسم للموضع المحدود حوالى مكة بمحدود معلومة (و) مثل الثاني بقوله (أم عمرو وأبي سعيد) وابن زيد و بنت خالد (و) مثل الثالث بقوله (نحو كهف الظلم) أي مأوى الظلم ومحله (والرشيد) هو الذي يضع الشيء في محله وقد ذكر ضابط كل من الثلاثة بقوله (فأتي منه) بالاشباع أي من العلم حال كونه مصدرا (بام أو باب) أو باب أو بينت (فكنية) فضابطها كل ما صدر باب أو أم أو ابن أو بنت (وغيره) أي غير ما أتى الخ (اسم أو لقب) وإذا أردت الفرق بينهما (فما يمدح أو يذم مشعر) أي فما هو مشعر بمدح أو يذم (فلقب) فضابطه كل ما لم يصدر بمدح أو يذم (والاسم ما لا يشعر) بذلك فضابطه كل ما لا يصدر بمدح أو يذم يشعر بمدح أو يذم (ثلثها) أي الثالث من المعارف (اشارة) أي اسم اشارة (كذا) للفرد المذكور ولو حكما لصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق (وذى) وذه بالاسكان وذه بالكسر مع الاختلاس وذهى بالكسر مع الاشباع وذات للفردة للثؤنة ولو حكما لصحة قولك ذى الجماعة وذى الفرق وذان لثنى المذكور وتان لثنى المؤنث وأولاء بالمد والتعصر للجمع مطلقا فالمشار اليه إما أن يكون مفردا مد كرا أو مؤنثا وإما أن يكون مثنى مذ كرا أو مؤنثا وإما أن يكون جمعا مد كرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المذكور والمؤنث في الجمع واحدة وكل من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدا أو متوسطا على رأي الجمهور فهذه ثمانية عشر فإذا ضربت في أحوال المخاطب نصير مائة وثمانية لان أحوال المخاطب ستة فانه إما أن يكون مفردا مد كرا أو مؤنثا وإما أن يكون مثنى مذ كرا أو مؤنثا وإما أن يكون جمعا مد كرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المثنى المخاطب واحدة مذ كرا كان أو مؤنثا (فتنبه)

وتحصر

في ستة فالاول اسم مضمير
يكنى به عن ظاهر فيتمي
للقب والحضور والتكلم
وقسموه ثانيا لمتصل
مستتر أو بارز أو منفصل
ثاني المعارف الشهير
بالعلم
كجعفر ومكة وكالحرم
وأم عمرو وأبي سعيد
ونحو كهف الظلم والرشيد
فأتي منه بام أو باب
فكنية وغيره اسم أو لقب
فما يمدح أو يذم مشعر
فلقب والاسم ما لا يشعر
ثلثها اشارة كذا وذى

تعبير المتناظم بذل وذى أولى من تعبیر الاصل بهذا وهذه لان اسم الاشارة ليس لفظ هذا أو هذه بتامها اذا
التنبيه كلمة مستقلة تصحب المجرد كثيرا وتصحب المقرون بالكاف قليلا ولا تجتمع اللام فلا يقال هناك
لكثرة الزوائد (رابعها) أى الرابع من المعارف (موصول الاسم) بدرجة الهمزة للضرورة وخرج بالاضافة
الى الاسم موصول الحرف فالموصول قسمان موصول اسمى وهو ما احتاج الى صلة وعائد وموصول حرفى وهو
ما احتاج الى صلة فقط فالاول (كالذى) للفرد المذكر والذين للثنى المذكر والذين للجمع المذكر والنسبة
للفردة المؤنثة واللتين للثنى المؤنث واللات للجمع المؤنث والالى للجمع مطلقا ومن للعاقل ومالغير العاقل
وأى للجمع وأل نحو الضارب والمضروب كذلك وذو عند طبيء وذابعد ما أو من الاستفهاميتين اذا لم تلغ
بان تجعل مع ما أو من كلمة واحدة (خامسها) أى الخامس من المعارف (معرف بحرف أل) أى بحرف
هو أل فالاضافة للبيان وهل المعرف أل بتامها أو الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بين الهمزة المعروفة
والاستفهامية أو اللام وحدها وزيدت الهمزة للتوصل بها الى الابتداء بالسكان وحققها الكسر لئلا
فتحت تخفيفا لكثرة الاستعمال وهى اما عهدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أقسام لان الاولى اما العهد الذهنى
وضابطه أن يعلم مصحوبها ذهنا (كما تقول فى مثل) معهود بينك وبين مخاطبك (المحل) ومنه قوله تعالى
اذها فى الغار واما العهد الذى كرى وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها كما تقول جاءنى رجل فاكرمت
الرجل ومنه قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فقصى فرعون الرسول واما العهد الحضورى وضابطها
أن يكون مصحوبها حاضرا كما تقول بحضرة رجل أكرمت الرجل ومنه قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم
والثانية اما لاستغراق الأفراد نحو ان الانسان لفي خسر بدليل الاستثناء وضابطها أن يصح حلول كل محالها
حقيقة واما لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها أن يصح حلول كل محالها مجازا واما للحقيقة
من حيث هى هى نحو قولك الرجل خير من المرأة قال المولى التفتازانى ومنه أل الواقعة فى التعاريف لان
المقصود منها بيان الحقيقة (سادسها) أى السادس من المعارف (ما كان من مضاف) بزيادة من والاصل
ما كان مضافا (لواحد من هذه الاصناف) التى هى الضمير والعلم واسم الاشارة والموصول والمعرف بأل
فالمضاف للضمير (كقولك ابني و) المضاف للعلم كقولك (ابن زيد و) المضاف لاسم الاشارة كقولك
(ابن ذى) المرأة (و) المضاف للموصول كقولك (ابن الذى ضربته و) المضاف للمعرف بأل كقولك (ابن
الذى) من البداء بالمد (تنبيه) هذه الاقسام فى التعريف على الترتيب الذى ذكره الناظم لكن المضاف
لواحد منها فى رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه ليس فى رتبة الضمير بل فى رتبة العلم على الصحيح
وهذا كله بعد لفظ الجلالة لانه أعرف المعارف على الاطلاق * ولما أنهى الكلام على المعرف فذكر النكرة
أخفى الكلام على الافعال وعقد لها بابا فقال

(باب) بيان (الافعال)

أى أقسامها وأل للعهد والمعهود والافعال الاصطلاحية لا اللغوية كما أشار الى ذلك بالاستصحاب قوله
(أفعالهم) أى النحاة لكن الاصل لم يقيد بذلك لان كل قوم اتمايتكلمون على اصطلاحهم والافعال جمع
فعل بكسر اللام وقد تقدم تعريفه وهو جنس تحته ثلاثة أنواع فكان التعبير به أخصر لكن المتناظم كأصله
أراد مزيد البيان للبدي وقيل ذلك أظهر فى مقام الاضمار والافعال مقتضى الظاهر أن يقول بوجهي (ثلاثة)
لأربع لها (فى الواقع) اجاعا و هي فعل (ماض) كقاضي فأصله ماضى فعل به ماضى بفاعل بقاض وهو ما دل على
حدث وزمن ماضى وضعنا وبقولنا وضعنا خرج نحو يضرب اذا اقترن بلم وألفاقه وان دل على حدث وزمن
ماض لكن بطريق العروض لانه موضوع للحدث والزمن المستقبل واتما عرض له ذلك ودخل نحو بعث
واشترى ونحو أى أمر الله فانه وان لم يدل على حدث وزمن ماضى لكن بطريق العروض لانه موضوع

رابعها موصول الاسم

كالذى

خامسها معرف بحرف

أل

كما تقول فى محل المحل

سادسها ما كان من

مضاف

لواحد من هذه الاصناف

كقوله فى ابني وابن زيد

وابن ذى

وابن الذى ضربته وابن

الذى

(باب الافعال)

أفعالهم ثلاثة فى الواقع

ماض

للحدث والزمن الماضي وانما عرض له ذلك والمراد من الموضع ما يضمن التقديرى لان المفهوم من شرح
المفصل لابن الحاجب أنه لم يثبت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث
وتاء الفاعل فقد ذلك ادراجاله في نظم أخواته فان قيل في التعريف المند كوردور لاخذ المعرف فيه أجيب
بأن المراد بالماضي المأخوذ في التعريف اللغوي بخلاف المعرف فان المراد به الاصطلاحى وحينئذ فلا دور
لا يقال يتنقض التعريف بما لا يتصور مع زمان نحو أراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان
حينئذ لا نأقول يكفى في ذلك الزمان المتوهم كما قاله بعضهم (وفعل الامر) وهو ما دل بصيغته وضعا على حدث
مطلوب وزمن مستقبل باعتبار الحدث وحال باعتبار الطلب فهو للزمن المستقبل والحال باعتبارين وحينئذ
فلا يطلق القول بأنه للزمن المستقبل أو الحال وبقولنا بصيغته خرج نحو لتضرب فانه وان دل على ذلك لكن
لا بصيغته بل باللام وبقولنا وضعا خرج نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله فانه وان دل على
ذلك لانه بمعنى آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بدليل جزم المضارع في جوابه لكن لا بالوضع ودخل
ما اذا استعمل فعل الامر في الاباحة أو التهديد أو نحوهما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض
وليس من فعل الامر أفعل في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر لانه لم يدل على ما ذكرنا هو من الفعل
الماضي لكن أتى به على صورة فعل الامر كما هو مقرر في محله (تنبيه) المقصود من فعل الامر حصول
ما لم يحصل وهو ظاهر أو دوام ما هو حاصل كما في قوله تعالى يا أيها النبي اتق الله يا أيها الذين آمنوا آمنوا (و) فعل
(المضارع) أى فعل هو المضارع وهو ما دل على حدث وزمن حال أو مستقبل وضعا فهو مشترك بين زمنى
الحال والمستقبل اشتراكا لفظيا على الصحيح عند كثيرين منهم ابن الحاجب فيكون موضوعا لكل منهما
بوضع كما هو ضابط المشترك اللفظي وبقولنا وضعا خرج نحو أتى أمر الله فانه وان دل على ذلك لكن لا بالوضع
كما تقدم ودخل نحو يضرب اذا اقترن بلم أو لما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض كما تقدم أيضا
وانما سمي هذا القسم مضارعا لانه مشابه للامم والمضارعة في اللغة المشابهة مأخوذة من الضرع لان
المتشابهين كأنهما ارتضعا من ضرع واحد (تنبيه) قدم الناظم الفعل الماضي لتقدمه في الوجود وثنى بالامر
لانه كالماضي في البناء وختم بالمضارع لتعينه التأخير حينئذ لكن الاصل قدم المضارع على الامر حيث قال
ماض ومضارع وأمر لقتداء بالقرآن العزيز قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردنا أن نقول له كن فربها
كذلك واذا أردت بيان أحكام هذه الاقسام (ف) أقول لك (الماضي مفتوح الاخير) أى مبنى على فتح
الحرف الاخير من (لن) طع عن مضمر محرك به رفع) وعن واد جمع أخذ من كلامه الآتى بأن اتصل به اسم
ظاهر نحو ضرب زيد أو ضمير سكن نحو ضرب ببناء على أن هذه الفتحة الاصلية وهو الصحيح أو اتصل به
ضمير محرك به نصب نحو ضربك (فان) لم يقطع عن المضمر المند كوردور وعن واد الجمع بل (أتى مع ذا) أى مع
هذا (الضمير) وهو الضمير المحرك الذى رفع به نحو ضربت أو مع واد الجمع نحو ضربوا (مكننا) بألف الاشباع
في الاولى استلزام الى أربع متحركات فيها هو كالكمة الواحدة في نحو ضربت وطرر اللب لب في نحو
استخرجت وضم في الثانى لتأنيث الواو كما أشار اليه بقوله (وضمه) أى الحرف الاخير من الماضي (مع)
بسكون العين للضرورة (ولو جمع) أى الواو التى هي ضمير الجمع (عينا) بألف الاشباع ولا يرد على ذلك نحو
غزوا ورموا لان الضم فيه مقدر على الواو والياء المحنوفتين اذا الاصل غزوا ورموا استثقلت الضمة على
الواو والياء حذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين أو يقال تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما
قلبتا ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين (تنبيه) لا خلاف في بناء الماضي وانما الخلاف فيما بينى عليه فقل
ينبنى على الفتح مالم يتصل به ضمير متحرك أو واد جمع والابنى على السكون في الاول وعلى الضم في الثانى كما
يصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور وقيل ينبنى على الفتح مطلقا لكن اذا اتصل به الضمير المند كور أو واد

وفعل الامر والمضارع
فالماضي مفتوح
الاخير لبن قطع
عن مضمر محرك به
رفع
فان أتى مع ذا الضمير
سكننا
وضممع واد جمع عينا

الجمع يكون الفتح مقدرًا وهذا هو الراجح وكلام الأصل ظاهر فيه وكلام الناظم محتمل له وإن كان المتبادر منه الأول اذ يحتمل أن كلام من السكون والضم في كلامه ليس للبناء كما هو المختار (والامر مبني على السكون) إن كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضرب ومحل بناء ذلك على السكون لئلا يباشره نون التوكيد لفظًا وتقديرًا فإن بباشرته كذلك بني على الفتح نحو اضرب (أو) على (حذف حرف علة) إن كان معتل الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اخش وارم واغز ومحل بناء ذلك على حذف حرف العلة اذ لم تدخل عليه نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد فان دخلت عليه الاولى بني على السكون فتقول اخشين وارمين واغزون أو الثانية بني على الفتح فتقول اخشين وارمين واغزون (أو) على حذف (نون) إن اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضربا واضربوا واضربني فتلخص من ذلك أن الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان جزم مضارعه بالسكون بني على السكون وإن جزم مضارعه بحذف حرف العلة بني على حذف حرف العلة وإن جزم مضارعه بحذف النون بني على حذف النون (تنبيه) اختلف البصريون والكوفيون في بناء الامر فقال البصريون بأنه مبني وقال الكوفيون بأنه غير مبني بل مجزوم بلام الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع فأصل اضرب عندهم تضرب فحذفت اللام تخفيفًا ثم التاء تخوف التباس الامر حينئذ بالمضارع حالة الوقف ثم أتى به زة الوصل فصار اضرب وقد صرح الناظم بالاول وهو مراد الأصل وإن كان المتبادر من كلامه الثاني حيث قال والامر مجزوم أبدا اذ يحتمل أن كلامه على التشبيه فيكون فيه حذف الاداة والأصل والامر مجزوم أو أن المجزوم في كلامه بمعنى المعامل معاملة المجزوم وعلى كل فيكون قد أشار إلى أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه كما فصله الناظم وبذلك تعلم أنه لا يتعين حمل كلام الأصل على مذهب الكوفيين وإن حمل بعض الشرحين عليه أخذًا بظاهره جواز حمله على مذهب البصريين كما علمت بل هو الاولى (وافتحوا) أي النجاة أو العرب فعلا (مضارع اب) بحرف (واحد) بالاشباع (من الحروف الاربع) لم يقل الاربع لان الحروف تذكروا توث كما صرح به المرادى على أن زيادة التاء في عدد المذكورين في عدد المؤنث انما يجب كل منهما اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة له فلا يجب ذلك بل هو أولى فقط كما نقله النووي عن النجاة فاحفظها فانها عزيزة الوجود وقوله (الزوائد) بالاشباع صفة للحروف والاربع وهي جمع زائد وإن اقتضى كلام الأصل أنها جمع زائدة حيث قال احدى الزوائد وانما سميت زوائد لانها زادت في المضارع دون الماضي وسميت أيضا بحرف المضارعة وهي (همز) بشرط أن تكون للتكلم مع الافراد كما في قولك أقوم بخلاف ما اذالم تكن لذلك كما في أكرم (ونون) بشرط أن تكون للتكلم مع التعدد وتعظيم النفس كما في قولك تقوم اذا كنت مع غيرك أو كنت معظما نفسك بخلاف ما اذالم تكن لذلك كما في نرجس (وكنداياه) بشرط أن تكون للغسة مع التذكير مطلقا أو التأنيث جمعا كما في قولك يقوم زيد والهندات يقمن بخلاف ما اذالم تكن لذلك كما في رنا (وتا) بشرط أن تكون للخطاب مطلقا أو الغيبة مع التأنيث افرادا أو تنبيه كما في قولك تقوم يازيد وتقوم هندوا لهندان تقومان بخلاف ما اذالم تكن لذلك كما في تعلم وهذه الاحرف (بجمعها) أي تلك الاحرف (قولي أنيت) أي قربت وأدركت (بافتى) فان قيل كما يجمعها أنيت يجمعها نيت ونيتي وأتيت فإيه اختيار أنيت أجيب بان أنيت بمعنى قربت وأدركت كما علمت ففيه تفاؤل بادرارك المطلوب وأيضا كل حرف من حروف أنيت بضعف ما قبله ففيه تفاؤل بحصول الخير أضعافا مضاعفة (و) هذه الاحرف (حيث كانت في) فعل (رباعى) أي ذى أربعة أحرف سواء كان ماضيه ثلاثيا مزيدا بحرف نحو أكرم أو رباعيا مجردا نحو حرج (تضم) فتقول أكرم وأدحرج ونكرم ونندحرج ويكرم ويبدحرج ونكرم ونندحرج

والامر مبني على
السكون * أو حذف
حرف علة أو نون
وافتحوا مضارعا واحدا
من الحروف الاربع
الزوائد همز ونون وكندا
ياء وتا * يجمعها قولي
أنيت يا فتى
وحيث كانت رباعيا
تضم

بضم حروف المضارعة في جميع ذلك (وفتحها) أي تلك الأحرف (فيما سواه) أي فيما سوى الرباعي من الثلاثي والخماسي والسداسي (ملتزم) فتقول أضرب وأطلق وأخرج ونضرب ونطلق ونستخرج ونضرب وينطلق ويستخرج ونضرب ونطلق وتستخرج بفتح حروف المضارعة في جميع ذلك * ولما تكلم الناظم على حكم المضارع في أوله من ضمه وفتحه أخذ يتكلم على حكم المضارع في آخره وعقد لذلك باباً فقال

﴿ باب ﴾ بيان (اعراب الفعل) المضارع ﴿

من رفع أو نصب أو جزم وقد بين ذلك بقوله (رفع) الفعل (المضارع الذي تجرداً) بألف الاشباع أي عرى (عن ناصب) من النواصب التي سيد كرها (و) عن (جازم) من الجوازم التي سيد كرها (تأبداً) بألف الاشباع أي ثبت أبداً ولذلك قال الأصل وهو مرفوع أبداً حتى يدخل عليه ناصب أو جازم ﴿ تنبيهان الأول ﴾ لا خلاف في رفع المضارع بالشرط المذكور وإنما الخلاف في رافعه فقبل حلوله محل الاسم والصحيح أنه التجرد من الناصب والجازم كما جرى على السنة المعربين * فإن قيل التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يصح أن يكون مؤثراً في الوجودي * أجيب بمنع أن التجرد عدمي لأن المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودي لا عدمي على أن هذا السؤال إنما يتجه بناء على أن عوامل الأعراب مؤثرات لا علامات كما صرح به الرضي بخلافه على أنها علامات لا مؤثرات (الثاني) يرد على إطلاق الناظم كالأصل ما إذا اتصل بالفعل المضارع نون الاناث أو باشرته نون التوكيد لأنه مبني مع الأولى على السكون ومع الثانية على الفتح ولذلك قيد بعض شراح الأصل بالتجرد عن النونين لكن قال بعضهم لا حاجة إلى التقييد بذلك لأن الفعل المضارع إذا اتصل به نون الاناث أو باشرته نون التوكيد وإن كان مبنياً لفظاً لكنه مرفوع محلاً ورد باتت لا نسلم ذلك بل لاحظ له حيث تدف في الأعراب أصلاً لأنه أتم أعرب لشبهه بالاسم وقد ضعف ذلك الشبه بأحدى النونين لأنها لا تتصل إلا بالفعل فرجع إلى أصله وهو البناء فالحق أنه لا بد من التقييد المذكور ولما ذكر حالة الرفع أخذ في ذكر حالة النصب مع بيان النواصب فقال (فانصب) الفعل المضارع (ب) الواحد من (عشر) على ما ذهب إليه الكوفيون من أن كلاماً من العشر التي سيد كرها الناظم نصب المضارع بنفسه والصحيح ما ذهب إليه البصريون من أن الذي ينصب المضارع بنفسه أن اتفاقاً ولن واذن وكى المصدرية على الصحيح وأما الباقي من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه وإنما ينصبه أن مضمره بعده فتلخص أن هذه العشرة ثلاثة أقسام قسم ينصب المضارع بنفسه اتفاقاً وهو أن فقط وقسم ينصبه بنفسه على الصحيح وهو لن واذن وكى المصدرية وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو الباقي من العشر ومن قال من شراح الأصل أنها قسمان فقط فقد تعقب بما قلنا وقد بين الناظم تلك العشرة تنميماً للفائدة فقال (وهي) أي العشر التي ينصب بها (أن) المصدرية وأتمام يقيد بها الناظم كالأصل لأنها المتبادرة عند الإطلاق وخارج بها الخفيفة من الثقلية وهي الواقعة بعد فعل يقين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرى برفع تكون ونصبه والأكثر النصب والمفسرة وهي المسبوقه بجملة فيها معنى أقول دون حروفه نحو وأوجنا إليه أن اصنع الفلك والزائدة والأكثر أن تقع بعد ما كما في قوله تعالى فلما أن جاء البشير فأدفع المضارع بعدها فلا تنصبه نحو آتيتك لما أن يقدم زيد (ولن) وهي حرف نفى ونصب واستقبال فتنبى الحدث وتنصب اللفظ وتخص الزمن بالاستقبال بعد أن كان محتملاً للحال والاستقبال نحولن نبرح عليه عاكفين (وكى) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ما ذهب إليه الكوفيون من أن التعليلية ناصبة بنفسها كالمصدرية بخلافه على ما ذهب إليه البصريون من أن التعليلية ليست ناصبة بنفسها وإنما الناصب أن مضمره بعدها ﴿ تنبيه ﴾ كي تعين للمصدرية في صورة واحدة وهي ما إذا هدمت على اللام نحو قوله تعالى لكيلاً تأسوا وللتعليل في صورتين وهما ما إذا هدمت على اللام أو أن نحو قولك جئت لك

رئتجها فيما سواه ملتزم

﴿ باب اعراب الفعل ﴾

رفع المضارع الذي

تجرداً

عن ناصب وجازم تأبداً

فانصب بعشر وهي أن

ولن وكى

كي لاقرأ قولك جئتكم كي تكرمني وتحتلمهما في صورتين وهما ما اذا توسطت بين اللام وأن أو خلت من اللام وأن نحو قولك جئتكم لكي أن تكرمني وقولك جئتكم كي تكرمني ومن هذه الصورة قوله تعالى كيلا يكون سرية بين الأغنياء منكم (كذا اذن) وهي حرف جواب وجزاء كذا قال سيبويه وهل هي كذلك في كل موضع أوفى الاكثر وقد تمحض للجواب قال بالاول الشاويين وقال بالثاني الفارسي واستدل بأنه اذا قال لك شخص أحبك قلت اذن أظنك صادقاً قال اذا لا مجازاة هنا لان المراد أظنك حالاً ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف الشاويين في جعلها هنا للجزاء يجعل المراد ان ثبت ذلك أظنك صادقاً وانما تنصب اذن (ان صدرت) أي ان أتى بها في صدر الجواب كما اذا قلت اذن أكرمك جواباً لمن قال أزررك غداً فان لم تصدر بأن أخرت أو وسطت ألغيت كما اذا قلت أكرمك لذن أو قلت أنا اذا أكرمك وأما قوله

لا تتركني فيهم شطيراً * اني اذا أهلك أو أطيروا

فضرورة أو مؤول بأنه على حذف الخبر والتقدير اني لا أقدر على ذلك ثم استأنف وقال اذا أهلك أو أطيروا تنبيهان * الاول يذكّر الناظم لأعمال اذن شرطاً وترك شرطين أحدهما أن يكون الفعل مستقبلاً فلو كان حالاً لم تعمل كما في قولك لمن يحدثك اذن تصدق والآخر أن يكون متصلاً بها لکن يغتفر الفصل بالقسم لانه للتأكيّد بلا لانها لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في اذن واغتفر بعضهم أيضاً الفصل بالنداء وبالظرف وبالجار والمجرور وان اقترنت اذن بحرف عطف لم تعمل الاعلى قلّة وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أولاً * وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً * واحذر اذا أعملتها أن تفصلاً

الابحلف أو نداء أو بلا * وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا

وان تجيء بحرف عطف أولاً * فأحسن للوجهين أن لا تعمل

الثاني نقل أن للنحويين في رسم اذا ثلاثة مذاهب الاول انها تكتب بالالف مطلقاً قيل وهو الاكثر والثاني انها تكتب بالنون مطلقاً والثالث ان تحتب بالالف وان أعملت كتبت بالنون وتقل عن الفراء عكسه وتبعه علي بن خروف (ولام كي) وهي اللام الموضوعية للتعليل وان استعملت في غيره كالعاقبة والضرورة وسميت بلام كي لانها تخلفها في افادة التعليل وظاهر كلام الناظم انها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمره جوازاً بعدها كما هو مذهب البصريين فتقول أسلمت لأدخل الجنة أولاً وأدخل الجنة ومحل كونها مضمره جوازاً بعدها ما لم تقترن بلا والاوجب اظهارها نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقوله لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرّون على شيء من فضل الله فلها حالتان بعد لام كي وأما بعد غير لام كي مما سيأتي فهي واجبة الاضمار فتحصل أن لها ثلاثة أحوال جواز الاضمار والاظهار وذلك بعد لام كي اذا لم تقترن بلا ووجوب الاظهار وذلك بعد لام كي اذا اقترنت بلا ووجوب الاضمار وذلك بعد غير لام كي مما سيأتي (ولام مجد) وهي اللام المسبوقه بكان المنفية بماتحوقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم أو يكن المنفي بلم نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم والمراد بالمجد هنا كالمجد ومطلق النفي وان كان كل منهما في الاصل موضوعاً للنفي ما علم قال تعالى ومجدوا بها واستيقنتها أنفسهم وظاهر كلام الناظم أن هذه اللام ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمره وجوباً بعدها كما هو مذهب البصريين (تنبيه) اختلف في خبر كان أو يكن فذهب البصريون الى انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف وذهب الكوفيون الى أنه بالفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة لتوكيد النفي وجري عليه ابن مالك في معنى التسهيل وصرح به ولده لكن الذي في شرح التسهيل موافقة البصريين (وكذا حتى) الجارة وانما لم يقيد بها الناظم كالاصل لانها المرادة حيث أطلقت في هذا الباب وخرج بها العاطفة وهي التي تعطف بعضاً على كل نحو ملت الناس حتى الانبياء وجاء الحجاج حتى المشاة والا بتداني توهمي

كذا اذن ان صدرت

ولام كي

ولام مجد وكذا حتى

التي تبطل بعضها الجمل نحو قوله **فما زالت القتلى تمج دماعا** * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
 وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها
 كما هو مذهب البصريين وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلا فإن كان حالا رفع كقولك
 مرت حتى أدخل البلد في حالة دخولها **﴿ تنبيه ﴾** معنى حتى غالبا للغاية فيكون ما بعدها غلية لما قبلها
 وعلامة ذلك أن يصح في موضعها إلى كافي قوله تعالى حكاية عن قوم موسى لن نبرح عليه ما كفين حتى يرجع
 الينلومى وقد تكون للتعليل فيكون ما قبلها علة لما بعدها وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها كى التعليلية
 كافي قولك أسلم حتى تدخل الجنة (وأو) التي بمعنى إلى وهي التي ينقض ما قبلها شيئا فشيئا كافي قولك
 لأزمنك أو تقضيني حتى والتي بمعنى الا وهي التي ينقض ما قبلها دفعة واحدة كافي قولك لأقتلن الكافر أو
 بسلم والتي بمعنى التعليل وهي التي يكون ما قبلها علة فيما بعدها كافي قولك لا طيعن الله أو يغفر لي بخلاف التي
 للعطف وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها
 بعدها كما هو مذهب البصريين (والواو) التي للجمعية بخلاف العاطفة والاستئنافية (والفاء) التي للسببية
 بخلاف العاطفة والاستئنافية فيشترط في الواو أن تكون للجمعية وفي الفاء أن تكون للسببية ويشترط في كل
 منهما أن يكون (في جواب) للنفي أو الطلب وصنيع الناظم أعنى قوله والواو والفاء في جواب أولى من قول
 الاصل والجواب بالفاء والواو لان الكلام في النواصب والجواب منصوب لاناصب وان أجاب بعضهم عن
 الاصل بأن في عبارته قلبا والاصل والفاء والواو في الجواب (قد عنوا) أى النحاة (به) أى الجواب (جوابا)
 واقعا (بعد نفي) محض أى خالص من شائبة الاثبات بأن لم ينقض بالاً أو غيرها بخلاف غير المحض كقولك
 ما أنت الا تاتينا فتحدثنا برفع الفعل (أو) بعد (طلب) محض وهو الذي يكون بالفعل بخلاف غير المحض نحو
 منه فنستريح برفع الفعل وأقسام الطلب ثمانية فالجمله مع النفي تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال
 مردائه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذلك النفي قد كمالا

* مثال الامر قولك أقبل فأحسن اليك أو وأحسن اليك ومثال النهي ما أشار اليه بقوله (كلا نرم) أى ترد
 (علما) فترك التعب أو (وترك التعب) وفي التنزيل لا تغفروا على الله كذبا فيسحتكم وقال الشاعر
 لانه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم
 * ومثال الدعاء قولك حارب فقتني فأعمل صالحا أو وأعمل صالحا قال الشاعر

رب وفقتني فلا أعدل عن * سنن للساعين في خير سنن

وفي التنزيل ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا * ومثال السؤال أى الاستفهام قولك من
 يستنصرني فأنصره أو وأنصره قال تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا * ومثال العرض في قولك لولا تنزل
 عندنا فتصيب خيرا أو وتصيب خيرا قال تعالى لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق * ومثال التحضيض هلا
 نكرم زيداً فيحسن اليك أو ويحسن اليك قال تعالى لولا أنزل اليه ملك فيكون معه نذير * ومثال التمني قولك
 ليت لي مالا فأتفق منه أو وأتفق منه قال تعالى ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما * ومثال الترجي قولك لعل
 الحبيب قادم فأزوره أو وأزوره قال تعالى حكاية عن فرعون لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى
 اله موسى * ومثال النفي قولك لا يقضى على زيد فموت أو وموت وقال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقال تعالى
 ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وظاهر كلام الناظم أن كلاما من الواو والفاء في ذلك كله ناصب
 بنفسه كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها بعده كما هو مذهب البصريين * ولما
 ذكر كلاما من حالي الرفع والتصبذ كرحالة الجزم مع بيان الجوازم فقال (وجزمه) أى للفعل المضارع (لم)
 نحو لم يلد ولم يولد (و) (لها) أخت لم نحو لما يذوقوا عذاب بخلاف علما الحينية وهي التي بمعنى حين كافي قولك

أو
 والواو والفاء في جواب
 قد عنوا * به جوابا بعد
 نفي أو طلب
 كلا نرم علما وترك
 التعب
 وجزمه بلم ولما

هرض عليك لمخفت كذا والايجابية وهي التي بمعنى الا كافي قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم كذا قبل والحق أنه لاحجة الى هذا الاحتراز لانه لم يحفظ دخول كل من الحينية والايجابية على المخلوع واختلف عمل لما بسيطة أو مركبة من لم وما والحق انها بسيطة كما هو مذهب الجمهور (تنبيه) ذكر الاصل بعلم ولما ألم والمساو ظاهري ذلك أنهما أدانان مستقلان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام ولذلك لم يذكراهما التاظم (فتوجب) صناعته وأمر فعه بعلم في قوله يوم الصليفاء لم يوفون بالجبار * ضرورة وقيل لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب يخصص بها كما في قراءة بعضهم ألم نشرح لك صدرك بفتح الحاء وخرجت على أن الاصل ألم نشرحن بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفن وبقيت الفتحة لتدل عليها في هذا شدوذا أن أحدهما توكيد المنفى والآخر حذف النون لغبر وقف ولاسا كنين (و) كذا (لاولام دلتا) وضعا (على الطلب) للترك في الاولى والفعل في الثانية نحو لا تؤاخذنا ونحول يقض علينا ربك وأمرت بقولي وضعا الى أنهما قيدلان على التهديد كافي قولك ملولك لا تطعني وكما في قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كافي نحو جته لا يكن له على حجة ويجوز حذف اللام في الشرح دون غيره على الصحيح كافي قوله محمد فقد تقسك كل نفس * اذا ماخفت من أمر تبالا

قد وجب

ولاولام دلتا على الطلب

كذلك ان وما ومن

ولما

أى متى أين أين مهما

وحيث وكيف وأنى

كلن يقيم يدمو عمرو قنا

(تنبيه) الحق ان لا الناهية والدعائية بمعنى غاية الامر أن التعبير بالدعائية في جانب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للدب وكذلك لام الامر ولام الدعاء وان تبادر من قول الاصل ولام الامر والدعاء ولا في النهي والدعاء خلاف ذلك ولذلك عدل عنه الناظم الى ما عبر به (كذلك ان) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمخففة من الثقيلة وتقرن ان الشرطية بلا النافية نحو ان لا تنصروه فقد نصروه الله وان لا تغفروا وترحني أكن من الخاسرين فايك أن توهم أن الاستثنائية كإغلاط فيه بعض من يدهى الفضل (وما) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصريية (ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية (واذما) وهي حرف على الاصح و(أى) بتشديد الياء وهي بحسب ما تصنف اليه فان أضيفت الى ظرف فهي ظرف زمان أو مكانا وان أضيفت الى ما يعقل فهي لما يعقل وان أضيفت الى ما لا يعقل فهي لما لا يعقل وهكذا (متى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهي للعموم في الزمان و(أين) بفتح الهمزة على المشهور وكسرها لغة وهي للعموم في الزمان كمتى وقد تستعمل في الزمان التي تقع فيها الامور العظام وزعم بعضهم أنها للعموم في الاحوال و(أين) وهي للعموم في المكان و(مهما) وهي لما يعقل غير للزمان وهي بسيطة (وحيثا) وهي للعموم في المكان كأين (وكيفها) وهي للعموم في الاحوال والتوقد جري الناظم في عدها من الجوازم على ما ذهب اليه الكوفيون من الجزم بها والحق ما ذهب اليه البصريون من عدم الجزم به لان كانت تستعمل في المجازاة فيجازى به معنى لا عملا (وأنى) بتشديد النون وهي للعموم في المكان كأين وحيثا فتشال ان ما أشلوا اليه بقوله (ك) قولك (ان يقيم زيدو عمرو قنا) * ومثال ما قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلم الله * ومثال من قوله تعالى من يعمل سوءا يجزيه * ومثال لما قول الشاعر

وانك اذا ماتت ما أنت أمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

وانك اذا ماتت ما أنت أمر * به تلف من لياه تأمر آتيا

وبروي

* ومثال أى قوله تعالى أيلما تدعووا لله الاسماء الحسنى * ومثال متى قول الشاعر

أنا ابن جلا وطلاع الثلثا * متى أضع العمامة تعرفوني

* ومثال أين قوله * أيا من ما تعدل به الريح فزل * ومثال أين قوله تعالى أيتها كونا يضركم الموت

ومثال مهما قوله تعالى مهما تأتاه من آية لتسحرنا بها فامحكن لك بمؤمنين * ومثال حيثما قوله

حيثما يستقيم بقدر لك الله نجاحا في غابر الزمان

ومثال كيفما قولك كيفما تجلس أجلس ولم يوجد لها شاهد من كلام العرب بعد الفحص * ومثال تأتي قول الشاعر فأصبحت تأتي ثأنتها تستجربها * نجد حطبا جزلا ونارا تأججا

ثم ان هذه الادوات منها ما يجزم فعلا واحدا بطريق الاصاله وهو لم ولما وكذا واللام الطليتان وانما قلت بطريق الاصاله لان ما ذكر قد يجزم أكثر من فعل بطريق التبع كالعطف ومنها ما يجزم فعلين غالبا وهو ان وما بعدها كما أشار اليه بقوله (واجزم) أيها المتكلم (بان) الشرطية (و) (ب) (ما بها) أي بان (فألقا) من باقي الادوات المذكورة بعدها (فعلين) ويسمى الاول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاءه وشرط الاول أن لا يكون ماضى المعنى وأن لا يكون طلبيا وأن لا يكون جامدا وأن لا يكون مقرونا بقدا وحرف تنفيس أو حرف نفي غير لا ولم وشرط الثاني أن يكون صالحا لأن يكون شرطا والاوجب قرنه بالفاء فاذا وجدت هذه الشروط جزم الفعلين اما (لفظا) فيهما أو أحدهما (أو محلا) كذلك وأشار بقوله (مطلقا) الى أنه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعان نحو وان تعودوا نعدا وماضيان نحو وان عدتم عدنا أو الاول ماضيا والثاني مضارعان نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه أو عكس ذلك وهو قليل والصحيح أنه جائز في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وقول الشاعر ان نصرمونا وصلنا كم وان تصلوا * ملأتموا أنفس الاعداء اربابا

فالصور أربع اجالا وتسع تفصيلا لان الاولى تحتها أربع باعتبار كون كل منهما مصحوبا بيلم أو غير مصحوب بها فاما أن يكونا مصحوبين بها واما أن يكونا غير مصحوبين بها واما أن يكون الاول مصحوبا بالهاء والثاني أو بالعكس والثانية تحتها صورة واحدة والاخيرتان تحت كل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيهما مصحوبا بيلم أو غير مصحوب فالجمله تسع وكلها جائزة حتى في صورة الاختلاف على الراجع وانما قلت غالبها تقدم لان ما ذكر قد يجزم فعلا وجمله نحو قوله تعالى وقالوا امهما نأتنا به من آية لتسحرنا بها فأنه كن بمؤمنين بل قد يجزم فعلا واحدا نحو زيد وان كثرماله بخيل وعمره وان أعطى مالا لثيم فقد صرح كثير بأن مثل ذلك لا يحتاج الى جواب وهو الذي اختاره السعد التفتازاني واختله بعضهم ان الجواب محذوف دل عليه خير المبتدأ ولما تقدم الكلام على الافعال لأنها عوامل ورتبة العامل التقدم على المعمول شرع في الكلام على الاسماء مبتدئا بل المرفوعات منها لانها العمدة فقال

(باب بيان مرفوعات الاسماء)

أي الاسماء المرفوعة أو المرفوعات من الاسماء أو مرفوعات هي الاسماء فالإضافة في كلامه اما من إضافة الصفة للموصوف أو من الإضافة التي على معنى من أو من الإضافة البيانية والمرفوعات جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لاجمع مرفوعة كما يقتضيه قوله (مرفوع الاسماء) بالقصور في الإضافة ما تقدم وقوله (سبعة) خبر عن قوله مرفوع الاسماء المقصود به الجنس فلذلك صح الاخبار عنه بالجمع فاندفع ما قد يقال كيف يصح الاخبار في كلامه مع عدم المطابقة وهذه السبعة (تأتي بها) ان شاء الله تعالى مبنية وقد اعتذر الناظم عن ذكر اسمائها كما صنع الأصل بقوله (معلومة الاسماء) بلمد (من نبويها) أي فلا حاجة الى ذكرها هنا وبدأ بالفاعل لانه أصل المرفوعات فقال (فالفاعل) لغة من أوجد الفعل واسطلاحا (اسم مطلقا) أي سواء كان صريحا نحو قام زيد أو مؤولا نحو يحبني أن تقوم وخرج الحرف والفعل والجملة ما لم يقصد لفظها كما اذا قلت صدر عني لا حول ولا قوة الا بالله أي صدر عني هذا للفظ وهذا الاسم (قد ارتفع) لفظا نحو قال الله أو تقديره نحو جاء الفتى أو محلا نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وقد يجز بمن أو الباء الزائدتين نحو ما جاءنا من بشيرولا نذير ونحو نبى بالله شهيدا ورافعه قيل الاسناد والصحيح أنه (بفعله) أو ما في تأويله كما هم الفاعل نحو مختلف

واجزم بان وما بها قد

ألقا

فعلين لفظا أو محلا

مطلقا

وليقترن بالفا جواب

لوقع

بعد الاداة موضع

الشرط امتنع

باب مرفوعات

الاسماء

مرفوع الاسماء سبعة

تأتي بها

معلومة الاسماء من

نبويها

فالفاعل اسم مطلقا قد

ارتفع * بفعله

ألوانه وأمثله المبالغة نحو أضراب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه وأفعّل التفضيل نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو ولولاد فح الله الناس بعضهم ببعض وامم الفعل نحو هبّات الصقيق والظرف نحو ومن عندهم العلم الكتاب والجار والمجرور نحو وفي الله شك وانما المصغر النظم على الفعل لأنه الأصل (والفعل) أي والحال أن للفعل أوماني تأويله (قبله وقع) اما لفظا وهو ظاهر أو تقديرًا نحو ولن أحد من المشركين استجاركم أو حكما نحو قوموا واستقيم (وواجب) صناعة (في الفعل) ماضيا كان أو مضارع (أن يجردا) من علامة التثنية والجمع (اذ الجمع) مذكرا كان (أو) مؤنثا أول (مثنى) كذلك (أسندا) به يتعلق الجار والمجرور قبله وقد فرع على ذلك لكن على ألف والتشديد المشوش قوله (فقل أتى الزيدان) والهندان ويأتي الزيدان والهندان (و) قل أتى (الزيدون) والهندات ويأتي الزيدون والهندات كما إذا أسند للفرد ماضيا كان أو مضارعا (ك) تقولك (جاء زيد) وجاءت هند (و) قولك (يجي) بلا همز (أخونا) ونجيء هند وهذا كله على اللغة الفصحى وهناك لغة قليلة تلحقه علامة التثنية والجمع ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيت وحكي بعض النحويين أنها لغة طي و بعضهم أنها لغة أزد شنواة ومن هذه اللغة قوله تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسماه مبعده وحجيم

والفعل قبله وقع
وواجب في الفعل أن
يجردا
إذا جمع أو مثنى أسندا
فقل أتى الزيدان

والزيدون
كجاء زيد ويجي أخونا
وقسموه ظاهرا
ومضمر
فالظاهر اللفظ أتى
فقد كرا
والمضمر اثنا عشر نوعا
قسما
كقمت قنات قمت
قمتا قمتان قمت قام قمت
قاما
قاموا قمن نحو صمت
علما

وقوله نصره كقومي فاعتزرت بنصرهم * ولو أنهم خذلك كنت ذليلا وعلى هذه اللغة حل قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار لكن الصواب جعل على اللغة الفصحى لأن هذا الحديث مختصر من حديث مطول وهو أن لله ملائكة يتعاقبون إلى آخره فالواو ضمير لعلامة كما عليه ابن مالك (وقسموه) أي الفاعل (ظاهرا) سواء كان مفردا أو مثنى أو جموعا جمع تصحيح أو تكسير وعلى كل مذكرا كان أو مؤنثا فهذه ثمانية فثال المفرد بقسميه جاء زيد وجاءت هند ومثال المثنى بقسميه جاء الزيدان وجاءت الهندان ومثال جمع التصحيح بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهندات ومثال جمع التكسير بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهندات (ومضمر) وهو ما كنى به عن الظاهر اختصارا لأن الأصل في نحو قولك زيد ذهب زيد ذهب كنى بالضمير عن الظاهر وقيل زيد ذهب كان أخصر * تنبيهان * (الأول) كان التعبير بالواو أولى لأنها أجود في التقسيم * الثاني لعل النصيب في كلامه على نزع الخافض أي إلى ظاهر أو مضمر (فالظاهر) هو (اللفظ الذي قد ذكرنا) في قوله فقل أتى الزيدان الخ (والمضمر اثنا عشر) بسكون الشين (نوعا قسما) منها اثنان للتكلم الأول التاء المضمومة للتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا والثاني نال للتكلم ومعه غيره مذكرا كان أو مؤنثا مثنى أو جمعا وذلك (ك) ماني قولك (قمت) بضم التاء وقولك (قمتا) ومنها خمسة للمخاطب الأول التاء المفتوحة للمفرد المذكور وذلك كقولك (قمت) يازيد والثاني التاء المكسورة للمفردة المؤنثة وذلك كقولك (قمت) ياهند والثالث التاء المضمومة مع الميم والألف للمثنى مذكرا كان أو مؤنثا وذلك نحو قولك (قمتا) يازيدان أو ياهندان والرابع التاء المضمومة مع النون للجمع المؤنث وذلك كقولك (قمتن) ياهندات والخامس التاء المضمومة مع الميم للجمع المذكور وذلك كقولك (قمتن) يازيدون ومنها خمسة للغائب الأول هو للمفرد المذكور نحو قولك زيد (قام) فان للفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هو والثاني هي للمفردة المؤنثة نحو قولك هند (قامت) فان للفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هي والثالث الألف للمثنى المذكور نحو قولك الزيدان (قاما) فان للألف فيه هي الفاعل وأخل النظم كالأصل بقامت المثنى المؤنث ولا بد منه ومنه قالتا أيننا طائعين والرابع الواو للجمع المذكور نحو قولك الزيدون (قاموا) فان للفاعل فيه هو الواو (و) الخامس النون للجمع المؤنث نحو قولك الهندات (قمن) فان للفاعل فيه هو النون وقد مثل أيضا لضمير جمع القوم المخاطبين لزيادة التوضيح وتعيم البيت بعوله (نحو صمتن) * يازيدون (عاما) أي حولا وعلم أن الضمير قسما متصل بعلمه وهو مالا يتدأ بهولا يلي إلا

في الاختيار ومنفصل عن عامله وهو ما يبتدأ به ويلى الا في الاختيار فالاول تقدم ذكره في الامثلة المذكورة كما
أشار اليه بقوله (وهذه ضمائر) بالتنوين للضرورة (متصلة) بعواملها لانه لا يبتدأ بها ولا تلى الا في الاختيار
والثاني أشار اليه بقوله (ومثلها) أي مثل الضمائر المتصلة (الضمائر المنفصلة) عن عواملها فهي اثناعشر نوعا
أيضا منها اثنان للتكلم وخمسة للمخاطب ومنها خمسة للغائب كما تقدم في المتصلة وذلك (ك) قولك (لم يقيم
الأنأو) قولك لم يقيم إلا (أنتم) يازيدون فالاول للتكلم وحده والثاني للجمع المذكور المخاطب (وغير ذين)
من بقية أنواع المنفصلة (بالقياس) على المتصلة (يعلم) وذلك كقولك لم يقيم إلا نحن ولم يقيم إلا أنت يازيدون
يقيم إلا أنت ياهندون لم يقيم إلا أنتن ياهندات وزيد لم يقيم إلا هو وهند لم يقيم
إلا هي والزيدان أو الهندان لم يقيم إلا هما والزيدون لم يقيم إلا هم والهندات لم يقيم إلا هن ومثل الامع لم يقيم
إلا أمثلة انما تقول انما يقوم أنما و انما يقوم أنت يازيدون انما يقوم أنت ياهند و انما يقوم أنما
يازيدان أو ياهندان و انما يقوم أنتم يازيدون و انما يقوم أنتن ياهندات وزيد انما يقوم هو وهند انما يقوم
هي والزيدان أو الهندان انما يقوم هما والزيدون انما يقوم هم والهندات انما يقوم هن * والحاصل ان الضمير
امما للتكلم أو للمخاطب أو للغائب وكل من هذه الثلاثة امام فرد أو مثني أو مجموع فهذه تسعة قائمة من ضرب
ثلاثة في مثلها وكل من هذه التسعة امام ذكر أو مؤنث فالحاصل بالضرب ثمانية عشر وكل من الثمانية عشر
امام متصل أو منفصل فالجملة ستة وثلاثون لكن ألفاظ الضمائر المتصلة اثناعشر فقط وكذلك المنفصلة لان
التكلم باقسامه الستة وضع له لفظان فقط واحد للفرد مذكرا كان أو مؤنثا والآخر للاربع الباقية والمخاطب
باقسامه الستة وضع له خمسة ألفاظ والغائب كذلك لان المثني من كل منهما اكتفى بلفظ واحد في المذكور
والمؤنث فسقط ستة من ثمانية عشر يبقى اثناعشر لكل من الضمائر المتصلة والمنفصلة وعلم من كلام الناظم
أن الضمائر المستمرة من قسم المتصلة * ولما فرغ من الكلام على الفاعل شرع في الكلام على نائب الفاعل
فقال (باب) بيان (نائب الفاعل)

وتعبيره بنائب الفاعل أولى من تعبيرة الاصل بالمفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل درهما من نحو قولك
أعطى زيد درهما ولا يشمل كلاما من الظرف والجار والمجرور والمصدر اذا أنيب عن الفاعل لكن أجيب عن
الاصل بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما من نحو قولك أعطى زيد درهما لانه منصوب وبأنه اقتصر
على المفعول لانه الاصل في النيابة وأجيب أيضا بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما على النائب عن
الفاعل وقد بين ذلك بقوله (أقم) أيها التكلم (مقام) بضم أوله لانه من أقام بخلاف ما لو كان من قام فانه
يكون بفتح أوله ومقام مضاف و (الفاعل) مضاف اليه وقد وصفه بقوله (الذي حذف) لغرض من
الافراض كالتخوف منه أو عليه والابهام على السامع ونحو ذلك (مفعوله) ان وجدته نحو ضرب عمرو
ويضرب عمرو وفتح مقام الفاعل الذي حذف مفعوله (في كل ماله عرف) من الرفع وغيره مما تقدم (أو
مصدرا) نحو قوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة (أو ظرفا) زمانيا أو مكانيا فالاول نحو صيم رمضان
والثاني نحو جلس أمام الأمير (أو) جار أو (مجرورا) نحو سير يزيد ومحل جواز إقامة كل من هذه الثلاثة
(ان لم تجد مفعوله المذكور) والافلا تجوز إقامة كل منها على الصحيح ثم انك اذا أقت مقام الفاعل الذي
حذف مفعوله كأن قلت ضرب عمرو ويضرب عمرو والتبس الاسناد للمفعول بالاسناد للفاعل وحينئذ فلا بد
من تغيير الفعل المسند لاحدهما تمييزا بينهما والاولى بالتغيير الفعل المسند للمفعول لانه الذي حصل به التباس كما
أشار اليه الناظم بقوله (وأول الفعل) سواء كان ماضيا أو مضارعاً بخلاف فعل الامر فانه لا يصح بناؤه للمفعول
واحتراز بقوله (الذي هنا) أي في باب نائب الفاعل عن الفعل في باب الفاعل لما علمت من أن الاولى بالتغيير
انما هو الفعل المسند للمفعول وجلة قوله (يضم) خبر عن الاول ثم ان كان ماضيا كسر ما قبل آخره كما أشار

وهذه ضمائر متصلة
ومثلها الضمائر المنفصلة
كلم يقيم إلا أنا أو أنتم
وغير ذين بالقياس يعلم
باب نائب الفاعل
أقم مقام الفاعل الذي
حذف
مفعوله في كل ماله
عرف
أو مصدرا أو ظرفا أو
مجرورا
ان لم تجد مفعوله
المذكور
وأول الفعل الذي هنا
يضم

اليه بقوله (وكسر ما) أي حرف أو الحرف الذي (قبل) الحرف (الآخر ملتزم) بفتح الواو أي التزمته العرب (في كل) فعل (ماض) وإن كان مضارعاً فتح ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله (وهو) أي ما قبل الحرف الأخير (في) الفعل (المضارع منفتح) وقد مثل لكل من الماضي والمضارع على اللف والنشر المشوش بقوله (ك) قولك (يدعي) بتشديد الدال وأصله يدعي زيد كذا فإذا بنيت للفعل تقول يدعي كذا و (ك) قولك (ادعي) بتشديد الدال وأصله ادعي زيد كذا فإذا بنيت للفعل تقول ادعي كذا وهذا كله في صحيح العين وأما معتل العين فإن كان ماضياً كباع وقال كسر أوله كما أشار إليه بقوله (وأول الفعل الذي كباعاً) من كل فعل ماضٍ معتل العين (منكسر) لفظاً وإن كان منضمّاً تقدير افتقوله بيع وقيل وأصله بيع وقول نقلت حركة العين فيهما إلى ما قبلها بعد سلب حركته وقلبت الواو في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولم تقلب الياء لعدم مقتضى فصار بيع وقيل ولعل الناظم اعتذر عن الأصل في عدم ذكره لذلك بقوله (وهو الذي قد شاع) أي اشتهر فلذلك تركه الأصل وإن كان مضارعاً ضم أوله على الأصل ولذلك لم ينبذ عليه الناظم فتقول يقال ويباع وأصله يقول ويبيع نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفاً لتحرّكها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار يقال ويباع واعلم أن نائب الفاعل قسمان كما أشار إليه بقوله (وذلك) أي نائب الفاعل (أما مضمراً) سواء كان متصلاً أو منفصلاً (أو مظهر) بأقسامه السابقة في باب الفاعل (ثانيهما) وهو الظاهر (ك) ما في قولك (يكرم المبشر) بكسر الشين بصيغة اسم الفاعل (أما الضمير) متصلاً كان أو منفصلاً (فهو ونحو) الضمير في (قولنا دعيت) فالتاء نائب الفاعل وقولنا (ادعي) فالضمير المستتر نائب الفاعل وهذا في المتصل بارزاً كان أو مستتراً وأما المنفصل فهو نحو الضمير في قولنا (مادعي الأنا) وهذا في الماضي ومثله المضارع وبالجملة لجميع ما تقدم في باب الفاعل يأتي في باب النائب عن الفاعل * ولما فرغ من الكلام على نائب الفاعل مرع في الكلام على المبتدأ والخبر فقال

(باب) بيان (المبتدأ والخبر)

وانما جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالباً ونحواً قائم الزيدان وماضرب العمران لان المبتدأ في ذلك لا خبر له لكن له مرفوع مدمسداً والخبر وقد عرف الناظم كلاماً من المبتدأ والخبر مبتدأ بالاول فقال (المبتدأ) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول ونحوه وأن تصوموا خير لكم وتسمع بالعبد خير من أن تراه ومعلوم أن الاسم جنس يشمل المشتق والجامد ويشمل أيضاً العلم المنقول كشمس والجملة التي أريد لفظها نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا يشمل الفعل والحرف فان قيل قد وقع الفعل مبتدأ في قولهم ضرب فعل ماضٍ ووقع الحرف مبتدأ في قولهم من حرف جر أجيب بأن ضرب ومن في ذلك ونحوه مما يذكر على السنة المعربين إيمان لان المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعلية والحرفية بالنظر لمساها وهو ضرب ومن في تركيب آخر والالكان كذا بان الاسم لا يكون فعلاً ولا حرفاً وقوله (رفعه مؤبد) أي أبدى النجاة أي أثبتوه أبداً فصل أول خرج به الاسم المنصوب بخبر كان واسم ان والمجرور وخرجه أيضاً الاسم الذي لا اعراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الاغراب واختلف في الرفع للمبتدأ والصحيح أنه الابتداء واختلف أيضاً في الرفع للخبر والصحيح أنه المبتدأ قال ابن مالك ورفعوا مبتدأ بالابتداء * كذا رفع خبر بالمبتدأ

وقيل انهما ترافعا فكل منهما رفع الآخر وقيل ان الابتداء رفعهما معاً وقيل ان الابتداء رفع المبتدأ وهما رفع الخبر فالأول أربعة وقوله (عن كل لفظ عامل) غير زائد وشبهه (مجرد) فصل ثانٍ خرج به الفاعل ونائب الفاعل واسم ان ومن الفاعل نحز يد في جواب من قام لانه وان كان مجرداً عن لفظ عامل لفظاً لم يكن مجرداً عنه تقديره فان التقدير قام زيد ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بما بعده وقيد باللفظ لان

وكسر ما قبل الأخير

ملتزم

في كل ماضٍ وهو في

المضارع

منفتح كيدعي كادعي

وأول الفعل الذي كباعاً

منكسر وهو الذي قد

شاع

وذلك أما مضمراً أو

مظهر

ثانيهما كيكرم المبشر

أما الضمير فهو نحو

قولنا

دعيت ادعي مادعي

الأنا

(باب المبتدأ والخبر)

المبتدأ اسم رفعه مؤبد

عن كل لفظ عامل مجرد

المبتدأ ليس مجرد اعراف غير اللفظ فانه مرفوع بالابتداء على الصحيح كما علمت ونما قلت غير زائد وشبهه
 فيدخل المجرور بحرف زائد أو شبهه فالاول كافي قولك بحسبك درهم ومنه قولهم ناهيك بزيد وقولهم
 كيف بك اذا كان كذا والثاني كافي قوله لعل أبي المغوار منك قريب * ومنه مجرور رب نحو قولك رب
 رجل كريم لقيته ومنه أيضا الواقع بعد لولا في نحو لولاى ولولاك ولولاه على ما قاله سيبويه من أن لولا جارة
 للضمير مختصة به * فان قيل حيث كان لابد من التقييد بغير الزائد وشبهه فلم تركه الناظم كالاصل أجيب بأن
 العامل متى أطلق انما ينصرف الى ما ليس زائدا ولا شديدا وتعبيده بالعامل بصيغة الافراد أولى من تعبير
 الاصل بالعوامل بصيغة الجمع لانه لا يخرج مادخل عليه عامل أو عاملان وان أجيب عنه بان أل جنسية
 * ولما فرغ من تعريف المبتدأ شرع في تعريف الخبر فقال (الخبر) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول
 نحو شأن زيد أن يفعل كذا وانما اقتصر على الاسم لانه الاصل في الاخبار والاخبار قد يكون جملة أو ظرفا
 أو جارا أو مجرورا كما سيأتي ويحتمل أن المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو الجملة
 والظرف والجار والمجرور وقوله (ذوارتفاع) فصل أول خرج به الاسم المنصوب والمجرور بل والاسم الذي
 لا اعراب له أصلا كما تقدم نظيره وقوله (أسندا) بالبناء للفعول فصل ثان خرج به المبتدأ والفاعل ونائب
 الفاعل واسم كان وخبران فتعريف الخبر هو الاسم المرفوع الذي أسند حال كونه (مطابقا في لفظه) من
 حيث التذكير وضده ومن حيث الافراد وضده (المبتدأ) فان كان المبتدأ مفردا يكون الخبر كذلك
 (كقولنا زيد عظيم الشأن) أى عظيم القدر (و) ان كان المبتدأ مثنى يكون الخبر كذلك كـ (قولنا
 الزيدان قائمان) وان كان المبتدأ جمعا كان الخبر كذلك وأشار اليه بقوله (ومثله) قولنا (الزيدون
 قائمون) ثم ان الخبر حقه التأخر عن المبتدأ وقد يكون متقدما عليه كما أشار اليه بقوله (ومنه) أى من المبتدأ
 والخبر (أيضا) أى كما منه ما تقدم قولنا (قائم أخونا) فان أصله أخونا قائم فقدم الخبر على المبتدأ ولا يصح
 ان يكون قائم مبتدأ وأخونا فاعلا سدا مسددا الخبر لان شرط ذلك أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام وما هنا
 ليس كذلك * ولما فرغ من تعريف كل من المبتدأ والخبر شرع في أقسام كل منهما مبتدأ بأقسام المبتدأ فقال
 (والمبتدأ) قسمان كما أشار اليه بقوله (اسم ظاهر كما مضى) في الامثلة السابقة (أو مضمرة) منفصل أخذ
 مما يأتى (ك) ما فى قولنا (أنت أهل للقضا) أى أنت أهل للحكم بين الناس (ولا يجوز الابتداء بما اتصل *
 من الضمير) الاول نحو لولاى ولولاك ولولاه بناء على أن الضمير المتصل في ذلك في محل رفع بالابتداء
 وقيل انه في محل جر بلولا (بل بكل ما انفصل) منه وهو ثلاثة أقسام قسم يختص بالمتكلم وهو (أنا) للمتكلم
 وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وقسم يختص بالمخاطب وهو (أنت) للمخاطب المفرد
 المدكرو (أنت) للمخاطبة المفردة المؤنثة و (أنتم) للمخاطب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا و (أنتم) لجمع
 النسوة المخاطبات و (أتم) لجمع الذكور المخاطبين و (و) قسم يختص بالغائب وهو (هو) للغائب المفرد
 (وهي) للغائبة المفردة و (هم) لجمع الذكور الغائبين و (ها) للغائب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا (وهن
 أيضا) لجمع النسوة الغائبات فللمتكلم اثنان وللمخاطب خمسة وللغائب كذلك (فجميع اثنى عشر) ضميرا
 (وقد مضى منها) في قوله كأنك أنت أهل للقضا (مثال معتبر) ولم يأت ببقية الامثلة لعلمها بالمقايسة * ولما فرغ
 من تقسيم المبتدأ شرع في تقسيم الخبر فقال (ومفردا) وهو هنا ليس جملة ولا شبه الجملة وهو قسمان مشتق
 وجامد فالمشتق هو ما دل على متصل مصوغا من مصدر والجامد بخلافه والاول متحمل للضمير المبتدأ
 ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه بخلاف الثانى الا اذا أول بالمشتق نحو زيد أسد وانما كان الاول مفردا
 لان الوصف مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة يحسن السكوت عليها نحو قائم الزيدان (وغيره)
 وهو الجملة وشبهها ولا يخفى أن كلا من قوله مفردا وقوله غيره حال مقسم من فاعل قوله (يأتى
 الخبر) والتقدير ويأتى الخبر حال كونه مفردا وحال كونه غيره واذا أردت بيان كل منهما (فالاول)

والخبر اسم ذوارتفاع
 أسندا
 مطابقا في لفظه للمبتدأ
 كقولنا زيد عظيم
 الشأن
 وقولنا الزيدان قائمان
 ومثله الزيدون
 قائمون
 ومنه أيضا قائم أخونا
 والمبتدأ اسم ظاهر كما
 مضى
 أو مضمرة كأنك أنت أهل
 للقضا
 ولا يجوز الابتداء بما
 اتصل
 من الضمير بل بكل
 ما انفصل
 أنا ونحن أنت أنت
 أنتم
 أنتم أنتم وهو وهى هم
 هما
 وهن أيضا فجميع اثنى
 عشر
 وقد مضى منها مثال
 معتبر
 ومفردا وغيره يأتى
 الخبر * فالاول

وهو (اللفظ) المفرد هو (الذي في النظم مر) في قوله كقولنا زيد عظيم الشأن الخ لا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده الذي هو صلة الموصول (وغيره) أي غير المفرد (في أربع محصور) أي لا يخرج عنها وكذلك بقوله (لا غير) بالبناء على الضم وإنما كان أربعاً لأن شبه الجملة شيئاً والجملة كذلك كما يعلم من قوله (وهي) أي تلك الأربع (الظرف والمجرور) التامان والتام هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بخلاف الناقصين والناقص هو الذي لا تتم الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بخورز يد اليوم أوزيد بك أوفيك أو عنك (وفاعل مع فعله الذي صدر) منه أي من مدلوله لأن المراد الفاعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ وصدور الفعل إنما هو من الفاعل الحقيقي وهذا إشارة إلى الجملة الفعلية وهي ما صدرت بفعل حقيقة وهو ظاهر أو حكماً نحو لن يقوم زيد وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو انشائية فقصيته أنه يجوز نحوز يد اضربه من غير حاجة إلى تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك ولذلك قال في التسهيل ولا يمتنع كونه طلبية خلافاً لابن الأنباري ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافاً لابن السراج اهـ (والمبتدا مع ماله من الخبر) وهذا إشارة إلى الجملة الاسمية وهي ما صدرت باسم حقيقة وهو ظاهر أو حكماً نحو ان زيداً قائم فالظرف (ك) ما في قولك (أنت عندي و) الجار والمجرور كافٍ قولك (الفتى بداري) وكل من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ولا خلاف في جواز تقديره اسماً نحو كائن أو مستقراً أو فعلاً نحو كان أو استقر وإنما الخلاف في الترجيح فبعضهم يرجح تقديره اسماً لقلة التقدير عليه وبعضهم يرجح تقديره فعلاً لأن الأصل في العمل للأفعال والحق كما قاله الموضح في المعنى أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى (و) الجملة الفعلية كافٍ قولك (ابني قرا) جملة قرأ من الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستتر في محل رفع خبر عن المبتدا (و) الجملة الاسمية كافٍ قولك (ذا أبوه قاري) جملة أبوه قاري من المبتدا وخبره خبر عن المبتدا الأول الذي هو اسم الإشارة وجملة الفعل والفاعل والمبتدا وخبره في هذين القسمين تسمى جملة صغرى وأما الجملة تمامها فتسمى جملة كبرى لأن ضابط الصغرى ما وقعت خبراً عن غيرها وضابط الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة ومن ذلك تعلم أن قولك زيد قائم لا يسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار كبرى باعتبار نحو جملة أبوه غلامه منطلق في قولك زيد أبوه غلامه منطلق فباعتبار كونها وقعت خبراً عن غيرها تسمى جملة صغرى وباعتبار كونها وقع الخبر فيها جملة كبرى وأما جملة زيد أبوه الخ فتسمى جملة كبرى فقط وجملة غلامه منطلق تسمى صغرى فقط (تنبيه) يشترط لصحة وقوع الجملة خبراً أن تكون مشتملة على الرابط ما لم تكن عين المبتدا في المعنى نحو نطق الله بحسبي والرباط في الجملة الأولى من كلام الناظم الضمير المستتر وفي الثانية الضمير من أبوه وما فرغ من الكلام على المبتدا والخبر شرع في الكلام على العوامل الداخلة عليهما وهي ثلاثة أقسام فالقسم الأول ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والقسم الثاني ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ان وأخواتها والقسم الثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وقد تكلم عليها الناظم على هذا الترتيب حيث قال

﴿ كان وأخواتها ﴾

أي نظائرها في العمل فهو استعارة نصر محية وبدأ بكان لأنها أم الباب فقال (ارفع بكان المبتدا) حال كونه (اسماً) لها في اصطلاحهم ويسمى أيضاً فاعلاً مجازاً أو الأصح أنها حدثت فيدفعها غير الذي كان به (والخبر) بالنصب على أنه مفعول مقدم (بها) أي بكان (انصبين) بنون التوكيد التحفيفة حال كونه خبراً لها في اصطلاحهم ويسمى مفعولاً لها مجازاً وذلك (ك) ما في قولك (كان زيد ذا بصير) أي صاحب بصير (كذلك) أي مثل كان (أنصحي) فارفع بها المبتدا أما لها وانصب بها الخبر وذلك كافٍ قولك أنصحي الفقيه ورعا وكذلك (ظل) فارفع بها المبتدا أما لها وانصب بها الخبر وذلك كافٍ قولك ظل زيد صائماً وكذلك (بات) فارفع بها المبتدا أما لها وانصب بها الخبر وذلك كافٍ قولك بات زيد قائماً وكذلك (أمسى) فارفع بها المبتدا

اللفظ الذي في النظم مر
وغيره في أربع محصور
لا غير وهي الظرف
والمجرور وهو فاعل مع فعله
الذي صدر

والمبتدا مع ماله من الخبر
كأنت عندي والفتى
بداري
وابني قرا وذا أبوه
قاري

﴿ كان وأخواتها ﴾
ارفع بكان المبتدا أما
والخبر * بها انصبين
ككان زيد ذا بصير
كذلك أنصحي ظل بات
أمسى

بقوله (واستعملوا) أي العرب (لكن في استدراك) وهو تعقيب للكلام برفع ما يتوهم بثبوته أو بآثبات ما يتوهم نفيه فالاول كإلى قولك زيد شجاع لكنه ليس بكريم والثاني كإلى قولك زيد جليل لكنه كريم ومعنى لعل الترجي والتوقع كما أشير إليه بقوله (ولتخرج) وهو طلب الامر المحبوب للمستقرب الحصون (و) (توقع) وهو الاشتاق من المكروه ما ياتخوف منه وعلى هذا فتوقع قسم للترجي وقيل هو أعم منه لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يخفى ان الجار والمجرور خبر مقدم و(لعل) مبتدأ مؤخر فالاول (كقولهم لعل محبوبي وصل) الى مقصده والثاني كقولهم لعل زيدا هالك ولما فرغ من الكلام علم ان وأخواتها شرع في الكلام على ظن وأخواتها حيث قال

﴿ ظن وأخواتها ﴾

أي نظائرها وبدأ بظن لأنها أم الباب فقال (انصب بظن المبتدأ مع الخبر) على انهما مفعولان لها على الصحيح وعند الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالحال (و) انصبها أيضا (كل فعل) يذكر (بعدها) أي بعد ظن (على الاثر) بفتح تين ويجوز في غير النظم كسر الهمزة وسكون الشاء الثلاثة ومحل ذلك ما لم يتعلق أو قطع والتعليق هو ابطال العمل لفظا ومحلا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين معموليها نحو علمت زيدا قائم والالغاء هو ابطال العمل لفظا لمحلا لضعف العامل بتوسطه والاعمال والالغاء حيثئذ على السواء وتأخره والاهمال حيثئذ أرجح فالاول نحو زيد ظننت قائم والثاني نحو زيد قائم ظننت ويمتنع الاهمال مع تقدمه نحو ظننت زيدا قائما وذلك الفعل (ك) الفعل في (خلته) أي ظننته وقد ترد لليقين كإلى قوله دعاني الفواني عجمين وختني * لي اسم فلا أدعى به وهو أول

وأصل خلت خيلت بفتح الخاء وكسر الياء نقلت حركة الياء الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين و(حسبته) أي ظننته وقد ترد لليقين كإلى قوله

حسبت التقي والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

و(زعمته) أي ظننته وأما بمعنى كفته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول زعمت زيدا أي كفته و(رأيت) أي علمته وأما بمعنى أبصرته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول رأيت زيدا أي أبصرته و(وجدته) أي علمته وأما بمعنى أصبته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول وجدت زيدا أي أصبته و(علمته) لا بمعنى عرفته والاعتدت حيثئذ لمفعول واحد تقول علمت المسئلة أي عرفتها و(جعلته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة و(اتخذته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة (وكل ما * من هذه) الافعال (صرفته) كالامر وامم الفاعل وادم المفعول فهو مثلها (فليعلم) أي فليعلمن فالالف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وذلك (كقولهم ظننت زيدا منجدا) من الشدة وخلته قائما وحسبته صادقا وزعمته عالما ورأيت محبوبا ووجدته نافعا وعلمته صديقا وجعلته معينا واتخذته خليلا و(و) كقولهم (اجعل لنا هذا المكان مسجدا) و(ظن زيدا قائما) الى آخره ولا يخفى أن هذا التقسيم أعني ظن وأخواتها حقه أن يذكر في المنصوبات ولكن ذكر في المرفوعات استطرادا وهكذا خبر كان وادم ان ولما أنهى الكلام على ما يعرب باستقلال أخذ في الكلام على ما يعرب بعبارة أربعة النعت والعطف والتوكيد والبدل وقد بدأ بالنعت لانه كالجزء من متبوعه حيث قال

﴿ بلب ﴾ بيان (النعت)

وهو لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحا التابع الذي يتم متبوعه بيان صفة من صفاته أو صفة ما يتعلق به فهو قسمان الاول يسمى نعتا حقيقيا وهو الرفع لضمير المنعوت والثاني يسمى سيبيا وهو الرفع لظاهر المضاف الى السبب وهو ضمير المنعوت كما أشار الى ذلك بقوله (النعت) بمعنى التبع الخصوص (امراة)

ولستعملوا لكن في

استدراك

ولتخرج وتوقع لعل

كقولهم لعل محبوبي

وصل

﴿ ظن وأخواتها ﴾

انصب بظن المبتدأ مع

الخبر

وكل فعل بعد ما على الاثر

تخلته حسبته زعمته

رأيت وجدته علمته

جعلته اتخذه وكل ما

من هذه صرفته فليعلم

كقولهم ظننت زيدا

منجدا

واجعل لنا هذا المكان

مسجدا

﴿ باب النعت ﴾

نعت اماراة

لمضمير مستتر (يعود للمنعوت) وذلك هو النعت الحقيقي (أو) رافع (للمظهر) أو لمضمير بارز ثم إن المنعوت له عشرة أحوال الرفع والتصب والجرو والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتكبير ولا تجتمع كلها في وقت واحد ألا ترى أنه لا يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا في حالة واحدة ولا مفردا ومثنى ومجموعا كذلك ولا مذكرا ومؤنثا معا ولا معرفا ومنكرا كذلك وإنما يجتمع منها في الوقت الواحد أربعة واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وواحد من الأفراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتكبير ولذلك لا يتبع النعت المنعوت في جميع العشرة معاسواء كان حقيقيا أو سببيا وإنما يتبعه الأول في الأربعة المذكورة كما أشار إلى ذلك بقوله (فأول القسمين) وهو الرفع لمضمير مستتر يعود إلى المنعوت الذي هو الحقيقي (منه) أي من النعت ولفظ أول منصوب على أنه مفعول مقدم بقوله (أتبع) بقطع الهمزة (منعوته من عشرة) بسكون الشين للضرورة (الأربع) أي في أربعة من عشرة كما علمته مما سبق وقد أبدل من قوله أربع قوله (في واحد من أوجه الأعراب) الثلاثة وقد بينها بقوله (من رفع أو خفض أو انتصاب) وأدنى ذلك بمعنى الواو لانه بيان لأوجه الأعراب الثلاثة كما علمت فان جعل بيانا للواحد منها كانت أعلى بابها (كذا) في واحد (من الأفراد) والضم (و) في واحد من (التذكير والضم والضم) وضد الأفراد والتثنية والجمع وضد التذكير والتأنيث (و) كذا في واحد من (التعريف والتكبير) فتلخص أنه يتبع منعوته في أربعة من عشرة وذلك (كقولنا جاء الغلام الفاضل) فان النعت فيه تبع منعوته في واحد من أوجه الأعراب وهو الرفع وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع وهو الأفراد وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التذكير وفي واحد من التعريف والتكبير وهو التعريف فقد تبعه في أربعة من عشرة (و) كقولنا زيد (جاء معه نسوة حوامل) فان النعت فيه تبع منعوته في واحد من أوجه الأعراب وهو الرفع كما في الذي قبله وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع وهو الجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التأنيث وفي واحد من التعريف والتكبير وهو التذكير وأما الثاني فيتبعه في اثنين من خمسة في واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتكبير ولا يتبعه في شيء من الخمسة الباقية بل يلزم الأفراد وان كان المنعوت مثنى أو مجموعا كما أشار إلى ذلك بقوله (وثاني القسمين) وهو الرفع للمظهر أو للمضمير البارز (منه) أي من النعت ولا يخفى أن الواو داخل على قوله (أفرد) بقطع الهمزة والتقدير وأفرد ثاني القسمين منه (وان جرى المنعوت) حال كونه (غير مفرد) بأن كان مثنى أو مجموعا لان النعت كالفعل وهو ملازم للأفراد إذا اسند للظاهر الأعلى لغا كوني البراغيث كما أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله

وجرد الفعل إذا ما أسندا * لاثنين أوجع كفازالشهادا

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

ويتبع الظاهر الذي رفعه في واحد من التذكير والتأنيث كالفعل المسند للظاهر كما أشار إليه بقوله (واجعله) أي ثاني القسمين (في) واحد من (التأنيث والتذكير) لافيهما معا كما لا يخفى والجاء والمجرور متعلق بقوله (مطابقا) أي موافقا (للمظهر المذكور) فان كان الظاهر المذكور مذكرا ذكر النعت وان كان المنعوت مؤنثا (مثاله قد جاء حرتان * منطلق زوجاهما العبدان) فنطلق مفردا وان كان المنعوت غير مفرد ومطابق للظاهر في التذكير وان كان المنعوت مؤنثا وان كان الظاهر المذكور مؤنثا أنت النعت وان كان المنعوت مذكرا كما أشار إلى ذلك بقوله (ومثله أتى غلام سائله * زوجته) أي زوجة ذلك الغلام (عن دينها المحتاج له) أي إليه والشاهد في قوله سائله فانه مطابق للظاهر في التأنيث وان كان المنعوت مذكرا وإياك ان تنوهم أنه تبع منعوته في الأفراد لان كونه مفردا هنا ليس بطريق التبعية وإنما هو أمر اتفاقي * ولما فرغ من الكلام على النعت شرع في الكلام على العطف حيث قال

لمضمير

يعود للمنعوت أو لمظهر

قاول القسمين منه أتبع

منعوته من عشرة لأربع

في واحد من أوجه

الأعراب

من رفع أو خفض أو

انتصاب

كذا من الأفراد

والتذكير

والضد والتعريف

والتكبير

كقولنا جاء الغلام

الفاضل

وجاء معه نسوة حوامل

وثاني القسمين منه أفرد

وان جرى المنعوت غير

مفرد

واجعله في التأنيث

والتذكير

مطابقا للمظهر المذكور

مثاله قد جاء حرتان

منطلق زوجاهما العبدان

ومثله أتى غلام سائله

زوجته عن دينها

المحتاج له

(باب) بيان (العطف)

وهو لغة الشئ والرجوع وأما اصطلاحاً فهو قسمان عطف بيان وهو التابع للموضع أو المخصص لمبتدأه الجامد غير المؤول بالمشق وعطف نسق وهو التابع المتوسط يندو بين متبوعه أحد الحروف الآتية وقد بين ذلك بقوله (واتبعوا) أى العرب أو النحاة (المعطوف) وهو التابع المخصوص وقوله (بالمعطوف * عليه) متعلق بالفعل قبله وكذلك قوله (فى اعرابه المعروف) من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ولا فرق فى ذلك بين الاسماء والافعال كما أشار إليه بقوله (وتستوى الاسماء والافعال فى * اتباع كل) منهما (مثله) فتعطف الاسماء على الاسماء وتعطف الافعال على الافعال ومحل ذلك فى عطف النسق (ان يعطف بـ) أحد هذه الحروف التى هى (الواو) وهى لمطلق الجمع ويقال للجمع المطلق فؤدى العبارتين واحد عند النحويين وأما عند الفقهاء فيفرق بينهما وللكل جعلوا مطلق الماء شاملاً لأى ماء كان حتى المستعمل والمتنجس وجعلوا الماء المطلق خاصاً بما يسمى ماء بلا قيد والفرق بين العبارتين اصطلاح فقهي (والفا) وهى للترتيب مع التعقيب لكن التعقيب فى كل شئ بحسبه فيقال دخلت مكة فالدنية اذالم يكن بينهما الامسافة الطريق ويقال أيضاً تزوج زيد فولد له اذالم يكن بين الزوج والولادة الامدة الجل مع لحظة الوطء ومقدماته ولا يرد قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وكذلك قوله تعالى خلقنا العلقمة مضغة فخلقنا المضغة عظماً لان التقدير والله أعلم فى الاول فضت مدة فجعله غثاء أحوى وفى الثانى فضت مدة فخلقنا العلقمة مضغة فضت مدة فخلقنا المضغة عظماً (أو) وهى بعد الطلب للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين كما فى قولك تزوج هنداً أو اختها وللإباحة ان جاز الجمع بينهما كما فى قولك جالس الحسن أو ابن سيرين وبعد الخبر للإيهام ان كان المتكلم عالماً بالحكم لكنه أبهم على السامع كما فى قوله تعالى وإنا أنزلناكم على هدى أو فى ضلال مبين وللشك ان كان المتكلم متردداً فى الحكم كما فى قولك جاء زيد أو عمر واذالم تعلم أيهما جاء (وأم) وهى قسمان متصلة ومنفصلة فالمتصلة هى المسبوقه بهمزة الاستفهام نحو أعندك زيد أم عمرو وبهمزة التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم ومثل همزة التسوية ما فى معناها كما أدرى وما أبالى وليت شعري والمنفصلة وتسمى المنقطعة وهى التى لم تسبق بشئ من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين فهى مختصة بالجل وعطفها للفرد قليل بل قيل ليست عاطفة أصلاً لا مفرداً ولا جملة (وثما) بضم المثناة وهى للترتيب مع التراخي بحيث يكون بين المتعاطفين زائداً على ما لا بد منه بينهما أخذاً مما مر وقد ترد بمعنى الواو كما فى قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجاً وبمعنى الفاء كما فى قول الشاعر

كهن الردينى تحت الحجاج * جرى فى الاتاييب ثم اضطرب

و (حتى) وهى للتدرج والغاية فيشترط كون ما بعدها غاية لما قبلها فى شرف أو عدمه ويشترط أيضاً كونه جزءاً له لو حكماً وكونه ظاهراً ومفرداً (تنبيه) انما يقل الناظم فى بعض المواضع كما صنع الأصل حيث قال وحتى فى بعض المواضع لان ذلك لا يختص بحتى بل غيرها كذلك لان كل حرف من هذه الحروف له معان غير العطف لكن أجيب عن الأصل بأنه انما يخص حتى بذلك مع أن غيرها كذلك لان العطف بها قليل على أنه يحتمل رجوع قوله فى بعض المواضع لجميع الحروف لا بخصوص حتى (وبل) بعد نفي أو نهى أو إيجاب أو أمر وهى فى الاولين لاثبات الحكم لما قبلها وضده لما بعدها وفى الاخيرين تصرف الحكم الى ما بعدها ويصير ما قبلها فى حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلم بما ذكر أنه لا يعطف بها بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيداً بل عمراً (ولا) بعد أمر أو إيجاب اتفاقاً أو نداء على الراجح نحو يا ابن أخى لا ابن عمى وهى لنفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها (ولكن) بعد نفي أو نهى وهى للاستدراك و (اما) بكسرة المهمزة على القول بأنها عاطفة والواو قبلها زائدة والتحقيق أنها ليست بعاطفة بل مجرد التفضيل والعطف الواو قبلها

(باب العطف)

واتبعوا المعطوف

بالمعطوف

عليه فى اعرابه المعروف

وتستوى الاسماء

والافعال فى

اتباع كل مثله ان يعطف

بالواو والفا أو وأم وثما

حتى وبل ولا ولكن اما

وهي مثل أنوف معانيها فتكون بعد الطلب للتصير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاملنا بعد ولمافدا ولا باحة ان جاز الجمع بينهما نحو قولك تعلم اما فقها واما نحو او بعد الخبر للابهام ان كان المتكلم عالما بالحكم لكنه أبهم على السامع نحو قولك جاءني امليد واما عمرو وللشك ان كان للتكلم مترددا في الحكم نحو قرأت سورة كذا واما سورة كذا اذا لم تعلم أيهما قرأت وتوقعت مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيب قال وذلك (ك) قولك (جاء زيد ثم عمرو) وكقولك (أكرم زيد وابدأ وعمرا بالقول والمعلم) بفتح الميم وسكون الطاء المهمة (و) كقولك (فتة) أي جماعة (لم يأكلوا) من الطعام (أو) لم (يحضروا) موضعه (حتى يفوت أو يزول المنكر) بفتح الكاف ولا يخفى أن العطف في هذا البيت من قبيل عطف الفعل على الفعل وفي البيت قبله من قبيل عطف الاسم على الاسم وما فرغ من الكلام على العطف أخذ في الكلام على التوكيد فقال

(باب) بيان (التوكيد) بالواو وبالهمز وبالألف والاول هو الافصح وهو الذي جاء به القرآن قال تعالى ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وهو لغة التقوية وأما اصطلاحا فهو قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي إعادة اللفظ الاول بنفسه أو بمرادفه وسيأتي الكلام عليه والمعنوي تابع يقصده كونه المتبوع على ظاهره ويختص بالاسم كما أشار إليه بقوله (وجاء في الاسم) دون غيره من الفعل والحرف (أن يؤكدا) بالبناء للمفعول (فيتبع المؤكد) بكسر الكاف على أنه اسم فاعل (المؤكدا) بفتح الكاف على أنه اسم مفعول (في) واحد من (أوجه الاعراب) الثلاثة فيتبعه في الرفع ان كان مرفوعا وفي النصب ان كان منصوبا وفي الخفض ان كان مخفوضا (و) يتبعه أيضا في (التعريف) فيكون تابعا للمؤكد معرف (لا) للمؤكد (منكر) لان ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع المنكر (فهو) (عن مؤكدا خلا) عند البصريين وأما قوله باليت عدة حول كله رجب فشاذ ويكون بالفاظ معلومة عند العرب فلا يعدل عنها الى غيرها وتلك الفاظ المعلومة منها ما هو مشهور ومنها ما هو غير مشهور فالمشهور ما ذكره بقوله (ولفظه المشهور فيه) أي في التوكيد (أربع) من الفاظ وهي (نفس وعين ثم كل أجمع) والاولان يؤكدهما الرفع المجاز والآخران يؤكدهما اللاحاطة والشمول ولذلك لا يؤكدهما الا مالا أجزأه ينفصل بعضها عن بعض حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا لبعض أجزائه دون بعض كافي قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر حقيقة لكن ينفصل حكما لجواز أن يشتري نصفه دون نصفه الآخر وغير المشهور ما ذكره بقوله (وغیرها) أي غير الأربع المذكورة (توابع) بالتنوين للضرورة (لأجعا) ولكونها توابع لا جمع لا تقدم عليه ولا يؤكدها استقلالاً وشد قوله

ياليتني كنت صبيا مرضعا * تحملي الدلقاء حولاً أكتعا

إذا بكيت قبلتني أربعا * إذا أطل الدهر أبكي أجعا

ثم بين ذلك الغير بقوله (من أكتع) وهو من تكع الجلد اذا اجتمع (وأبتع) وهو من البتع وهو طول المنق (وأبصعا) وهو من البصع بالصاد المهمة وهو العرق المجتمع في التأكيد بكل من هذه الثلاثة إشارة الى أن المؤكد اجتمعت أجزاؤه ولم يتخلف منها شيء وتقسيم الناظم أبتع على أبصع مجازاة للكلام الأصل والأصح العكس فآخرها أبتع والأصل أفراد النفس عن العين (ك) قولك (جاء زيد نفسه) وقد يجمع بين النفس والعين لكن بشرط تقدم النفس على العين كقولك جاء زيد نفسه عينه (و) اذا أكتدت بكل فاعل أرى) أي أعلم أو أبصر (جيش الأمير) أي جنده (كله) وجهه (تأخرا) في محل المفعول الثاني لا يرى ان كانت علمية وفي موضع الحال ان كانت بصرية (و) اذا أكتدت بأجمعين وتوابعها فقل (طفت حول القوم أجمعينا) حال كونها (متبوعة بنحو أكتعينا) كأبصعين وأبتعين وهذا في الجمع المذكور وتقول في الجمع المؤنث جاءت النساء جمع كتع صم وتقول في نحو الجيش جاء الجيش أجمع

جاء زيد ثم عمرو وأكرم
زيدا وعمرا بالقول والمعلم
وفئة لم يأكلوا أو
يحضروا

حتى يفوت أو يزول
المنكر

(باب التوكيد)

وجاء في الاسم أن

يؤكدا

فيتبع المؤكد المؤكدا

في أوجه الاعراب

والتعريف لا

منكر فعن مؤكدا خلا

ولفظه المشهور فيه أربع

نفس وعين ثم كل أجمع

وغیرها توابع لأجعا

من أكتع وأبتع وأبصعا

جاء زيد نفسه وقل

أرى

جيش الأمير كله تأخرا

وطفت حول القوم

أجمعينا

متبوعة بنحو أكتعينا

أ كنع أبصع أبتع وتقول في نحو القبيلة جاءت القبيلة جمعاء كنعاء بصعاء بنعاء * ولما انتهى الكلام على التوكيد المعنوي أخذ في الكلام على التوكيد اللفظي فقال (وان تؤكّد كلمة) بكسر الكاف وسكون اللام كما هو أحد اللغات فيها (أعدتها) أي أعدت تلك الكلمة (بلفظها) أو بمرادفها وهذا القسم يكون في الاسم والحرف والفعل فالاول كقولك قام رجل ورجل والثاني كقول الشاعر

لا لا أبوح بحب بنته أنها * أخذت على موافقا وعهودا

والثالث (كقولك انتهى انتهى) ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتام حيث أشار الى انتهاء الباب ولما فرغ من الكلام على التوكيد أخذ في الكلام على البديل فقال

(باب) بيان (البديل)

وهو لغة العوض واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه كما حده بذلك ابن مالك ويكون في الاسم والفعل كما يعلم من قوله (إذا اسم أو فعل) بدرج الهمزة (لمثله تلا) أي تبع مثله من الاسم والفعل (والحكم للثاني) أي والحال أن الحكم للثاني (وعن عطف) بالحرف (خلا) أي والحال أنه خلا عن عطف واحترز بقوله والحكم للثاني عن النعت والتوكيد وعطف البيان فإن الحكم فيها الاول للثاني وبقوله وعن عطف خلا عن عطف النسق فإنه وإن كان الحكم فيه للثاني كالاول لكن لم يخل عن العطف وجواب إذا جملة قوله (فاجعله) أي الاسم أو الفعل وإنما أفرد الضمير لان العطف بأووهي لاحد الشيتين أو الاشياء فكأنه قال فاجعل أحدهما (في اعرابه) من رفع ونصب وخفض في الاسم أو رفع ونصب وجرم في الفعل (كالاول) أي مثل الاول منهما حال كونك (ملقبا) بكسر القاف المشددة بصيغة اسم الفاعل (له) أي لاحدهما (بلفظ البديل) أي بلفظ هو البديل * ولما ذكر حكم البديل شرع في بيان أقسامه فقال (كل) من كل أي بدل كل من كل وضابطه أن يكون المراد بالثاني ما أريد بالاول وإنما لم يعبر الناظم بما عبر به الاصل في هذا القسم أعني قوله بدل الشيء من الشيء لأن ذلك لا يختص ببديل الكل من الكل بل يشمل غيره إذ بدل البعض من الكل يصدق عليه أنه بدل الشيء من الشيء لكن أجيب عن الأصل بأن المراد بالشيء المساوي لا مطلق الشيء وما عبر به الناظم هو ما عبر به الجمهور وعبر ابن مالك ببديل المطابق وهو أولى لصلاحته لاسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الخيد الله في قراءة الجر (وبعض) من كل أي وبدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثاني جزءا من الاول قليلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا (واشتمال) أي وبدل اشتمال وضابطه أن يشتمل المبدل منه على البديل وإن لم يكن كاشتمال الطرف على المظروف (وغلط) أي وبدل غلط وليس المراد ان البديل نفسه غلط بل المراد أنه بدل عن لفظ وقع غلطا وضابطه أن لا يقصد ذكر الاول بل يسبق اليه لسانه (كذلك اضراب) أي بدل اضراب ويسمى بدل البداء وضابطه أن يقصد ذكر الاول ثم بعد الاخبار به يبدوله أن يخبر بالثاني وحينئذ (فبالتحس انضبط) أي فالبديل انضبط بهذه التحس وقد أغفل الناظم سادسا وهو بدل النسيان وضابطه أن يقصد ذكر الاول ثم يتبين فسد ذلك القصد فيقصد ذكر الثاني لا يقال يكفي بدل الغلط عن بدل النسيان لانا تمنع ذلك إذ الغلط في اللسان والنسيان في الجنان وقد مثل الناظم لما ذكره من الاقسام على اللف والنشر المرتب حيث قال فالاول أعني بدل الكل من الكل (ك) قولك (جاءني زيد أخوك و) الثاني أعني بدل البعض من الكل كقولك (أكل عندي رغيفا نصفه ولا بد في هذا القسم كالذي بعده من ضمير مطابق للبديل منه مذكور كما مثل الناظم أمقدر كما في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أي من استطاع منهم (و) الثالث أعني بدل الاشتمال كقولك (قد وصل الى) بتشديد الياء (زيد علمه الذي درس) أي درسه (و) الرابع والخامس والسادس أعني بدل الغلط وبدل الاضراب وبدل النسيان (قدر كبت اليوم بكرا الفرس) فإن قلت بكرا دون

وان تؤكّد كلمة أعدتها

بلفظها كقولك انتهى

انتهى

(باب البديل)

إذا اسم أو فعل لمثله تلا

والحكم للثاني وعن

عطف خلا

فاجعله في اعرابه كالاول

ملقباً له بلفظ البديل

وكل وبعض واشتمال

وغلط

كذلك اضراب فبالتحس

انضبط

كجاءني زيد أخوك وأكل

عندي رغيفا نصفه

وقد وصل

الى زيد علمه الذي

درس

وقدر كبت اليوم بكرا

الفرس

لن قلت بكرا دون

قصد) بان سبق اليه لسائك (ف) لفظ الفرس في المثال المذكور (غلط) أي بدل غلط (أو قلته) أي بكرا
(قصدا) بان قصدها ولا ثم بعد الاخبار به بذلك أن تخبر بالفرس (ف) لفظ الفرس (اضراب فقط) أي بدل
اضراب لا غلط ويسمى بدل البداء كما علمت أو قلته قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر الفرس
لفظ الفرس بدل نسيان وهذه الامثلة كلها في بدل الاسم من الاسم ومثال بدل الفعل من فعل ما ذكره في
قوله (والفعل) أي وبدل الفعل (من فعل ك) قولك (من يؤمن) بما جاء به للنبي صلى الله عليه وسلم (يثب)
على إيمانه (يدخل جنائلا لم ينل) (فيها تعب) فمن شرطية ويؤمن فعل الشرط ويثب جواب الشرط ويدخل
جنائلا بدل من يثب وهو بدل كل من كل لان المراد بالتواب دخول الجنان ولم ينل فيها تعب بدل من يدخل
جنائلا وهو بدل لاشتمال لان دخول الجنان يشتمل على عدم نيل التعب فيها وقدمت ليعضهم لبدل الكل من
الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب وليبدل البعض من الكل بما اذا قلت ان تصل
تسجد لله يرحمك وليبدل بالاشتمال بقول الرازي

ان على الله أن تبايعا * تؤخذ كرها أو تجبى طائعا

ولبدل الغلط والاضراب والنسيان بما اذا قلت ان تأتينا سألنا نعطك فان قلت تأتينا من غير قصد بان سبق
لسائك اليه فتسألنا بدل غلط وان قلت تأتينا قصدا بان قصدها ولا ثم بعد الاخبار به بذلك أن تخبر بتسألنا
فتسألنا بدل اضراب ويسمى بدل البداء كما تقدم ولن قلت تأتينا قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت
ذكر تسألنا فتسألنا بدل نسيان * ولما أنهى الكلام على مرفوعات الاسماء شرع في الكلام على منصوباتها
فقال (باب) بيان (منصوبات الاسماء)

أي الاسماء المنصوبة أو المنصوبة بلب من الاسماء ومنصوبات هي الاسماء فالإضافة في كلامه ما من إضافة الصفة
للموصوف أو من الإضافة التي على معنى من أو من الإضافة البيانية وقد بينها بقوله (ثلاثة من سائر الانما خلت)
أي مضت حال كونها (منصوبة) فلا حاجة الى ذكرها هنا والمراد بهذه الثلاثة خبر كان واسم ان ومفعول لا ظن
(وهذه) المذكورات هنا (عشر تلت) أي تلت الثلاثة المتقدمة (وكلها) أي كل هذه العشرة (تأتي على
ترتيبه) أي ترتيب كل (أو لها في الذكر مفعول به) والضمير في به يعود الى الموصوف المحذوف والتقدير لم
مفعول به (وذلك) أي بالمفعول به هو (لمم جاء) حال كونه (منصوبا) لفظا كما في قولك ضربت زيدا أو محلا
كما في قولك ضربت هذا أو تقديرا كما في قولك ضربت الغني وحال كونه قد (وقع * عليه) أي تعلق به
(فعل) لغوى وهو الحدث اثباتا (ك) قولك (احذروا أهل الطمع) أو قويا كقولك لا تخشروا أهل التقوى
وهو قسمان لاثالث لهما كما أشار اليه بقوله (في ظاهر ومضمر قد انحصر) فلا يخرج عنهما (وقدم في التثنية
للذي ظهر) أي في قوله احذروا أهل الطمع (وغيره) أي غير الذي ظهر (قسمان أيضا) أحدهما (متصل)
وذلك (ك) قولك (جاءني) زيد (و) كقولك (جاءنا) عمرو (و) الآخر (منفصل مثاله) أي مثال
المنفصل (اي) حيث (أو ايانا) حيث (من التحية) (أكرم بالذي حيانا) هذا ليس محط المثال وانما هو تميم
اقتصار الناظم في تمثيل كل من للتصل والمنفصل على ضمير المتكلم ولم يذكر غيرهما لعمد بالمقايضة كما أشار
اليه بقوله (وقس بدين) أي بهذين الضميرين أعني لاي وايانا (كل مضمر فصل) من ضمائر الخطاب كما في
قولك اياي يازيدا أكرمت ولياك يا هندأ أكرمت واياك يازيدا أو يا هندان أكرمت واياكم يازيدون
أكرمت واياكن يا هندات أكرمت وضمائر الغائب كما في قولك زيدا ياها أكرمت وهندا ياها أكرمت
والزيدان أو الهندان أكرمت ولزيدون ياها أكرمت والهندات ياها أكرمت (و) قس (بالتدين
قبل) أي بالضميرين اللذين ذكرنا قبل ذلك في المتصل (كل) مضمر (متصل) من ضمائر الخطاب كما في
قولك أكرمتك يازيدا أكرمتك يا هندأ أكرمتك يازيدا أو يا هندان أكرمتكم يازيدون أكرمتكم

قصد فغلط

أو قلته قصدا فاضراب

فقط

والفعل من فعل كمن

يؤمن يثب

يدخل جنائلا لم ينل فيها

تعب

باب منصوبات

الاسماء

ثلاثة من سائر الاسماء

خلت

منصوبة وهذه عشر

تلت

وكلها تأتي على ترتيبه

أو لها في الذكر مفعول به

وذلك لمم جاء منصوبا

وقع

عليه فعل كاحذروا

أهل الطمع

في ظاهر ومضمر قد

انحصر

وقدم في التثنية

الذي ظهر

وغيره قسمان أي متصل

كجاءني وجاءتو منفصل

مثاله اياي أوليتا

حيث أكرم بقلدي حيانا

وقس بدين كل مضمر

فصل

وبالتدين قبل كل متصل

يا هندت وضائر الغائب كما في قولك زيدا كرمته وهندا كرمتهلوا زيدا نوا الهندان كرمتهلوا زيدا
أ كرمتهم والهندات كرمتهن وجبتن (فكل قسم منهما) أي من المتصل والمنفصل (قد انحصر ما جاء
من أنواعه) أي من أنواع كل قسم منهما (في اثني عشر) اثنان لمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب
وجلتها اثنا عشر واعلم أن الضمير فيها تقدم انما هو الكاف والهاء في المتصل وايا في المنفصل والواو في
حروف خطاب وغيبة وتكلم وتثنية وجع على الصحيح لكن الضمير في هاء الغائبة مجموع الهاء والالف
للزوم الالف وحكي السيرافي أنه لا خلاف في ذلك كما قاله في التسهيل ولما تكلم على المفعول به أخذ يتكلم على
المصدر فقال

(باب) بيان (المصدر)

وهو اسم الحدث الجاري على فعله بخلاف اسم المصدر فانه اسم الحدث الغير الجاري على فعله نحو نوضا وضوا
واغتسل غسلا وليس المراد هنا بيان المصدر من حيث هو وانما المراد بيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا
وهو امام مؤ كدلهام له نحو ضربت ضربا أو مبين لنوعه نحو ضربت ضربا أو لعددده نحو ضربت
ضربتين وقد ذكر الناظم ضابطا للمصدر توضيحا للتعليم حيث قال (وان ترد تصريف نحو قاما) أي نحو يله
الى صيغ مختلفة (فقل) في مضارعه (يقوم ثم قل) في مصدره (قيام) وقل في أمره قم وفي اسم الفاعل منه قائم
(فما يجي) حال كونه (ثالثا) في تصريف الفعل (ف) هو (المصدر) وهذا انما هو بحسب ما جرى في
العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر والافتقار بجي المصدر أولا كما اذا نطقت أولا
بالمصدر ثم بالماضي وهكذا وقد يجي ثانيا كما اذا نطقت أولا بالماضي ثم بالمصدر وهكذا وقد يجي رابعا كما اذا
نطقت بالماضي ثم بالمضارع ثم بالامر ثم بالمصدر وهكذا وقد ذكر حكمه بقوله (ونصبه بفعله مقدر) وهو قسمان
لفظي ومعنوي فالاول ما وافق فعله في اللفظ والمعنى والثاني ما وافقه في المعنى فقط كما أشار اليه بقوله (فان
يوافق) أي المصدر (فعله الذي جرى) في الذكر (في اللفظ) من حيث الحروف والحركات والسكنات
(و) في (المعنى فلفظي يرى) وهذا هو القسم الاول (أو وافق) فعله في (المعنى فقط) أي دون اللفظ (وقد
روى) أي المصدر (بغير لفظ الفعل فهو معنوي) وهذا هو القسم الثاني واذا عرفت ذلك (فقم قياما من
قبيل الاول) وهو اللفظي (وقم وقوا من قبيل ما يليه) وهو المعنوي وهذا التقسيم انما يتمشى على ما ذهب
اليه المازني من أن المعنوي منصوب بالفعل المدكور معه وأما على ما ذهب اليه غيره من أنه منصوب بفعل
مقترن من لفظه فيكون المصدر لفظيا أبدا لان فعله لا يكون الامن لفظه ولما تكلم على المصدر أخذ يتكلم
على الظرف فقال

(باب) بيان (الظرف)

وهو لغة الوعاء واصطلاحا ما ذكره بقوله (هو اسم وقت أو) اسم (مكان) قد (انتصب) كل منهما (على
تقدير) معنى (في) وهو الظرفية (عند العرب) لان العبرة بهم دون غيرهم ومحل ذلك (اذا أتى ظرف
المكان) حال كونه (مبهما) بان دل على مكان غير معين كأمام وخلف ووراء الى آخر الامثلة الآتية في اسم
المكان واحتراز بذلك عما اذا كان ظرف المكان مختصا بان دل على مكان معين كسجدودار ونحو ذلك
فانه لا ينصب على الظرفية الا على سبيل التوسع وأما ظرف الزمان فلا يشترط أن يكون مبهما كما أشار اليه
بقوله ومطلقا (في غيره) أي غير ظرف المكان (فليعلم) فلا فرق بين أن يكون مبهما أو مختصا والاول هو
مادل على زمان غير معين نحو لحظة وحين وضابطه كل ما لا يصلح جوابا للمتي ولا لكم والثاني مادل على زمان
معين كيوم ويومين وضابطه كل ما صلح جوابا للمتي أو كم وعلم من ذلك أن المصدر من قبيل المخصص خلافا
لمن جعله قسما ثانيا ولما ذكر فيما تقدم أن الظرف منتصب احتاج الى بيان ما انتصب به فقال (والنصب)
لظرف مكانيا كان أو زمانيا (بالفعل الذي به) أي معه (جرى) فالمكان (ك) قولك (مرت ميلا
(و) الزمان (كقولك) (اعتكفت شهرا) جمع شهر (أولية) وهي من غروب الشمس الى طلوع المعجر

فكل قسم منهما قد
انحصر
مراجعة من أنواعه في اثني
عشر
(باب المصدر)
وان ترد تصريف نحو
قما

فقل يقوم ثم قل قياما
فما يجي ثالثا فالمصدر
ونصبه بفعله مقدر
فان يوافق فعله الذي
جرى

في اللفظ والمعنى فلفظيا
يرى
أو وافق المعنى فقط وقد
روى

بغير لفظ الفعل فهو
معنوي

فقم قياما من قبيل الاول
وقم وقوا من قبيل ما يلي
(باب الظرف)

هو اسم وقت أو مكان
انتصب

كل على تقدير في عند
العرب
اذا أتى ظرف المكان
مبهما

ومطلقا في غيره فليعلم
والنصب بالفعل الذي به
جرى

كسرت ميلا واعتكفت
أشهر أولية

(أو يوما) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (أو سنينا) جمع سنة (أو مدة) وهي القطعة من الزمان (أو جمعة) وهي الأسبوع (أو حيناً) وهو اسم لزمان مبهم (أو قم صباحاً) وهو من نصف الليل إلى الزوال (أو مساءً) بفتح الميم والمد وهو من الزوال إلى نصف الليل (أو سحر) وهو آخر الليل قبيل الفجر وهو بلا تنوين إذا أُرجمت به سحر ليلة بعينها وبالتنوين إذا لم ترد به ذلك (أو غدوة) وهو من وقت صلاة الصبح إلى طلوع الشمس (أو بكرة) وهي من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة وقوله (إلى السفر) متعلق بقم وهو راجع لجميع ما بينهما (أو) قم إليه (ليلة الاثنين أو) قم إليه (يوم الأحد أو صم غداً) وهو اسم لليوم الذي بعد يومك (أو صمداً) وهو الزمان المستقبل الذي لانهاية له (أو الأبد) وهو مرادف للسرمدة وكذلك الأمد وإن أغفله الناظم وقد تم تمثيل ظرف المكان بقوله (واسم المكان نحو) قولك زيد (مرأى) والأمام بفتح الهمزة مرادف لقدام وسيأتي (أو) مر (خلفه) وخلفه بفتح الخاء المعجمة ضد أمام أوسر (وراءه) وراء بالمد مرادف لخلف أوسر (قدامه) وقدام بضم القاف وتشديد الدال المهملة ضد خلف أوسر (يمينه) ويمين ضد شمال أوسر (شماله) وشمال بكسر الشين ضد يمين أوسر (تلقاه) أي مقابله (أو) مر (فوقه) وهو المكان العالي (أو) مر (تحت) وهو ضد فوق أوسر (أزاءه) بكسر الهمزة الأولى مع المد وهو بمعنى تلقاه (أو) مر (معه) بسكون العين وهو اسم لمكان الاجتماع (أو) مر (حذاءه) بالمد أي قريباً منه (أو) مر (عنده) وهو اسم لما قرب من المكان (أو) مر (دونه) وهو اسم للمكان الأسفل (أو) مر (قبله) وهو اسم للمكان المتقدم (أو) مر (بعده) وهو اسم للمكان المتأخر أوسر (هناك) وهو اسم إشارة للمكان البعيد أوسر (ثم) بفتح المثناة وهو بمعنى هناك أوسر (فرسخاً) وهو اثنا عشر ألف خطوة أوسر (بريداً) وهو أربع فراسخ (وهنا) اسم للمكان القريب (قف موقفاً سعيداً) وفي ذلك إشارة إلى مفعول وهو من معتل الفاء فقط كوقف يكون بكسر العين ومن معتل اللام وحدها كرمي أو مع الفاء كوفي يكون بفتح العين كرمي وموفي ومن الأجوف كباع يكون بكسر العين لكن يدخله النقل كمبيع ومن الصحيح يكون بفتح العين إن كانت عين مضارعه مضمومة كافي كل وطلع ومفتوحة كما في شرب وذهب فتقول ما كل ومطلع ومشرب ومنه سواء كان المراد منه الزمان أو المكان أو المصدر فإن كانت عين مضارعه مكسورة كما في ضرب ومكسب كان بفتح العين في المصدر وبكسرهما في اسمي الزمان والمكان فتقول مضرب ومكسب بالفتح إن أردت بكل منهما المصدر وبالكسر إن أردت به اسم الزمان أو المكان وهذا كله في الثلاثي ويكون من غير الثلاثي كاسم المفعول نحو مكرم ومدرج بضم الميم وفتح الراء فيهما * ولما تكلم على الظرف أخذتكم على الحال فقال

(باب) بيان (الحال)

وهو لغة ما عليه الشخص من خيراً أو شراً واصطلاحاً ما ذكره الناظم بقوله (والحال) هو (وصف) اسم كان أو جملة أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً (ذوات نصب) لأنه فضلة والنصب إعراب الفضلات والمراد بالفضلة ما ليس جزءاً من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه والالورد نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا عبيد واحترز بذلك عن الخبر في نحو قولك زيد ضاحك (آتي) بمد الهمزة على أنه اسم فاعل لا بقصرها على أنه فعل ماض حال كونه (مفسر المبهمة أحيات) محسوسة كانت كما في قولك جاء زيداً كبأ وغير محسوسة كما في قولك تكلم زيد صادقاً واحترز بذلك عن التمييز في نحو قولك لله درهم فارساً وكذلك نعت النكرة المنصوب في نحو قولك رأيت رجلاً كذا (وانما يوثق به) حال كونه (منكراً) لتلايتهم كونه نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً أو جمل غيره عليه وما جاء معرفة في الظاهر أماً بالاضافة نحو جاء زيداً وحده أو بال نحو أرسلها العراك أو بالعلمية نحو جاءت الخيل بداد فان بداد علم جنس على التبدد فهو مؤول بالنكرة فوحده بمعنى

أو يوماً أو سنينا
أو مدة أو جمعة أو حيناً
أو قم صباحاً أو مساءً
أو سحر
أو غدوة أو بكرة إلى
السفر
أو ليلة الاثنين أو يوم
الأحد
أو صم غداً أو صمداً
أو الأبد
واسم المكان نحو سر
أمامه
أو خلفه وراءه قدامه
يمينه شماله تلقاه
أو فوقه أو تحته أزاءه
أو معه أو حذاءه أو عنده
أو دونه أو قبله أو بعده
هناك ثم فرسخاً يريد
وهنا قف موقفاً سعيداً
(باب الحال)
الحال وصف ذوات نصب
آتي
مفسراً لمبهمة أحيات
وانما يوثق به منكراً

منفردا والعراك بمعنى معتركة وبدل بمعنى متبددة (وغالبا) أى فى الغالب (يؤتى به) حال كونه (مؤخرا) بعد صاحب ولو لمفعولا وانما كان الغالب أن يؤتى به مؤخرا لأنه فضلة وشأن الفضلات للتأخر وذلك (ك) قولك (جاء زيد) حال كونه (را) كما ملفوفا وقد ضربت عبده) حال كونه (مكتوفا) فقد أتى فى ذلك منكرا ولا يكون الا كذلك نظرا للحقيقة ومؤخرا كما هو الغالب (تنبيه) يصح أن يكون قوله ملفوفا حالا من زيد وأن يكون حالا من الضمير فى قوله را كما وعلى الأول تكون حالا مترادفة وعلى الثانى تكون حالا متداخلة (وقديجى) أى الحال (فى الكلام) على خلاف الغالب (أولا) كفاى قولك كيف جاء زيد فكيف حال وقد جاء أولا لأنه قبل صاحبه وتقديم الحال هنا واجب لأن كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام والغالب أن يكون الحال مشتقا منتقلا (وقديجى) حال كونه (جامدا) لفظا (مؤولا) معنى كفاى قوله تعالى فانقر وثبات أى متفرقين وقديجى غير منتقل كفاى قوله تعالى هو الحق مصداق فصدقا حال غير منتقل بل لازم للحق (وصاحب الحال الذى تقررا) فيما تقدم (معرف) حقيقة وقد تقدم فى الأمثلة السابقة وحكما بأن كان نكرة مؤخرة عن الحال كفاى قوله

لمية موحشا طلل * يلوح كأنه خلل

أو مخصصة بوصف كفاى قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصداق انصب مصداقا كما قرئ به أو باضافة كفاى قوله تعالى فى أربع أيام سواء أو بمعمول كفاى قولك عجبت من ضرب الخيل شديدا أو مفيدة للعموم بأن وقعت بعد النفي كفاى قوله تعالى وما أهلكتنا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية لكونها نكرة مفيدة للعموم لوقوعها بعد النفي أو شبه النفي وهو النهى كفاى قولك لا يبيع شخص على آخر مستسهلا وهذا كله انما هو باعتبار الغالب (وقديجى) حال كونه (منكرا) حقيقة بأن كان نكرة ليست فى معنى المعرفة كفاى قولك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه * ولما أنهى الكلام على الحال شرع فى الكلام على التمييز فقال (باب) بيان (التمييز)

ويقال المميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو لغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين و(تعريفه) اصطلاحا (اسم) صريح فلا يكون جملة وهذا مما فارق التمييز فيه الحال (ذوات صاب) ويجوز جرده عن التمييز العدد والفعل فى المعنى ولذلك قال ابن مالك واجز بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى كطب تقاطع

وخرج بهذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقا فان منه ما ليس بتمييز كفاى قولك مررت برجل ومنه ما هو تمييز كفاى قولك ثلاثة رجال وقفيز بر (فسرا) أى ذلك الاسم (لنسبة) فى جملة ويسمى ذلك تمييزا لجملة وضابطه ما رفع إبهام نسبة فى جملة (أو) ل(ذات جنس قدرا) ويسمى تمييزا لمفرد وضابطه ما رفع إبهام اسم قبله بمحل الحقيقة فالتمييز نوعان أحدهما تمييز الجملة والآخر تمييز المفرد والأول قد يكون محولا اما عن الفاعل (ك) ما فى قولك (انصب زيد عرقا) فان الأصل انصب عرق زيد دخول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وأتى بالمضاف تمييزا فصار انصب زيد عرقا (و) كفاى قولك (قدعلا) زيد (قدرا) فان الأصل قدعلا قدعه دخول الاسناد كما تقدم واما عن المفعول كفاى قوله تعالى وجفنا الأرض عيوننا فان الأصل والله أعلم وجفنا عيون الأرض دخول التعلق بالمضاف الى المضاف اليه الى آخر ما تقدم (و) اما عن المبتدا كفاى قولك (لكن أنت أعلى منزلا) فان الأصل منزلت أعلى خذف المضاف وانفصل الضمير وأتى بالمضاف تمييزا فصارت أعلى منزلا والتمييز هنا يصلح أن يكون فاعلا لوجعل أفعل التفضيل فعلا فيصح أن يقال علامت ذلك فهو أعلى فى المعنى وحكمه النصب كما قال ابن مالك فى ألقية

والفاعل المعنى انصبين بافعلا * مفضلا كانت أعلى منزلا

وقد لا يكون فاعلا فى المعنى وهو ما فعل التفضيل بعضه نحو أنت أفضل فتبه وحكما الجبر بالاضافة كما مثل

وغالبا يؤتى به مؤخرا
كجاء زيدا كما ملفوفا
وقد ضربت عبده مكتوفا
وقديجى فى الكلام أولا
وقديجى جامدا مؤولا
وصاحب الحال الذى
تقررا
معرف وقديجى منكرا
باب التمييز
تعريفه اسم ذوات صاب
فسرا
لنسبة وذات جنس قدرا
كانصب زيد عرقا وقد
علا
فسرا ولكن أنت أعلى
منزلا

الاذا كن افضل لتفضل مضافا الى غيره فينصب نحو انت كرم الناس رجلا وقد لا يكون محولا عن شيء
أصلنا نحو امتلا الخوض ماء و قد دره فارسلوا كرم به أبا (و) الثاني قد يصحكون وانما بعد العدد الصريح
(ك) كما في قولك (اشتريت أربعا نعاجا) أو الكناثي كما في قولك كم عبد املكك وقد يكون وانما بعد
المقادير كما أشار اليه بقوله (لو اشتريت ألف رطل ساجا) وهذا مقدار وزني (أو بعته مكية أرزا) وهذا
مقدار كيلي (أو) بعته (قمر باع أو) قدر (ذراع خزا) وهذا مقدار مساحي وعلم من ذلك أن العدد ليس
من جهة المقادير وهو قول المحققين لأنه ليس المراد به المقدار وإنما المراد به الحقيقة فاذا قلت عندي عشرون
رجلا فالمراد عندي نفس الرجال لا مقدارهم ولذلك لا يصح أن تقول عندي مقدار عشرين رجلا الأعلى
معنى آخر بخلاف المقادير فاذا قلت عندي رطل زيت فالمراد عندي مقدار الرطل لا حقيقةه ولذلك يصح
أن يقول عندي مقدار رطل زيت (وواجب التمييز) عند البصريين (أن ينكرا) خلافا للكوفيين
ولا حجة لهم في قوله * وطبت النفس يا قيس عن عمرو * لا مكان حمل آل على الزيادة (و) واجبه أيضا (أن
يكون) أي التمييز (مطلقا) أي لا غالب فقط كما في الحال (مؤخرا) عن صاحبه فلا يجوز تقديمه عليه * ولما فرغ
من الكلام على التمييز أخذ في الكلام على الاستثناء فقال

(باب) بيان (الاستثناء)

المتناسب جهة على المستثنى لان الكلام في المتصوبات والمستثنى هو الاسم الواقع بعد الأواحدى نحو انتما
وعلى هذا ففي كلام الناظم استخدام لانه ذكر اللفظ أولا بمعنى ثم أعاد عليه الضمير بمعنى آخر فانه لا يصح أن
يكون عائد للاستثناء بمعنى المستثنى وانما يصح أن يكون عائدا له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف
والتقدير (أخرج ب) أداة (من الكلام) السابق (ما) أي شيئا أو الشيء الذي (خرج * من حكمه) أي
لم يتسلط عليه الحكم رأسا والالزام التناقض لانه يصير دخلا خارجا في الكلمة المشرفة يجب على المتكلم بها
أن يلاحظ أن الحكم بنى الالهية منصب على غير المولى سبحانه وتعالى والا كفر والعياذ بالله تعالى (و) هو
وان خرج من حكمه لكن (كان في لفظ) قد (اندرج) ولو بحسب ما يفهم منه عرفا فشم ذلك الاستثناء
المنقطع فانك اذا قلت جاء القوم فهم من ذلك عرفا محجى عما يتعلق بهم كالجير فاذا قلت الا جارا فقد أخرجت به
من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولكن في اللفظ قد اندرج بحسب ما يفهم منه عرفا (ولفظ الاستثناء)
أي اللفظ المفيد للاستثناء (الذي له حوى) أي جمع (الا) وهي لا تكون الا حوا (وغير) بالرفع
(وسوى) كرضا و (سوى) كهدي و (سوا) بالقصر للضرورة والافهوى بالمد كسواء و بناء ولا يكون كل
من غير وسوى بلغاتها الاربع الاما و (خلا) و (عدا) و (حاشا) وقد يقال حشا كما سيأتي وكل من هذه
الثلاثة متردد بين الحرفية والفعلية (فج) بسكون العين للضرورة أي مع الاستثناء (الا انصب) وجوبا
(ما أخرجته) الا (من) كلام (ذى تمام) بان يذكرفيه المستثنى منه (موجب) بفتح الجيم بان لم يسبقه نفي
ولاشبهه وذلك (ك) قولك (قام كل القوم الا واحدا) و (ك) قولك (قد رأيت القوم الا خالدا) وكقولك
مررت بالقوم الا زيدا فالمستثنى في الاحوال الثلاثة منصوب بالا على الاستثناء وجوبا (وان يكن) أي
ما أخرجته الا (من) كلام (ذى تمام) بان يذكرفيه المستثنى منه لكنه غير موجب بان (اتقى) ولو حكا
بان تقدم عليه نفي أو شبهه (فأبدلن) بنون التوكيد الخفيفة المستثنى من المستثنى منه (والنصب فيه ضعفا)
فالارجح الابدال (هذا اذا) كان الاستثناء متصلا بان (استثنيت من جنسه) فيترجع حينئذ الابدال
ويضعف النصب (وما سواه) وهو الاستثناء المنقطع بان استثنيت من غير جنسه (ف) كنهه بعكسه فيترجع
حينئذ النصب ويضعف الابدال عند تبي تميم وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب و بلاهم جاء التنزيل قال
تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن أجمع السبعة على النصب فالمصل (ك) قولك (لن يقوم القوم

وكاشتريت كرم ساجا

أو اشتريت ألف رطل

ساجا

أو بعته مكية أرزا

أو قدر باع أو ذراع خزا

وواجب التمييز أن ينكرا

وأن يكون مطلقا مؤخرا

(باب الاستثناء)

أخرج به من الكلام

ما خرج

من حكمه وكان في لفظ

اندرج

ولفظ الاستثناء الذي له

حوى

الا وغير وسوى سوى سوا

خلا عدا حاشا فح الا انصب

ما أخرجته من ذى تمام

موجب

كقام كل القوم الا واحدا

وقد رأيت القوم الا خالدا

وان يكن من ذى تمام

اتقى

فأبدلن والنصب فيه ضعفا

هذا لذا استثنيت من جنسه

وما سواه حكمه بعكسه

كلن يقوم القوم

(الاجفر) بالرفع على الابدال ويجوز الاجفر بالنصب على الاستثناء لكن الابدال أرجح (والنصب)
المنقطع كقولك لنقوم القوم (الابيرا) على الاستثناء (أكثر) من الرفع على الابدال عند بني نعيم
كما علمت وهذا كله اذ لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه والاوجب النصب سواء كان الاستثناء متصلا
أو منقطعاً فقول ما قام الازيد القوم وما فيها الاجرا أحد ولا يجوز الاتباع لان التابع مادام تابعاً لا يتقدم
على التبوع (وان يكن) أي ما أخرجه الا (من) كلام (ناقص) بان لم يذ كر فيه المستثنى منه ويسمى
الاستثناء حينئذ مفرغاً (فالاقضية) لفظاً وان كان لها تأثير معنى (والعمل) قد (استقلا) بالعمل في
المستثنى وذلك (ك) قولك (لم يبق الا أبوك أولاً) بتشديد الواو (و) كقولك (لا أرى الأخاك مقبلاً)
ولا يقع الاستثناء المفرغ في الايجاب الا ان أقاد كقولك صمت الا يوم الجمعة ولما ذكر حكم المستثنى بالاذ كر
حكم المستثنى بالبواق حيث قال (وخفف مستثنى على الاطلاق) أي من غير تفصيل (يجوز) أي لا يمنع
(بعد السبعة البواق) وانما فسرنا الجواز بعدم الامتناع ليصدق بالوجوب فان خفف المستثنى واجب بعد
غير وسوى بلغاتها لانه مضاف اليه ويعطى غير وسوى بلغاتها ما يعطاه الاسم الواقع بعد الامن وجوب
النصب بعد الكلام التام الموجب نحو قام القوم غير زيد بنصب غير لكن على الحال ومن رجحان الاتباع
بعد الكلام التام غير الموجب الى آخر ما تقدم وأما بعد خلا وعدا وحاشا فالتخفيف جائز على تقدير الحرفية
والنصب جائز أيضاً على تقدير الفعلية تقول قام القوم خلاز يد بالجر وخلاز يد بالنصب وعدا زيدا بالجر وعدا
زيداً بالنصب وحشا زيدا بالجر وحشا زيدا بالنصب وهذا كله عند التجرد عن ما وأما عند الاقتران بها
فيتعين النصب لأن المصدرية لا يظها حرف الجر لانها لا توصل الا بالجر والجر مع ما بناء على زيادتها شاذ
لا يعول عليه ولعل الناظم نظر اليه فجعل للنصب جائزاً حيث قال (والنصب أيضاً جائز لمن يشاء بما خلا)
قام القوم ما خلاز يد (و) (بما عدا) نحو قام القوم ما عدا حمرا (و) (بما عدا) نحو قام القوم ما عدا بكر
و بقي على الناظم كالاصل من أدول الاستثناء ليس ولا يكون فالأول كافي حديثاً ما أنهر الدم وذ كرام الله
عليه فكلوا ليس السن والظفر والثاني كافي قولك اتتوني لا يكون زيدا فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه
خبراً له ولما أنهى الكلام على الاستثناء فرغ في الكلام على لا العاملة عمل ان فقال

(باب) بيان (لا العاملة عمل ان)

واحتز بذلك عن الزائدة كافي قوله تعالى ما منعك أن لاتسجد والناحية كافي قوله تعالى لا تقربوا الزنا
والدعائية كافي قوله تعالى لا تؤاخذنا ولا العاملة عمل ليس كافي قولك لا رجل قائماً بل رجلاً أو رجلاً (وحكم
لا حكم ان في العمل) فنصب الاسم وترفع الخبر لكن لا تختص بالنكرة المبثورة لها كما أشار اليه بقوله
(فانصب بها منكرها اتصل) بخلاف المعروف والمنكر الذي لم يتصل بها فان كلا منهما يرفع مع التنوين
كاسيأتني في كلامه (مضافاً أو مشابه المضاف) بخلاف ملو كان مفرداً والمراد به هنا ليس مضافاً ولا مشابهاً
للمضاف فانه يبنى كما سجد كره فالمضاف (ك) قولك (لا غلام) رجل (حاضر مكافئ) ومشابه المضاف
وهو ما تعلق به شيء من تمام معناه كقولك لا قبيحا فعله محمود ولا طالعاً جبلاً موجود ولا خيراً من زيد
حاضر ولا ثلاثة وثلاثين هناك ولما كان مقتضى ما تقدم أنه يتعين اعمالها ولا يجوز الغاؤها ولو
تكررت استدرك عليه بقوله (لكن اذا تكررت) كافي قولك لا غلام رجل ولا عبد امرأة
حاضران (أجريتها • كذا) أي مثل ذلك (في الاعمال أو ألقينها) فيجوز حينئذ الاعمال
والالقاء (وعند أفراد اسمها) بان لم يكن مضافاً ولا مشابهاً ولو مشئ أو مجموعاً (ألزم البناء) له هي
ما ينصب به لو كان معرباً فان كان ينصب بالفتح يبنى على الفتح وان كان ينصب بالياء يبنى على الياء
وهكذا لكن يجوز في جمع المؤنث السالم أن يبنى على الفتح للخفة وروى بل وجهين قوله ولاقات الشيب
وعنه بئته عند أفراد تركبه مع لا تركب خمسة عشر كما أشار اليه بقوله (مركباً) وهذا قول سيويوه

الاجفر

والنصب في الابعير أكثر
وان يكن من ناقص فالأ
فألقيت والعامل استقلال
كلم يبق الا أبوك أولاً
ولا أرى الأخاك مقبلاً
وخفف مستثنى على
الاطلاق

يجوز بعد السبعة البواق
والنصب أيضاً جائز لمن
يشاء

بما خلا وما عدا وحاشا
(باب لا العاملة عمل ان)
وحكم لا حكم ان في
العمل

فانصب بها منكرها
اتصل

مضافاً أو مشابه المضاف
كلا غلام حاضر مكافئ
لكن اذا تكررت
أجريتها

كذا في الاعمال
أولاً قينها

وعند أفراد اسمها ألزم
البناء

مركباً

والجمهور وقيل بانه في الحالة المذكورة تضمنه معنى من الاستغرافية بدليل ظهورها في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا من سبيل الى هذا

ولا يخفى أن قول الناظم وعند افراد اسمها الخ شامل لحالتي التكرار وعدمه فتقول عند عدم التكرار لا رجل في الدار بيناء رجل فقط وتقول عند التكرار لا أخ لأب موجودان فتلزم بناء كل من الأخ والأب (أو رفعه) حال كونه (منونا ك) قولك (لا أخ ولا أب) برفع كل من الأخ والأب مع التنوين (والنصب أب * أيضا) اذا بنيت الأخ فتقول لا أخ ولا أب فيكون الأب حينئذ معطوفا على محل الأخ أما اذا رفعت الأخ فلا تنصب الأب كما ذكره بقوله (وان ترفع أختا تنصبا) فيمتنع أن تقول لا أخ ولا أب لانه لا وجه للنصب حينئذ ويجوز بناء الأخ ورفع الأب منونا وعكسه فيجوز أن تقول لا أخ ولا أب ولا أخ ولا أب فتلخص أن الأوجه ستة واحد ممتنع وهو رفع الأول ونصب الثاني والخمسة الباقية جائزة وهذه الأوجه تجري في لاحول ولا قوة إلا بالله وقد أخذ محترز التنكير والاتصال بقوله (وحيث عرفت اسمها) بأن اتيت به معرفة (أو فصلا) عنها (فارفعه) (ونون) (والتزم تكرارا) عند غير المبرد وابن كيسان فالأول (ك) قولك (لا على حاضر ولا عمر) أي حاضر (و) الثاني كما في قولك (لا لنا عبد ولا ما يدخر) من المال * ولما أنهى الكلام على لا شرع في الكلام على النداء فقال

﴿ باب النداء ﴾

وهو طلب الاقبال يا أو إحدى أخواتها وتعبير الاصل بالنداء أولى من تعبير الناظم بالنداء لأن المقصود إنما هو النداء كما يصرح به قوله (خس) بلاها ويحوز أن يقال خسة (تنادى) بكسر الدال أو فتحها فالأول على أنه مبني للفاعل والثاني على أنه مبني للمفعول (وهي مفرد علم) والمراد بالمفرد هنا وفي باب لا السابق ما ليس مضافا ولا شبيهه ولو مثنى أو مجموعا والمراد بالعلم ما كان تعريفه سابقا على النداء (ومفرد منكر قصدا أي يؤم قصدا) (ومفرد منكر سواء) أي سوى ما يؤم قصدا (كذا المضاف) لغير كاف الخطاب فلا يقال يا غلامك مثلا (والقدي ضاهاه) أي شابهه في كونه تعلق به شيء من تمام معناه وفي كونه عاملا فيما بعده وفي كونه مطولا (فالاولان) وهما المفرد العلم والمنكر المقصود (فهما البنالزم * على الذي في رفع كل قد علم * من غير تنوين على الاطلاق) فان كان كل منهما يرفع بالضم بنى على الضم وان كان كل منهما يرفع بالالف بنى على الالف وهكذا ومن هذا يعلم أن عبارة الناظم أولى من قول الاصل فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على الضم من غير تنوين لكن أجيب عن الاصل بأنه أراد بالضم ما يشمل نائبه وقوله من غير تنوين لا يحتاج اليه اذ من المعلوم أن للبنى لا يتون وانما ذكره توضيحا ومحل كونه من غير تنوين في حالة الاختيار وأما في حالة الاضطرار فيمنون امام مع الضم تشبيها برفع ممنوع من الصرف اضطر الى تنوينه وامام مع النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلاهما مسموع عن العرب فمن الاول قوله

سلام الله بامطر عليها * وليس عليك بامطر السلام

﴿ ومن الثاني قوله ﴾

ضربت صدرها الى وقالت * يا عديا لقد وقتك الأواقي

(والنصب في البواقي) وهي المنكر غير المقصود والمضاف والمضاهيه فالمفرد العلم (ك) قولك (يا على) والمنكر المقصود كقولك (يا غلام بنى انطلق) اذا أردت غلاما معيناً والمنكر غير المقصود كقول الواعظ (يا غلاما عن ذكر ربه أفق) من غفلتك وهذا المثال يصلح أن يكون من قبيل الشبيه بالمضاف لانه تعلق به شيء من تعلم معناه والمضاف كقولك (يا كاشف البؤس) والاضافة في هذا المثال غير محضة (ويا أهل الشنا) والاضافة في هذا المثال محضة فأشتر بتكرار المثال الى أنه لا فرق بين الاضافتين (و) الشبيه بالمضاف كقولك (يا طيف بالعباد الطق بنا) وكقولك يا حسن وجهه وكقولك يا طالعاجلا وكقولك يا ثلاثة وثلاثين فيمن

أورفعه منونا

كلا أخ ولا أب وانصب أب

* أيضا وان ترفع أختا

لا تنصبا

وحيث عرفت اسمها

أو فصلا

فارفع ونون والتزم

تكرارا

كلا على حاضر ولا عمر

ولنا عبد ولا ما يدخر

﴿ باب النداء ﴾

خس تنادى وهي مفرد

علم

ومفرد منكر قصدا يؤم

ومفرد منكر سواء

كذا المضاف والذي

ضاهاه

فالاولان فيهما البنالزم

على القدي في رفع كل

قد علم

من غير تنوين على

الاطلاق

والنصب في الثلاثة البواقي

كما على يا غلام بنى انطلق

يا غلاما عن ذكر ربه

أفق

يا كاشف البؤس ويا أهل

الشنا

ويا طيف بالعباد الطق

بنا

سميته بذلك وأما اذا ناديت جماعة عدتهم كذلك فان كانت غير معينة كان ذلك من قبيل التكررة غير المقصودة فتنبص كلام من المعطوف والمعطوف عليه وان كانت معينة كانت من قبيل التكررة المقصودة فتضم الاول وتنصب الثاني وترفعه فتقول يا ثلاثة والثلاثين أو والثلاثون كما تقول يا يزيد والحرث بضم زيد ونصب الحرث وترفعه وهذا اذا لم تعديا ولا تعين الضم والتجريد عن ال فتقول يا ثلاثين يا ثلاثون ولما أنهى الكلام على النداء شرع في الكلام على المفعول لاجله فقال

باب المفعول لاجله

ويسمى المفعول من أجله والمفعول له وقد بين ذلك بقوله (والمصدر) القلي (النصب) جوارا (ان أتى) أى المصدر (يأتنا * لعلّ الفعل الذى قد كانا) أى وجد (وشرطه) زيادة على ما ذكر (اتحاده) أى المصدر (مع) بسكون العين للضرورة (عامله * فيما له من وقته وفاعله) ولو تقديرا بجملة الشروط خمسة الاول أن يكون مصدرا نخرج غير المصدر فلا يجوز أن تقول جئتكم السمن والعسل والثاني أن يكون قلبيا نخرج غير القلي فلا يجوز أن تقول جئتكم قراءة للعلم ولا قتلا للكافر والثالث أن يكون علة للفعل الذى قبله نخرج غير العلة نحو ضربت ضربه بآفانه مفعول مطلق والرابع أن يكون مشاركا لعامله في وقته نخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول تأهبت اليوم سفرا غدا والخامس أن يكون مشاركا لعامله في فاعله نخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول جئتكم محبتكم إياي وإنما قلنا ولو تقديرا ليدخل قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فإنه في تقدير يجعلكم ترون البرق خوفا وطمعا ثم هذه الشروط لجواز النصب لا لوجوبه كما أشرنا اليه قال ابن مالك وان شرط فقد * فاجز به بالحرف الخ والمستوفى للشروط المذكورة (ك) قولك (قم لزيد اتقاء شره) بالاشباع (و) كقولك (اقصد عليا ابتغاء بره) بالاشباع * ولما أنهى الكلام على المفعول لاجله شرع في الكلام على المفعول معه فقال

باب المفعول معه

أى الذى وقع الفعل بمصاحبه وقد بينه بقوله (تعريفه) أى للمفعول معه (اسم) صريح ولو مشى أو مجموعا وخرج بذلك الفعل نحو لآتته عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم والجملة نحو سرت والشمس طالعة فليس كل منهما مفعولا معه وهذا الاسم (بعدوا) دالة على المعية بلا تشريك في الحكم وخرج بذلك الاسم بعد غير الواو ونحو جئت مع زيد وبعدها الواو التى لم تدل على المعية نحو اشترك زيد وعمر وقد (فسرا) أى بين الاسم المذكور (من كان معه فعل غيره جرى) أى الشئ الذى كان جرى معه فعل غيره والمراد من الفعل هنا الفعل اللغوى وهو الحدث ولا بد أن يكون هذا الاسم مسبوقا بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه فالاولى كما فى قولك سرت والنيل والثانية كما فى قولك أنا سائر والنيل فلا يجوز هذا لك وأياك نعم الجملة المقدرة كالمفوضة نحو قولهم كيف أنت وقصعة من تريد فان التقدير كيف تكون وقصعة من تريد خفف الفعل واتصل الضمير واذا أردت بيان حكمه (فانصبه) أى الاسم المذكور (بالفعل الذى به اصطحب) أى الذى اقترن به (أو) بـ (شبه فعل) كاسم الفاعل فالاول (ك) قولك (استوى) أى ارتفع (الماء والخشب) أى مع الخشب وهو المقياس الذى يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته (و) الثانى (ك) قولك (الامير قادم والعسكرا) أى مع العسكرو هو جند الامير واعلم أن الاسم بعد الواو له خمس حالات الاولى ترجع العطف وذلك اذا امكن بلا ضعف في اللفظ نحو جاء الامير والجيش فيترجح العطف في ذلك لأنه الاصل وقد امكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى (و) الثانية ترجع المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف الا بضعف في اللفظ (نحو) قولك (سرت والامير للقرى) فيترجح المفعولية في ذلك لان العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف قال ابن مالك

باب المفعول لاجله

والمصدر انصبا ان أتى يأتنا

لعلّ الفعل الذى قد كانا وشرطه اتحاده مع عامله فيما له من وقته وفاعله كقوله لزيد اتقاء شره

واقصد عليا ابتغاء بره

باب المفعول معه

تعريفه اسم بعد واو فسرا

من كان معه فعل غيره جرى

فانصبه بالفعل الذى به

اصطحب

أو شبه فعل كاستوى

الماء والخشب

وكالامير قادم والعسكرا

ونحو سرت والامير

للقرى

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أوقاصل متلو بلا فصل يرد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

وفي المعنى محو قولك كن أنت وزيدا كالاخ فتراجع المفعولية في ذلك أيضا لان العطف يستلزم أن يكون زيدا ما مورأوت لا تريد أمره وانما يريد أن تأمر المخاطب بأن يكون معه كالاخ والثالثة تعين المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف أصلا نحو استوى الماء والخشبة فتعين المفعولية في ذلك لان العطف يستلزم أن الخشبة ترتفع وليس مراد وانما المراد أن الماء ارتفع حال كونه مصاحبا للخشبة والرابعة تعين العطف وذلك اذا لم تكن المفعولية نحو اشترك زيد وعمرو فتعين العطف في ذلك لانه لم يوجد فيه شرط المفعولية والخامسة امتناع كليهما وذلك اذا لم يمكن العطف ولا المفعولية نحو قوله * علفتها ببنو ماء باردا * وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

فيمتنع كل من العطف وكونه مفعولا معه ويتعين كونه مفعولا للفعل محذوف والتقدير في الاول وسقيتها ماء باردا وفي الثاني وكحلن العيونا ولما أنهى الكلام على منصوبات الاءاء شرع في الكلام على مخفوضات الاءاء فقال

باب مخفوضات الاءاء

والاضافة في ذلك لبيان الواقع اذا لا يخفص الاءاء وقد تكلم عليها بواسطة الكلام على خافضها حيث قال (خافضها ثلاثة أنواع) بتنوين ثلاثة وجعل أنواع بدلا منها ولما كان تقسيم الاصل المخفوضات الى ثلاثة أقسام انما هو من حيث خافضها قسم الناظم تقص الخافض لكن صنيع الاصل أنسب بالترجمة والاءاء الثلاثة هي (الحرف والمضاف والاتباع) وقد اجتمعت الثلاثة في البسمة وقد جرى الناظم كالاصل على رأى الأخفش والسبيل من أن التابع المجرور مخفوض بالتبعية وهو رأى مرجوح والراجع انه مخفوض بما جر به المتبوع وقيل انه يخفص بالمجاورة نحو هذا حجر ضرب خرب فانه روى بحر خرب لمجاورته للمجرور وعلى الرفع أكثر العرب وقيل أيضا انه يخفص بالتوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بحر قاعد على توهم الباء في قائما والراجع أن الاول على رواية الجر مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وأن الثاني منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم وبالجلة فالراجع أن الخافض ينحصر في نوعين فقط وهما الحرف والمضاف وقد بين الحرف بقوله (أما الحروف) الكاتنة (ههنا) أى في هذا الباب (ههنا) وهي لا ابتداء المسافة والبيان والتبعية وغير ذلك قال ابن مالك

بعضه وبين وابتدى في الامكنه * بمن وقد تأتي لبده الازمنه

وزيد في نفي وشبهه جفر * نكرة كالباع من مفر

و (الى) وهي لا انتهاء المسافة والمصاحبة (باء) وهي للاتصاف حقيقة نحو به داء أو حكا نحو مررت بزيد وللتعدي الخاصة وهي تصير الفاعل مفعولا كما تقول في ذهب زيد ذهب بزيد بمعنى أذهبته أى صبرته ذاهبا وأما التعدي العامة وهي اتصال معنى الفعل الى الاسم فليست مختصة بالباء بل مشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا شبيهة بها (وكاف) وأشهر معانيها التشبيه وهو إلحاق ناقص بكامل في الشرف وفى الخسة فالاول نحو زيد كالبدو والثاني نحو زيد كالجار وأركانه أربعة مشبهة ومشببه وأداة تشبيهه ووجه شبهه و (في) ومن معانيها الظرفية وهي حلول شئ في شئ وهي قسمان حقيقية وضابطها أن يكون للظرف احتواء للظرف تحيز نحو الماء في الكوز ومجازية وضابطها أن يفقد كل من الاحتواء والتحيز نحو قولك النجاة في الصدق أو يفقد الاول دون الثاني نحو قولك زيد في البرية أو يفقد الثاني دون الاول نحو قولك في صدر فلان علم (ولام) ومن معانيها ان وقعت بين ذاتين ودخلت على من يملك نحو المال للخليفة فان دخلت على ما لا يملك كانت تشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص نحو الجمل للفرس وان وقعت بين معنى ذات

باب مخفوضات

الاءاء

خافضها ثلاثة أنواع

الحرف والمضاف

والاتباع

أما الحروف فهنا فن الى

باء وكاف في ولام

كانت للاستحقاق نحو الحمد لله و (عن) ومن معانيها المجاوزة وتكون حقيقة في الاجسام نحو رميت عن القوس ومجازية في المعاني نحو أخذت العلم عن فلان و (على) ومن معانيها الاستعلاء ويكون حقيقة نحو صعدت على الجبل ومجاز انحو عليه دين وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاستناد أي أضفت توكلتي وأسندته الى الله اذ لا يعلم على الله شيء لا حقيقة ولا مجازا كما قاله الفارسي في شرح الالفية (كذلك) أي مثل ذلك (واو) في الحلف نحو والله لأفعلن كذا ولها شروط ثلاثة الأول أن يحذف فعل القسم فلا يقال أقسم والله كما يقال أقسم بالله والثاني أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني والثالث أن لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وكذلك (با) بالقصر في الحلف نحو بالله لأفعلن كذا ولا يشترط فيها شيء مما ذكر في الواو وكان الأولى تقديم الباء على الواو لأن الباء هي الاصل لكن قد يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة (وتاء في الحلف) نحو والله لأفعلن كذا وحكي ترب الكعبة وهو شاذ لأنها تختص بلفظ الجلالة ويشترط فيها الشروط السابقة في الواو وقد تبدل التاء هاء فيقال ها الله بقطع الهزمة ووصلها مع اثبات الألف وحذفها ويعلم من كلام الرضي أن معنى حروف القسم الالتصاق فكان القسم لصق بالمقسم به كاصوق الداء للرجل وكذا (مند) و (مند) نحو ما رأيته منديوم الخميس أو منديوم الجمعة وكذا (رب) وهي للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا ويشترط تصديرها وتأخير العامل وتفكير المجرور بها وما أحسن ما قاله بعضهم خليلي للتكثير رب كثيرة * وجاءت لتقليل ولكنه يقل

وتصديرها شرط وتأخير عامل * وتفكير مجرور بها كذا نقل

ويعلم من اشتراط تنكير مجرورها انها لا تنجر الضمير وقد تنجره قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا أبدا مفسرا بتمييز مطابق للمعنى نحو رب رجلا رجلاين رب رجلا رجلا رب امرأته امرأتين رب نساء وهي حرف جر شبیه بالزائد فمجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو رب رجل صالح عندي وفي محل نصب في نحو رب رجل صالح لقيت وفي محل رفع أو نصب في نحو رب رجل صالح لقيته كما في قولك هذا لقيته وكذا (واو رب المنحذف) نحو وليل أي ورب ليل في قول امرئ القيس

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليبتلى

وما ذكره الناظم كالاصل من أن واو رب المنحذوفة جارة هو قول المبرد والكوفيين والصحيح أن الجار هو رب المنحذوفة لا الواو ثم مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال وذلك (ك) قولك (مرت من مصر الى العراق) وصمت من يوم الاثنين الى يوم الخميس (و) كقولك (جئت للمحبوب باشتياق) مني له * ولما تكلم على حروف الخفض شرع يتكلم على الاضافة وهي خاتمة الكتاب فقال

باب الاضافة *

وهي لغة الاسناد واسطلاحا نسبة تقييدية بين شيئين تقتضي انجرار ثانيهما وقديين أحكامها بقوله (من المضاف) الذي هو الأول من المتضايفين (أسقط التنوين) اذا كان منونا فلا يجتمع التنوين والاضافة وما أحسن قول بعضهم كأي تنوين وأنت اضافة * فأين تراني لا تحل مكانيا

(أونونه) التي تلي الاعراب وذلك (ك) قولك (أهلكم) هم (أهلونا) فان الأصل أهل لكم أهلونا لنا حذف التنوين من الأول وحذف النون من الثاني وحذف اللام فيهما للتخفيف فصار أهلكم أهلونا (واخفض به) أي بالمضاف على الصحيح وقيل بالاضافة وقيل بالحرف المنوي (الاسم الذي له) أي للمضاف (تلا) أي تبع وذلك الاسم هو المضاف اليه (ك) قولك (قاتلا غلام زيد) باضافة قاتلا الى غلام ثم اضافة غلام الى زيد (قتلا) بالبناء للجھول (وهو) أي وذلك الاسم الذي هو الضأى اليه (على) ثلاثة أقسام كما قاله ابن مالك تبعا لطائفة فاما أن يكون على (تقدير في) وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف (أو) على تقدير (لام)

من على
كذلك واو با وتاء في
الحلف
مد منذ واو رب
المنحذف
كسرت من مصر الى
العراق
وجئت للمحبوب
باشتياق
باب الاضافة *
من المضاف أسقط
التنوين
أونونه كأهلكم أهلونا
واخفض به الاسم الذي
له تلا
كقاتلا غلام زيد
قتلا
وهو على تقدير في أو لام

الملك والاختصاص أو الاستحقاق وذلك إذا كان المضاف إليه مالاً للمضاف أو محتصاً به أو مستحقاً له (أو) على تقدير (من) التبعية وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف وذلك (ك) قولك (مكر الليل) أي مكر في الليل (أو غلام) زيد (أو عبد زيد) أي غلام لزيد أو عبد لزيد (أو أنا زجاج) أي أنا من زجاج وهو معروف (أو ثوب خز) أي ثوب من خز وهو نوع من الحرير (أو ك) قولك (باب ساج) أي باب من ساج وهو نوع من الخشب واقتصر الجمهور على قسمين ولذلك اقتصر عليهما الأصل (وقدمت) (أحكام كل تابع) حال كونها (مبسوطة) أي سبق الكلام عليها مبسوطة (في) الكلام على (الاربع التوابع) التي هي النعت والعطف والتوكيد والبدل وحيث فلا حاجة إلى التسكيم عليها هنا ولذلك لم يتكلم عليها الأصل في هذا الباب ثم استغاث الناظم حيث قال (فيا الهى) والاضافة في ذلك لتشير إلى المضاف إليه (الطف بنا) بسبب لطفك بنا (تبع سبل) بسكون الباء للضرورة والافساح لطرق لفظاً ومعنى فكأنه قال طرق (الرشاد والهدى) أي الاهتداء والعطف في ذلك للتفسير (ف) بسبب ذلك (ترتفع) إلى المراتب العالية * ثم أرخ تأليفه بقوله (وفي) نهر (جادی سادس) شهر السنة التي هي تمام (السبعين) الكائنة (بعدها) و فراغ (تسع) أي تسعمائة (من السنين) ففي شهر جادی من سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة (قدم نظم هذه المقدمة) وهو (في ربيع ألف) بيت فعدة أي أنه ما تان وخمسون حال كونه (كافياً من أحكامه) أي أتقنه يقال أحكمت الشيء إذا أتقنته وقد أبدل من الناظم السابق قوله (نظم الفقير) إلى الله تعالى أخذاً من قوله تعالى يا أيها الناس أتمموا الفقراء إلى الله (الشرف العمر يطي) نسبة لعمر يطي قرية من شرقية بلبس (ذی العجز) عن الأشياء إذا قلرة للعبد على شيء من الأشياء (و) ذی (التقصير) في الطاعات (و) ذی (التفريط) في العبادات واء ما اعترف الناظم بالعجز والتقصير والتفريط لأن ذلك شأن العارفين ثم قال (والحمد لله مدى الدوام) كناية عن التأييد (على جزيل الفضل والنعام) والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للموصوف (وأفضل الصلاة والتسليم) كائن (على النبي المصطفى الكريم) أي البالغ في الكرم الغاية القصوى (محمود) على (محبته) والصحاب اسم جمع لصاحب لا جمع له على الصحيح لأن فعلاً ليس من صيغ الجوع عند سيبويه خلافاً للاخفش (و) على (الآل) والآل اسم جمع لا واحده من لفظه ثم وصف كلاماً من الصحب والآل بقوله (أهل التقى) (أهل العلم) (أهل الكمال) والتقى اسم من التقوى وهي امثال المأمورات واجتناب المنهيات وانما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاة والتسليم على النبي والصحب والآل كما بدأها بذلك رجاء قبولها لأن الله أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما * وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الكدار ولكن الحمد لله على ما جرت به الاقدار وها أنا أرجو من الله قبوله وأن يجعلني على الدرجات وصوله نسأله سبحانه وتعالى أن يختم لنا بالإيمان مع النظر لوجهه الكريم في دار الجنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعه يوم الاثنين المبارك في شهر رجب المبارك من شهر سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وباقة التوفيق لأرب غيرة ولا يرجي الاخير نسألك اللهم توبة صادقة تسطع على بواطننا وهواهرنا أنوارها ويروى بها عنا آثار المعاصي ويغيرها آمين

أو من كمر الليل
أو غلام
أو عبد زيد أو أنا زجاج
أو ثوب خز أو كباب ساج
وقدمت أحكام كل
تابع
مبسوطة في الاربع
التوابع
فيا الهى الطف بنا فنتبع
سبل الرشاد والهدى
فترتفع
وفي جادی سادس
السبعين
بعدها تسع من السنين
قدم نظم هذه المقدمة
في ربيع ألف كافياً من
أحكامه
نظم الفقير الشرف
العمر يطي
ذی العجز والتقصير
والتفريط
والحمد لله مدى الدوام
على جزيل الفضل
والانعام
وأفضل الصلاة والتسليم
على النبي المصطفى
الكريم
محمد وصحبه والآل
أهل التقى والعلم والكمال

﴿ يقول الفقير اليه تعالى (ابراهيم بن حسن الانبائي) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى الباني الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة ﴾

جدا لمن فتح أبواب كرمه لمن لاذ بمجتابه ورفع قدر من انتصب لبث العلوم رجاء رضاه وفضل ثوابه
ونظمهم في سلك أحبابه ولتذهم بكريم خطابه وصلاة وسلاما على أبلغ من خطب وأفصح من أبان عن
ضميره وأعرب الرسول الارفع المفضل على الخلق أجمع سيدنا محمد وآله الأطهار وأصحابه الكملة
الأخيار (وبعد) فلما كان متن ابن آجروم من أهم المتون حفظا وفهما في بله ومختصرا لطيفا
فاتقا على آتريه نظمته الشرف العمري على ليسهل حفظه على المبتدئين ويعم نفعه المنتهين وقد تميز
عن أصله بما قال ناظمه

وقد حذفته ما عنه غنى * وزدته قوائدا بها الغنى

مقما لغالب الأبواب * فجاء مثل الشرح للكتاب

ولقد كملت بهجته * وتمت بركته * بشرح (فتح رب البريه على البيرة البهيه) نظم

الآجرومية) الذي وضعه عليه شيخ الاسلام * وبركة الأنام الشيخ ابراهيم

اليسجوري الذي جعل الله النفع في كل مؤلفاته وأنه لشرح سهل

لطيف واف بالمراد من المتن وفوق للمراد تقع الله به كما تقع

بأصله له سمع قريب وكان نهاية طبعه بالمطبعة

المعروفة المذكورة أعلاه منتهى نهر

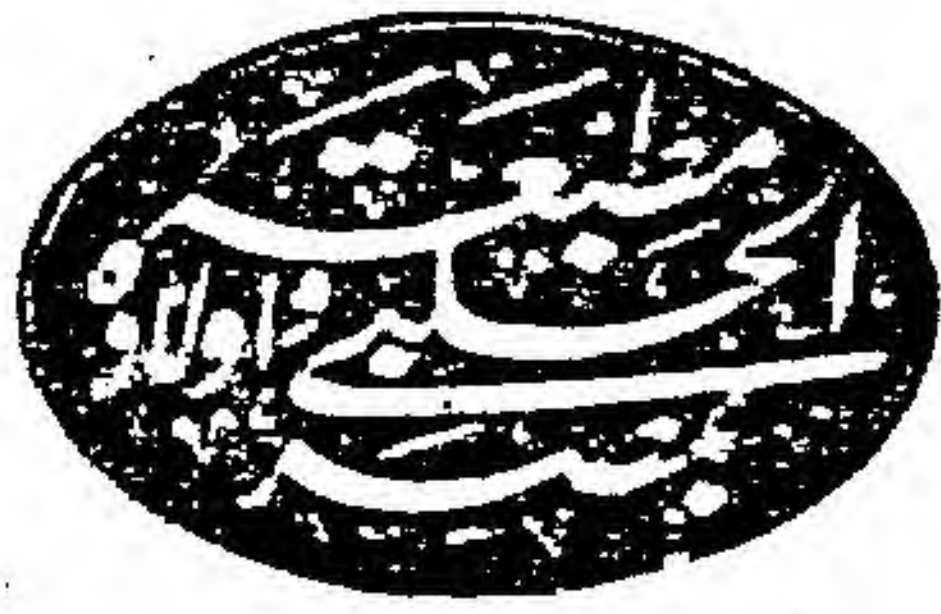
شوال من شهر سنة ١٣٤٣

من الهجرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة

والسلام آمين

آمين



فهرست

شرح العلامة البيجوري على الدرر المنيرة نظم الآجرومية لشرف الدين يحيى العمري

صفحة	باب	صفحة
٣٨	باب التثنية	٦
٤٠	باب العطف	١١
٤١	باب التوكيد	١٣
٤٢	باب البدل	١٥
٤٣	باب منصوبات الأسماء	١٦
٤٤	باب المصدر	١٩
	باب الظرف	٢١
٤٥	باب الحال	٢٢
٤٦	باب التمييز	٢٤
٤٧	باب الاستثناء	٢٧
٤٨	باب لا العاملة عمل ان	٣١
٤٩	باب النداء	٣٣
٥٠	باب المفعول لا جله	٣٤
	باب المفعول معه	٣٦
٥١	باب مخفوضات الأسماء	٣٧
٥٢	باب الإضافة	٣٨

(ن ت)